الأيام NEW

منذ 24 عاما

تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005

elayemnews.dz
@elayemnews

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ | الثمن : 20 دج | ISSN 2992-0590

سعر الصرف الرسمي للعملات الرئيسية مقابل الدينار الجزائري:
USD 129.5505 | EUR 151.9692 | GBP 174.2090
صحاري بلاند الجزائري
USD 66.61

قصة الجزائر وموريتانيا..

التضامن بعيدا عن النفوذ والوصاية

في خضم التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تتضح رؤية الرئيس عبد المجيد تبون تجاه العلاقات الجزائرية-الموريتانية كإطار سياسي راسخ يقوم على التضامن الصادق والشراكة الأخوية والاحترام المتبادل، بعيدا عن نزعة الهيمنة ومنطق الوصاية على شمال إفريقيا. وفي لقائه الدوري مع وسائل الإعلام يوم 26 سبتمبر 2025، صرّح الرئيس تبون بوضوح: "الجزائر لم تؤذِ أشقاءها ولو بكلمة".. هذه العبارة ليست مجرد تعبير عاطفي، بل هي قاعدة استراتيجية متجذرة تؤكد أن قوة الجزائر لا تُقاس بقدرتها على فرض الإملاءات، وإنما بقدرتها على حماية جيرانها وتعزيز استقرارهم، باعتبار أن أمنهم جزء لا يتجزأ من أمنها الوطني والإقليمي...

2

الملحق الاقتصادي

التضخم.. الجوع الصامت

11-21

حين تفقد النقود وزنها..
قراءة في وجوه الغلاء الأربعة
هالة أونيس - أستاذة الاقتصاد بجامعة قسنطينة 2

من ضباب الأزمات إلى وضوح الأهداف..
رحلة بريطانيا مع التضخم
بومعزة آمنة - أستاذة بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

من نيوزيلندا إلى الجزائر..
رحلة استهداف التضخم بين النظرية والتطبيق
بن مريم محمد - أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

من سيولة النقود إلى الإنتاجية..
الطريق البسيط لفهم التضخم
جورج ناصر شواقفة - أستاذ الإدارة المالية والاقتصاد في جامعة عجلون الوطنية – الأردن

السياسة النقدية على المحك..
متى ينجح استهداف التضخم في حماية الأسعار؟
دين مختارية - أستاذة جامعية بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة بآفلو – ولاية الأغواط

من سانتياغو إلى ساو باولو..
دروس من أمريكا اللاتينية في كبح جماح التضخم
فنازي فطيمة الزهراء - أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

عطاف يهزّ الأمم المتحدة..

الجزائر تخلع قناع المجاملات

ما إن اعتلى وزير الخارجية أحمد عطاف منبر الأمم المتحدة، حتى قلب الموازين في قاعة اعتادت الكلمات الملساء والخطابات التي يغلب عليها أحيانا طابع المجاملة والتحفظ، حيث اخترقت نبرته السقف ليصف أحد قادة الانقلاب في مالي بـ"الجندي الجلف" و"الشاعر الفاشل"، ويُلقي في وجه العالم عبارات تتجاوز اللوم والعتاب، لمن يحاول النيل من الجزائر عبر تعليق إخفاقاته على شماعتها. لم يكن وصف عطاف مجرد زلّة لسان أو انفعال عابر، بل كان رسالة سياسية مقصودة: الجزائر لم تعد تقبل التلميح ولا الإفراط في التسامح عند مواجهة من يعبث بأمن جوارها أو يستخف بروابطها التاريخية. ومنذ اللحظة الأولى بدا خطابه مختلفا تماما عما أُلِفته الجمعية العامة، إذ تحوّلت كلمته من عرض للمواقف إلى تحذير واضح يكشف حدود صبر الجزائر، وهكذا فتح عطاف مسارا أوسع، متنقلا بين ملفات فلسطين التي تواجه خطر الإبادة، والصحراء الغربية التي لا تزال عالقة في براثن الاستعمار، وليبيا الغارقة في الانقسام، وصولا إلى منطقة الساحل، حيث تتقاطع رهانات الأمن والاستقرار مع صراعات النفوذ. لقد جاء خطاب عطاف كإعلان صريح لتوجّهات الجزائر الثابتة، مرسّخا مبدأ مفاده أن الصمت لم يعد خيارا أمام التحديات، وأن الدفاع عن الحق والجوار والسيادة يظل أولوية قصوى...

مها عزالدين 3

مع المفكّر الجزائري "مالك بن نبي"..

أي رسالة للأمّة العربية المسلمة في هذا العالم؟

"إن الإنسانية في حاجة إلى صوت يناديها إلى الخير، وإلى الكفّ عن جميع الشرور، وإنها لحاجة أكثر إلحاحًا من سواها"، ولكن مِن أين يمكن أن يأتي الصوت المنقذ للإنسانية، وهل ستستمر الشرور في حكم العالم إذا لم يظهر هذا الصوت؟

محمد ياسين رحمة 8-9 الجزء الثاني

"جيش خلاص عالمي" لتحرير فلسطين..

بيترو في مواجهة ترامب: لا تنحنوا للطغيان!

حميد سعدون 6-7

44 شهيدا مسيحيا في غزة..

الاحتلال يخنق الأرض المقدسة

تعرضت الحياة المسيحية في فلسطين لضغوط وأزمات مستمرة منذ عقود، نتيجة سياسات الاحتلال الصهيوني التي استهدفت الفلسطينيين على اختلاف دياناتهم، مسلمين ومسيحيين، وأسفرت عن تراجع كبير في أعداد المسيحيين الفلسطينيين وعن انتهاكات ممنهجة للحقوق الأساسية وحرية العبادة...

وحيد سيف الدين 5

مولدوفا.. غرب دُرْ

تثير الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مولدوفا جدلا واسعا على الساحة الدولية، إذ جاءت النتائج لتزيد من الاحتدام حول مستقبل هذا البلد الصغير بين أوروبا وروسيا. وتمكن حزب العمل والتضامن بقيادة الرئيسة مايا ساندو من الاحتفاظ بالأغلبية، ما أسعد كبار المسؤولين الأوروبيين الذين اعتبروه تأكيدا على التوجه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وموقفا واضحا في مواجهة النفوذ الروسي...

آدم الصغير 4

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews

قصة الجزائر وموريتانيا.. التضامن بعيدا عن النفوذ والوصاية

ربيعة خطاب

في خضم التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تتضح رؤية الرئيس عبد المجيد تبون تجاه العلاقات الجزائرية-الموريتانية كإطار سياسي راسخ يقوم على التضامن الصادق والشراكة الأخوية والاحترام المتبادل، بعيدا عن نزعة الهيمنة ومنطق الوصاية على شمال إفريقيا. وفي لقائه الدوري مع وسائل الإعلام يوم 26 سبتمبر 2025، صرّح الرئيس تبون بوضوح: «الجزائر لم تؤذِ أشقاءها ولو بكلمة».. هذه العبارة ليست مجرد تعبير عاطفي، بل هي قاعدة استراتيجية متجذرة تؤكد أن قوة الجزائر لا تُقاس بقدرتها على فرض الإملاءات، وإنما بقدرتها على حماية جيرانها وتعزيز استقرارهم، باعتبار أن أمنهم جزء لا يتجزأ من أمنها الوطني والإقليمي.

هذه الرؤية ليست وليدة اللحظة، بل تمتد جذورها إلى ستينيات القرن الماضي، حين كانت الجزائر أول من مد يد العون لموريتانيا بعد استقلالها. فقد أدركت الجزائر منذ البداية أن المصير المشترك لشعوب المنطقة لا يمكن أن يُبنى إلا على التضامن والتكامل. ومنذ ذلك الحين، صمدت العلاقات الجزائرية-الموريتانية أمام تقلبات الزمن وتبدلات الموازين الدولية، لتصبح اليوم أحد الثوابت الاستراتيجية في فضاء الساحل والمغرب العربي.

جغرافيًا، يفرض الامتداد الصحراوي الشاسع بين البلدين تنسيقًا دائمًا على الصعيدين الأمني والسياسي، لمواجهة تحديات الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. غير أن هذه الحدود لم تتحوّل إلى عبء، بل أصبحت مجالًا للتكامل الاقتصادي عبر فتح معابر برية ومشاريع بنية تحتية تسهّل التبادل التجاري وتدعم التنمية المشتركة. فالطرق والممرات الاقتصادية الجديدة ليست مجرد وسيلة نقل، بل أداة لتعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الشعبين، وضمان أن تكون المناطق الحدودية نقاط قوة وليس ضعفًا.

سياسيًا، اعتمد البلدان نهج التشاور المستمر حول مختلف القضايا الإقليمية، خاصة ما يتعلق بأمن واستقرار منطقة الساحل. وقد جعل هذا التعاون الجزائر وموريتانيا ركيزتين أساسيتين في معادلة التوازن الإقليمي. فالجزائر، بحضورها التاريخي والدبلوماسي في المنطقة، تراهن على حوار استراتيجي مستمر يضمن أن تكون القرارات الإقليمية مبنية على تفاهم مشترك ومصالح متبادلة، بعيدًا عن منطق النفوذ والسيطرة.

اقتصاديًا وتنمويًا، تجسدت الرؤية الجزائرية في مبادرات عملية داخل موريتانيا شملت إعادة تأهيل هياكل صحية ودعم مشاريع خدمية وبنى تحتية. وهي مبادرات لم تُبنَ على منطق «المنّة»، بل على قناعة راسخة بأن ازدهار موريتانيا امتداد طبيعي لازدهار الجزائر. هذا الإدراك جعل التنمية على طرفي الحدود حصنًا منيعا في مواجهة التهديدات الأمنية والاجتماعية، وخلق بيئة مواتية للاستثمارات المشتركة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إقليميا ودوليًا، تسعى الجزائر إلى تقديم أنموذج بديل في زمن الأزمات. ففي حين تلجأ بعض القوى إلى التدخل وصناعة النفوذ، تفضّل الجزائر لعب دور بنّاء يدعم السيادة الوطنية ويعزز الاستقرار بعيدًا عن حسابات الوصاية. ولهذا، تبدو العلاقة الجزائرية-الموريتانية أكثر من مجرد تعاون ثنائي؛ إنها رسالة سياسية تعكس فلسفة وتوجه الجزائر كفاعل مستقل يجمع بين ثبات المبادئ وحماية المصالح المشتركة، ورسالة للعالم بأن القوة لا تُقاس بالضغط أو الهيمنة، بل بالقدرة على بناء شراكات متينة ومستدامة.

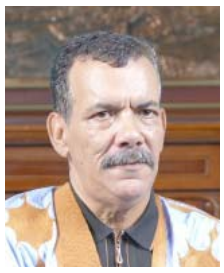

عبد الله ولد بوناه

في هذا السياق، أوضح الخبير الاستراتيجي الموريتاني عبد الله ولد بوناه أن ما عبّر عنه الرئيس تبون ليس مجرد خطاب سياسي، بل نهج ثابت يشكّل جزءا من عقيدة الجزائر الدبلوماسية، فقد اختزل تبون بقوله «لم تؤذِ أشقاءها ولو بكلمة» فلسفة كاملة تعتبر أن القوة الحقيقية لا تُقاس بفرض الوصاية، بل بالالتزام بحماية الجوار ومساندته. وأكد ولد بوناه أن هذا النهج تجسّد منذ السنوات الأولى لاستقلال موريتانيا، حين كانت اليد الجزائرية أول ما امتدّ بالعون، لا بالمنّة ولا بالوصاية.

وأضاف ولد بوناه أن هذا الثابت تُرجم في مشاريع تعاون ميدانية، حيث ساهمت الجزائر في إعادة بناء هياكل صحية وخدماتية بموريتانيا، انطلاقًا من قناعة بأن رفاه الشعب الموريتاني جزء من استقرار الشعب الجزائري. فالجزائر لم تنظر يومًا إلى موريتانيا كمجال نفوذ، بل كشريك استراتيجي وأخ جمعت بينهما مسيرة الكفاح ضد الاستعمار ومصالح مشتركة تتجاوز الحدود.

ويرى ولد بوناه أن محاولات بعض الأطراف لتشويه صورة الجزائر لا تعكس حقيقة العلاقات المتينة، بل تكشف عن صراع النفوذ الإقليمي والدولي. فالحملات الإعلامية الموجهة تهدف أساسًا إلى التشويش على أنموذج التضامن التاريخي وزرع الشكوك بين شعبين أثبتا مرارًا أن مصيرهما مشترك.

إسماعيل يعقوب الشيخ سيديا

من جهته، صرّح المحلل السياسي الموريتاني إسماعيل يعقوب الشيخ سيديا أن الخرجة الإعلامية الأخيرة للرئيس تبون كانت ناجحة وشفافة، إذ تناول فيها الروابط التاريخية والسياسية التي تجمع الجزائر بجيرانها، وردّ على بعض التأويلات بوضوح وموضوعية. وذكر الشيخ سيديا موقف الجزائر الداعم لموريتانيا في بداية السبعينيات، عندما احتشد الجيش الجزائري على الحدود تحسبًا لأي رد فرنسي بعد تأميم شركة «ميفيرما» التي تحوّلت لاحقًا إلى «سنيم». وأكد أن الجزائر لم تكن يومًا في خصومة مع جوارها، بل التزمت بمبادئها الثابتة كدولة قاومت الاستعمار ورفضت الوصاية بكل أشكالها.

أما البروفيسور الجزائري مراد ميلود، المختص في العلوم السياسية، فاعتبر أن الحملات الإعلامية الأخيرة هي امتداد لمحاولات سابقة استهدفت الجزائر، عبر إثارة الفتن الداخلية وزرع الشكوك، لكنها فشلت أمام تماسك الشعب الجزائري. وأضاف أن الجهات التي لم تتمكّن من اختراق الداخل الجزائري انتقلت إلى محاولة ضرب صورة الجزائر خارجيا، وبخاصة في علاقاتها مع موريتانيا التي تجمعها بها روابط تاريخية واستراتيجية. وأوضح ميلود أن هذه الحملات لا تستهدف الجزائر وموريتانيا فقط، بل المشروع الجزائري الأوسع الرامي إلى تحقيق اللحمة الإفريقية بيد إفريقية، وهو ما شدد عليه الرئيس تبون مرارًا.

مراد ميلود

فالجزائر، كما يؤكد ميلود، تسعى لتعزيز استقلالية القرار الإفريقي وإرساء شراكات قائمة على التكامل والندية، وهو ما يجعلها هدفًا لحملات التشويه. وختم بالقول إن الرهان الحقيقي يكمن في قدرة الجزائر على تحويل خطابها السياسي إلى مشاريع ملموسة، تثبت أن التعاون الإفريقي قادر على حماية مصالح شعوبه دون الحاجة إلى وصاية أجنبية.

محمد محمد لحبيب

أما الإعلامي الموريتاني محمد محمد لحبيب، فاعتبر في حديثه لـ«الأيام نيوز» أن تصريحات الرئيس تبون الأخيرة تحمل رسائل دبلوماسية وسياسية بالغة الأهمية، موضحًا أنها توزعت بين نفي التدخل في تونس من خلال طمأنة القيادة التونسية والرد على الشائعات التي تروّج لعكس ذلك، والتأكيد على خصوصية العلاقة مع تونس التي وصفها تبون بالقول: «كأنهما دولة واحدة»، في إشارة إلى شراكة استراتيجية لا غنى عنها في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية.

كما أشار لحبيب إلى إبراز تبون متانة العلاقات الجزائرية-الموريتانية والدور التاريخي الذي تلعبه الجزائر في دعم نواكشوط سياسيًا واقتصاديًا وبنيويًا، وهو ما يعكس مكانتها كفاعل رئيسي في منطقة الساحل والصحراء. وعلى الصعيد الدولي، لفت إلى أن إعلان الرئيس الجزائري عزمه المشاركة في قمة مجموعة العشرين وزيارة ألمانيا يندرج في إطار سعي الجزائر لترسيخ حضورها كفاعل دولي نشط في ظل التنافس المتزايد على النفوذ والفرص الاقتصادية في إفريقيا ومنطقة المتوسط. وختم لحبيب بالتأكيد على أن هذه الرسائل موجهة إلى الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي، لتكريس صورة الجزائر كدولة مستقرة ومؤثرة، ترفض التدخلات، لكنها في الوقت نفسه حاضرة بقوة في صياغة التوازنات الإقليمية والدولية.

هكذا، تتجاوز العلاقات الجزائرية-الموريتانية حدود التعاون الثنائي لتصبح نموذجًا راسخًا في زمن الأزمات، تؤكد أن التضامن الحقيقي لا يقوم على الهيمنة ولا على الوصاية، بل على الشراكة والندية والمصالح المشتركة. وتجسد هذه العلاقة رسالة واضحة لكل الأطراف: أن الاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل مرهون بالقدرة على بناء تحالفات قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون الملموس، بعيدًا عن أية تدخلات خارجية، وأن مستقبل الشعوب في المنطقة مرتبط دائمًا بالشراكة الحقيقية لا بالوصاية.

الأيام NEW
يومية وطنية إخبارية
تصدر عن مؤسسة الأيام الجزائرية للنشر والتوزيع والإنتاج التلفزيوني

المديرة العامة
نجاة مزوز

مدير النشر
عزالدين بن عطية

المقر: تعاونية الاستقلال، رقم 58، طاهر بوشات، بئر خادم، الجزائر
الهاتف: 0549.18.41.74
هاتف/فاكس: 044.09.65.84

الموقع الإلكتروني: https://elayemnews.dz
البريد الإلكتروني: contact@elayemnews.dz
صفحة الفايسبوك: @elayemnews

«من أجل إشهاركم توجهوا إلى المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار» وكالة **ANEP**، المتواجدة بـ 01 نهج باستور الجزائر.
الهاتف الثابت: 020.05.10.42 / 020.05.20.91
الفاكس: 020.05.13.45 / 020.05.11.48
020.05.13.77

البريد الإلكتروني:
agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

الطبع:
مطبعة الوسط SIA
مطبعة الشرق SIE
التوزيع:
الوسط: مؤسسة الأيام الجزائرية
الشرق: مؤسسة SODI Presse

عطاف يهزّ الأمم المتحدة..

الجـزائـر تخلـع قـنـاع المجـامـلات

مها عزالدين

ما إن اعتلى وزيـر الخارجية أحمـد عطاف منبر الأمم المتحـدة، حتى قلب الموازيـن في قاعة اعتـادت الكلمـات الملسـاء والخطابـات التي يغلب عليهـا أحيانا طابع المجاملـة والتحفظ، حيث اخترقت نبرته السـقف ليصـف أحد قادة الانقلاب في مالي بـ»الجندي الجلف» و»الشاعر الفاشـل»، ويُلقي في وجه العالم عبارات تتجاوز اللوم والعتاب، لمن يحاول النيل من الجزائر عبر تعليق إخفاقاته على شـماعتها. لـم يكن وصف عطاف مجرد زلّة لسـان أو انفعـال عابر، بل كان رسـالة سياسـية مقصودة: الجزائر لم تعد تقبل التلميـح ولا الإفراط في التسـامح عند مواجهة مـن يعبث بأمـن جوارها أو يسـتخف بروابطها التاريخيـة. ومنـذ اللحظـة الأولى بـدا خطابه مختلفـا تماما عمـا ألِفته الجمعيـة العامة، إذ تحوّلـت كلمته مـن عرض للمواقـف إلى تحذير واضح يكشـف حدود صبر الجزائـر، وهكذا فتح عطاف مسارا أوسع، متنقلا بين ملفات فلسطين التي تواجه خطر الإبادة، والصحراء الغربية التي لا تزال عالقة في براثن الاستعمار، وليبيا الغارقة في الانقسـام، وصولا إلى منطقة الساحل، حيث تتقاطع رهانـات الأمن والاسـتقرار مع صراعات النفـوذ. لقد جاء خطاب عطـاف كإعلان صريح لتوجّهات الجزائر الثابتة، مرسّخا مبدأ مفاده أن الصمت لم يعد خيارا أمام التحديات، وأن الدفاع عن الحق والجوار والسيادة يظل أولوية قصوى.

منذ البداية رسـم عطاف صـورة قاتمة لواقع النظام الدولي بعد ثمانية عقود من تأسـيس الأمم المتحـدة. تحـدث عن عالـم تتراكم فيـه الأزمات والحـروب بينما تغيب التسـويات وتنهار جسـور العدالـة. وأشـار إلى مفارقـة لافتـة: التكنولوجيا تتسـارع لكن الهوة بين الشـمال والجنوب تتسع. الاتفاقيـات الدولية تتكاثر لكـن الالتزام بها يتضاءل. كل ذلـك جعل المنظمـة مكبلة الفعـل ومغيبة الصوت ومهمشـة الدور بينما يجري الالتفاف على التعددية بممارسـات أحادية وانعزالية. ومن هذه النقطـة حمّل الوزير الـدول الأعضاء المسـؤولية الكاملة عـن إعادة الاعتبـار للقانـون الدولي وعن تمكين الأمم المتحدة من اسـتعادة مكانتها كقلب نابض للنظام العالمي.

لكن كلمة عطاف لم تكن استغراقا في توصيف العجز الأممي بقدر ما كانت اسـتدعاء للقضية التي تراهـا الجزائر الاختبار الحقيقي لشـرعية المنظمة: فلسـطين. ربط الوزير تاريخ الأمم المتحدة بتاريخ هذه القضية مؤكدا أن أكثر من ألف قرار أممي رسخ شـرعيتها لكن أخطر ما تواجهه اليـوم هو محاولة محوها من الوجـود. حذر من ضم الأراضي وتهجير السـكان والتضييق على المؤسسـات الفلسـطينية بل مـن القضاء على حـل الدولتين الـذي أجمعت عليه قرارات الشـرعية الدولية. ذهب أبعد من ذلك حين اتهم الاحتلال الإسـرائيلي بالمجاهرة بمشروع توسعي تحت مسمى «إسـرائيل الكبرى» معتبرا أن الخطر لم يعد يتهدد الفلسـطينيين وحدهم بل كل دول الجوار من لبنان وسوريا إلى مصر والأردن. في هذا السياق جدّد عطاف دعوة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لمنح فلسـطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة مؤكدا أن قيام الدولة الفلسـطينية ليـس خيـارا ولا منة بـل حتمية تاريخية وشـرط لاستقرار الشرق الأوسط.

بعد فلسـطين انتقل الوزيـر إلى ملف الصحراء الغربية مذكرا بأن القضية مدرجة منذ اثنين وسـتين عاما على قائمة تصفية الاسـتعمار. الزمن قد يطيل أمد الحق لكنه لا يلغيه قال عطاف ليعيد التأكيد على أن الشـعب الصحراوي يملك حقا غير قابل للتصرف فـي تقريـر المصيـر وأن الواقع المفـروض هناك يبقـى احتلالا في نظر القانـون الدولي. ووضع الوزير خمسـة ضوابط لأي حل سياسي: رعاية أممية كاملة ومفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو وصياغـة الحـل مـن الطرفيـن لا بفـرض خارجي وانسـجامه مع عقيـدة تصفية الاسـتعمار وأخيرا تمكين الصحراوييـن فعليا من ممارسـة حق تقرير المصير. بهذا الوضوح حافظـت الجزائر على خطابها الثابت تجاه واحدة من أعقد قضايا المنطقة.

غير أن التحول اللافت فـي كلمة عطاف ظهر عندما تنـاول الوضع في مالي ومنطقة السـاحل، ففي سـابقة نادرة على منبر الأمـم المتحدة اختار الوزير لغة قاسـية وصريحة في الرد على التهجمات التي دأب بعض قادة المجلس العسكري المالي على توجيهها ضـد الجزائر. وصف أحدهم بأنه «شـاعر فاشـل وانقلابي أصيل» وبأنه «جنـدي جلف» يثير الاشـمئزاز وأعاد العبارة نفسـها بالفرنسـية أمام الحضور الدولي. هذه العبـارات بدت خالية من أي ديبلوماسـية مهادنة بل أقرب إلى صفعة سياسـية مقصـودة تعكس نفاد صبر الجزائـر من محاولات باماكو تحويلها إلى شـماعة لفشلها الداخلي. ورغم حدتها لم تخل الكلمة من تمييز واضح بين الشعب المالي الذي وصفه عطاف بـ»الشـعب الأبي» وبين «الطغمة الحاكمة» التي لا ترى في مسـتقبل بلدها سوى بقاءها في السـلطة. وأكد أن يد الجزائر تبقى ممـدودة وأن صبرهـا لـم ولن ينضب في سـبيل الحفاظ على روابط الجوار حتى وإن بلغت الخصومة مع الحكام الحاليين أقصى درجاتها.

في ليبيـا لم يختلف خطاب عطـاف كثيرا عن المواقـف الجزائريـة السـابقة. أعـاد التذكير بأن أربعة عشـر عاما من الأزمة لم تفرز سوى مزيد من الانقسـام وأن التدخلات الأجنبية هـي التي تغذيها وتسـتثمر فيها. وأكد أن الحل الحقيقي لن يتأتى إلا بوضع نهاية لهذه التدخلات ليفسح المجال لليبيين أنفسـهم كي يطووا صفحة الخلافات عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة. هنا أيضا حافظت الجزائر على نهجها التقليدي: دعم الوحدة الوطنية الليبية ورفض أي وصاية أجنبية والدفع نحو تسوية توافقية.

أمـا على الصعيـد الإفريقـي الأوسـع فقدّم عطاف قـراءة مزدوجة: تحديات أمنيـة متفاقمة أبرزها الإرهـاب والنزاعات وفرص اقتصادية واعدة خصوصا عبر منطقة التجارة الحرة القارية والثورات التكنولوجيـة. لكنه ركز على مظلوميـة إفريقيا في مراكز القرار الدولي بـدءا بمجلس الأمن وصولا إلى مؤسسات Bretton Woods داعيا إلى إنهاء التهميش التاريخـي. وانتقد بوضوح القيـود المفروضة على عمليات حفظ السلام بدعوى ترشيد النفقات معتبرا ذلك تقويضا لالتزام المجتمع الدولي بأمن القارة.

فـي البعـد الأورومتوسـطي أكـد عطاف أن الجزائر تواصل دورها كشريك موثوق لكن التحديات الكبرى المتمثلة في الأمن والتنمية والهجرة تفرض تجاوز المقاربات الجزئية نحو نهج شـامل يشـكل صلـب «مبادرة العهد الجديد للمتوسـط». والغاية بحسب الوزير إعادة التوازن للعلاقات شمالا وجنوبا ووضع التنمية الاقتصادية في الضفة الجنوبية أولوية اسـتراتيجية مع إعادة صياغة الأدوار لتضطلع أوروبا بدور القاطرة عبر الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

الكلمة لم تخل أيضا مـن بعد رمزي. فعطاف اسـتحضر عضوية الجزائر غيـر الدائمة في مجلس الأمـن خلال العاميـن الماضيين مؤكـدا أنها كانت عهدة وفـاء: وفاء لمبادئ الأمم المتحدة وللانتماء العربـي والإسـلامي والإفريقي وللهويـة النضالية للجزائـر. وبلهجـة واقعية أقر بـأن الجزائر نجحت فـي محطات ولم تبلغ غايتها في أخرى خصوصا في مأسـاة غزة حيث عجز مجلس الأمـن عن التحرك لكـن عزاءه أن الضمير الدولـي ظل حيا في مواقف الأغلبية الساحقة داخل الجمعية العامة.

بهذه الكلمة أرسـلت الجزائر أكثر من رسـالة. فهي من جهـة تجدد تمسـكها بالثوابـت الكبرى: فلسطين كقضية مركزية والصحراء الغربية كملف تصفية اسـتعمار وليبيا كأزمة لا تحل إلا بيد أبنائها. ومن جهة أخرى كسـرت لغـة المجاملة في ملف مالي لتعلـن أن صبرهـا على اسـتفزازات المجلس العسـكري قد بلغ مداه. وهي من جهة ثالثة أعادت التذكير بـأن إفريقيا لا يمكن أن تظل مهمشـة في مؤسسـات القرار الدولي وأن شـراكة المتوسط لا تستقيم إلا على أساس متوازن.

لقـد كان خطاب عطاف أكثـر من مجرد بيان رسـمي. كان إعلانا بأن الجزائر رغـم التحديات ما زالت تضع نفسـها فـي قلب معـادلات المنطقة لا تخشـى أن تصدم خصومها بكلمات قاسـية إذا اقتضـى الأمـر ولا تتردد فـي الدفاع عـن القضايا التي تراها مسـألة حق تاريخي لا يقبل المساومة. وهذا ما يجعل خطابـه في نيويورك محطة لافتة في مسـار الدبلوماسـية الجزائرية بين الاستمرار على خط الدفـاع عن القضايا العادلة والانزياح نحو لغة جديدة تكشـف أن الجزائر لـم تعد تقبل بدور المتفرج الصامت في جوار ملتهب.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

مـولـدوفـا.. غـــرب دُرْ

آدم الصغير

تثير الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مولدوفا جدلا واسعا على الساحة الدولية، إذ جاءت النتائج لتزيد من الاحتدام حول مستقبل هذا البلد الصغير بين أوروبا وروسيا. وتمكن حزب العمل والتضامن بقيادة الرئيسة مايا ساندو من الاحتفاظ بالأغلبية، ما أسعد كبار المسؤولين الأوروبيين الذين اعتبروه تأكيدا على التوجه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وموقفا واضحا في مواجهة النفوذ الروسي. في المقابل، شنّ زعيم حزب «الوطنيون» الفرنسي، فلوريان فيليبو، هجوما قويا على «الديمقراطية وفق الطريقة الأوروبية»، معتبرا أن الدعم المالي والتدخلات السياسية الأوروبية شكّلا العامل الحاسم في فوز الحزب الحاكم، معلنا أن «الأقنعة سقطت» وأن عهد الاتحاد الأوروبي يوشك على الانتهاء.

شن زعيم حزب «الوطنيون» الفرنسي، فلوريان فيليبو، هجوما حادا على ما وصفه بـ «الديمقراطية على الطريقة الأوروبية»، معبرا عن رفضه لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مولدوفا، التي أجريت يوم الأحد الماضي. وأوضح فيليبو عبر منشور على منصة «إكس» أن حزب العمل والتضامن بقيادة الرئيسة مايا ساندو استفاد من دعم مالي ضخم وتدخلات خارجية متعددة من دول الاتحاد الأوروبي، معتبرا أن هذه الآليات تشكل تحايلا على إرادة الشعب وتعكس تدخل القوى الكبرى في عملية اتخاذ القرار السياسي الداخلي للدول الصغيرة. وأضاف أن النتائج تمثل خيارا مفروضا من الخارج على حساب الخيارات الحقيقية للناخبين، مشيرا إلى ما وصفه بالاعتماد على «القرعة» لتحديد نتائج التصويت، في إشارة إلى عدم نزاهة العملية الانتخابية.

وتطرق فيليبو إلى تصريحات الرئيسة ساندو، التي ألمحت فيها إلى احتمال إلغاء الانتخابات في حال خسارتها، معتبرا أن ذلك كشف النقاب عن التلاعب بالعملية الديمقراطية. وشدد على ضرورة استقلالية الدول الصغيرة عن النفوذ الأوروبي، معتبرا أن التكتل يمارس سيطرة مباشرة على السياسات الداخلية من خلال التمويل السياسي والدعم المالي، مما يقلل من قدرة الشعوب على تقرير مستقبلها بحرية.

على النقيض من ذلك، رحب كبار المسؤولين الأوروبيين بالنتائج، معتبرين أن الانتخابات تؤكد استمرار توجه مولدوفا نحو الاتحاد الأوروبي وتقليص النفوذ الروسي في المنطقة. وأكد رئيس المجلس الأوروبي، أنطونيو كوستا، أن الناخبين أرسلوا رسالة واضحة تدعم الإصلاح وتعزز الديمقراطية، مشددا على قدرة مولدوفا على الحفاظ على استقلالية قراراتها السياسية رغم الضغوط الخارجية. وأضاف أن نتائج التصويت تعكس رغبة المواطنين في المضي قدما على مسار التكامل الأوروبي.

من جانبها، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، أن الانتخابات تعكس دعما متزايدا لمبادئ الديمقراطية والحرية، مشيرة إلى التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة مرافقة مولدوفا في خطواتها نحو الانضمام إلى التكتل. وفي السياق نفسه، شددت رئيسة البرلمان الأوروبي، روبرتا ميتسولا، على أن الناخبين اختاروا الأمل والفرص المستقبلية، وأن مستقبل الدولة مرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاه الأوروبي في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أظهرت البيانات الرسمية للجنة الانتخابات المركزية، التي تم الإعلان عنها أمس الاثنين، أن حزب العمل والتضامن حصل على 44.13% من الأصوات، فيما حصل التحالف الوطني على 28.25%، وكتلة الأحزاب الموالية لأوروبا «البديل» على 9.22%، وحزب «بلدنا» على 6.35%، وحزب «الديمقراطية في البيت» على 5.72%. ويبلغ مجموع أصوات المعارضة نحو 49.54%، ما يعكس وجود تيار معارض قوي ويشير إلى الانقسام الداخلي بين المؤيدين لتقوية العلاقات مع موسكو ومن يسعون للتقارب مع بروكسل.

تحمل هذه الانتخابات أبعادا جيوسياسية مهمة، خصوصا في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيراتها على استقرار شرق أوروبا. وتشير التحليلات إلى أن النتائج تمنح الرئيسة ساندو وفريقها المؤيد للتوجه الأوروبي فرصة لتقوية سلطتهم البرلمانية، بما يشمل تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء، وتعزيز السياسات الواضحة نحو الاتحاد الأوروبي. كما تعكس نتائج التصويت رغبة الناخبين في الحد من النفوذ الروسي على القرارات الداخلية للدولة وتعزيز استقلالية مولدوفا سياسيا واقتصاديا.

في المقابل، يرى فيليبو أن الانتخابات فقدت جوهرها الديمقراطي بسبب التدخلات الخارجية، معتبرا أن النتائج تعكس تأثير الاتحاد الأوروبي أكثر من إرادة الشعب المولدوفي. وأكد أن ما يحدث في مولدوفا يعكس هشاشة التكتل الأوروبي واستغلال الظروف السياسية لصالح القوى الكبرى على حساب السيادة الوطنية للدول الصغيرة.

من وجهة النظر الأوروبية، تعتبر النتائج مؤشرا واضحا على دعم جهود مولدوفا للانضمام إلى الاتحاد، وتعهدت بتقديم الدعم المالي والسياسي والتقني اللازم. وأشاد وزير الخارجية الألماني، يوهان فاديفول، بالنتائج، مؤكدا استمرار دعم بلاده لمساعي مولدوفا الأوروبية، فيما وصف رئيس الوزراء البولندي، دونالد توسك، الانتخابات بأنها خطوة استراتيجية لمواجهة طموحات موسكو. وفي بيان مشترك، شددت فرنسا وألمانيا وبولندا على أن الناخبين رفضوا التفريط في مستقبلهم واختاروا المسار الأوروبي والاستقلال عن النفوذ الروسي.

في المقابل، اتهمت موسكو القيادة المولدوفية بتقييد حق مشاركة مئات الآلاف من المواطنين المقيمين في روسيا، مشيرة إلى أن فتح مركزين فقط للتصويت على الأراضي الروسية لم يكن كافيا لتلبية طلب الناخبين، مما قلل من قدرتهم على ممارسة حقهم الانتخابي بشكل كامل.

تواجه مولدوفا تحديات اقتصادية وسياسية متواصلة نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا والنزاعات الإقليمية المحيطة. ورغم هذه الضغوط، حرص الناخبون على دعم التوجه الأوروبي، ما يعكس وعيا متزايدا بأهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي. ويمتلك البرلمان المولدوفي صلاحيات واسعة تشمل اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة أعمال الحكومة، مما يجعل نتائج الانتخابات محورية في تحديد مسار الدولة داخليا وخارجيا.

تشير الانتخابات الأخيرة إلى صراع واضح بين تيارين رئيسيين: أحدهما يدفع نحو تعزيز الروابط الأوروبية، والآخر يميل نحو موسكو. كما تعكس المنافسة بين الانتقادات الداخلية والخارجية، وارتياح الأوروبيين وتفاؤلهم بنتائج التصويت، الأهمية المتزايدة لمولدوفا على خريطة النفوذ الجيوسياسي في شرق أوروبا، ودورها المركزي في مواجهة النفوذ الروسي، حتى في ظل استخدام وسائل الإعلام والدعم المالي لتوجيه الرأي العام، وهو ما يثير تساؤلات حول نزاهة العملية الانتخابية.

توضح نتائج الانتخابات أن مولدوفا تتحرك على مسار حساس بين القوى الكبرى، وأن قرارات الناخبين تهدف إلى تحقيق توازن بين دعم التوجه الأوروبي والحفاظ على السيادة الوطنية، ومواجهة التوترات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الأحداث الإقليمية. كما تشير النتائج إلى أن أي تغيير في السلطة قد يعيد ترتيب الأولويات الوطنية ويحدد مستقبل الدولة في ظل صراع النفوذ بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ما يجعل مراقبة هذه الانتخابات وتحليل تداعياتها أمرا بالغ الأهمية لفهم ديناميات السياسة في شرق أوروبا.

44 شهيدا مسيحيا في غزة..

الاحتلال يخنق الأرض المقدسة

وحيد سيف الدين

تعرضت الحياة المسيحية في فلسطين لضغوط وأزمات مستمرة منذ عقود، نتيجة سياسات الاحتلال الصهيوني التي استهدفت الفلسطينيين على اختلاف دياناتهم، مسلمين ومسيحيين، وأسفرت عن تراجع كبير في أعداد المسيحيين الفلسطينيين وانتهاكات ممنهجة للحقوق الأساسية وحرية العبادة. فقد أظهرت اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين أن الوجود المسيحي في فلسطين قد تراجع بشكل كبير منذ النكبة عام 1948، حيث كان يشكل المسيحيون نحو 12.5 % من سكان فلسطين التاريخية، فيما لم تتجاوز نسبتهم اليوم 1.2 %، و1 % فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقالت اللجنة يوم الأحد إن «إسرائيل» دمّرت الوجود المسيحي في فلسطين وتواصل قصف الكنائس في غزة. ونشرت بيانا مرفقا بصورة دبابة إسرائيلية خارج كنيسة المهد خلال اجتياح الضفة الغربية عام 2002، ردا على خطاب رئيس وزراء سلطة الاحتلال المجرم بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي ادّعى فيه أنّ «إسرائيل» تحمي المسيحيين مدعيا أنها تمثّل أنموذجا في «الشرق الأوسط».

لم يقتصر الأمر على تراجع أعداد المسيحيين، بل امتد إلى استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية بشكل مباشر، إذ أغلق الاحتلال نحو 30 كنيسة، وطرد الأهالي من العديد من المدن والقرى المسيحية مثل إقرث وكفر برعم في الجليل الأعلى، ومنعهم من العودة رغم صدور قرارات قضائية لصالحهم، ثم فجّر منازلهم عام 1953 لإحباط أي محاولة للعودة، بينما ظلت الكنائس والمقابر شاهدة على هذه المآسي، فيما ارتكبت العصابات الصهيونية مجازر بحق المدنيين المسيحيين، وقتلت 25 شخصا في فندق سميراميس بالقدس، وأعدمت 12 آخرين في قرية عيلبون قرب الناصرة عام 1948.

وتستمر هذه السياسات الممنهجة ضد المسيحيين الفلسطينيين حتى اليوم ضمن ما يمكن وصفه بجحيم الإبادة، حيث يشمل الاستهداف القصف المباشر للكنائس والمستشفيات والمراكز الثقافية في قطاع غزة، مثل كنيسة القديس بورفيريوس وكنيسة العائلة المقدسة والمستشفى المعمداني والمركز الثقافي والاجتماعي الأرثوذكسي، ما أسفر عن استشهاد 44 مسيحياً منذ 7 أكتوبر 2023، بعضهم نتيجة القصف المباشر، وآخرون بسبب الظروف الإنسانية القاسية. كما تعرضت قرية الطيبة المسيحية في الضفة الغربية لهجمات متكررة من عصابات المستوطنين، وجمّدت سلطات الاحتلال حسابات البطريركية الأرثوذكسية في القدس، وفرضت ضرائب باهظة على الكنائس، وحجزت ممتلكات الكنيسة الأرمنية، في خرق واضح للاتفاقات والسياسات المعمول بها.

كما أضافت اللجنة أن المسيحيين يواجهون مضايقات يومية من بصق واعتداءات جسدية وتدنيس للكنائس والمقابر، إضافة إلى قيود الحركة عبر الحواجز وجدار الفصل، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، بما في ذلك احتفالات عيد القيامة. وأكدت اللجنة أن مدينة بيت لحم، مسقط رأس المسيح، محاصرة بأكثر من 150 حاجزا ومستوطنة وجدارا، وتقلصت مساحتها من 37 كيلومترا مربعا إلى 7.3 كيلومترات مربعة، في حين يشدد المخطط الاستعماري الصهيوني المعروف بـ«E1» على عزل القدس عن محيطها الفلسطيني وزيادة خنق بيت لحم، مؤكدين أن الاحتلال قضى على الوجود المسيحي في الأرض المقدسة، وأن تصريحات رئيس وزراء سلطة الاحتلال بنيامين نتنياهو بشأن حماية المسيحيين لن تغيّر حقيقة الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال.

ردا على هذه الممارسات، كان رجال دين مسيحيون قد أطلقوا في إيطاليا حملة عالمية بعنوان «قساوسة ضد الإبادة الجماعية»، تهدف إلى فضح الإبادة الصهيونية على قطاع غزة، وقد انطلقت الحملة عبر تطبيق واتساب في 16 أوت الماضي، وبدأت بالعشرات حتى شارك فيها نحو 1000 قسيس من 28 دولة مختلفة، معظمهم من أوروبا. وأوضح القس رينو ماريسكا، قائد الحملة، أن المبادرة تهدف إلى توحيد المبادرات الشخصية للتعبير عن الإدانة والدعوة إلى العدالة، مستندة إلى تعاليم الإنجيل والدستور الإيطالي، مؤكدا أن استمرار الدعوة للسلام في ظل إبادة جماعية يعني عدم السماح للشر بالانتصار مرتين.

واستخدم القس ماريسكا في الحملة صورة مرسومة للطفل الفلسطيني محمد زكريا، الذي استشهد بسبب الجوع في قطاع غزة، لتسليط الضوء على المأساة الإنسانية التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون. وقد فسّر القس اختيار هذا الرمز قائلا إن الطفل يجمع في اسمه بين النبي محمد من الإسلام والنبي زكريا من المسيحية واليهودية، في إشارة إلى وحدة الأديان وضرورة العمل المشترك من أجل السلام. وأكد أن الكلمات والحملات يمكن أن تغيّر الواقع رغم غياب المال أو القوة العسكرية، وأن المخرج من الكراهية لا يكون بالمزيد من العنف.

كما سلطت شخصيات دينية أخرى الضوء على الواقع اليومي للمسيحيين تحت الاحتلال، ومن أبرزهم الراهبة الأمريكية الأم أغابيا ستيفانو بولوس، التي أقامت منذ 1996 في بلدة بيتاني بالضفة الغربية، حيث أشارت في مقابلة تلفزيونية مع الإعلامي الأمريكي تاكر كارلسون إلى أن السياسات الصهيونية جعلت حياة الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين شديدة الصعوبة، بسبب القيود على الحركة ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات. واعتبرت أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) هي حركة مقاومة تدافع عن شعبها وأرضها، وأن المسيحيين يواجهون المعاناة ذاتها التي يعيشها المسلمون الفلسطينيون تحت الاحتلال.

وأكدت الأم أغابيا أن التحدي الذي يواجه المسيحيين الفلسطينيين ليس دينيا بل وطنيا، إذ يتعرضون للتمييز والضغوط بسبب هويتهم الفلسطينية، وانتقدت الدعم الأعمى الذي يقدمه بعض المسيحيين الصهاينة في الولايات المتحدة لـ«إسرائيل»، معتبرة أنهم يتجاهلون معاناة المسيحيين الفلسطينيين ويبررون الاستيطان ومصادرة الأراضي. كما أشارت إلى تعرض كنائس ومؤسسات مسيحية في الضفة وغزة للقصف والدمار، معتبرة ذلك جزءا من استهداف ممنهج للفلسطينيين.

وأوضحت الأم أغابيا أن التعايش بين المسيحيين والمسلمين في فلسطين طبيعي ومتواصل منذ عقود، مؤكدة أن المدارس المسيحية في بيت لحم والقدس تضم غالبية طلاب مسلمين، وأن هذه الظاهرة تؤكد أن التلاحم والتعايش هو السمة الغالبة في المجتمع الفلسطيني، رغم محاولات الاحتلال استغلال الخلافات الطائفية لزرع الانقسام بين أبناء الوطن الواحد.

في ضوء هذه الممارسات، يرى المجتمع الدولي والكنائس العالمية أن حماية الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين على حد سواء تتطلب ضغطا على الاحتلال الصهيوني لمحاسبته وفق القانون الدولي، وإيقاف سياسات التهجير والاستهداف الممنهج، والحفاظ على حرية العبادة والحياة الكريمة في الأرض المقدسة. كما تبرز المبادرات العالمية، مثل حملة «قساوسة ضد الإبادة الجماعية»، كمحاولة موحدة لرفع الصوت ضد الظلم والتأكيد على أن نضال الفلسطينيين يشمل جميع أبناء الشعب بغض النظر عن دينهم، وأن الدفاع عن الإنسانية والسلام ليس خيارا بل واجبا أخلاقيا عالميا.

في المجمل، يمكن القول إن معاناة المسيحيين الفلسطينيين ليست حدثا عابرا أو قضية طائفية، بل جزء من نضال وطني شامل ضد الاحتلال، يعكس حجم المأساة الإنسانية والتاريخية التي يعيشها الفلسطينيون منذ النكبة، والتي تستدعي التفاعل الدولي والمبادرات العالمية من أجل وقف الانتهاكات وتحقيق العدالة وحماية التعايش والسلام في أرض فلسطين.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

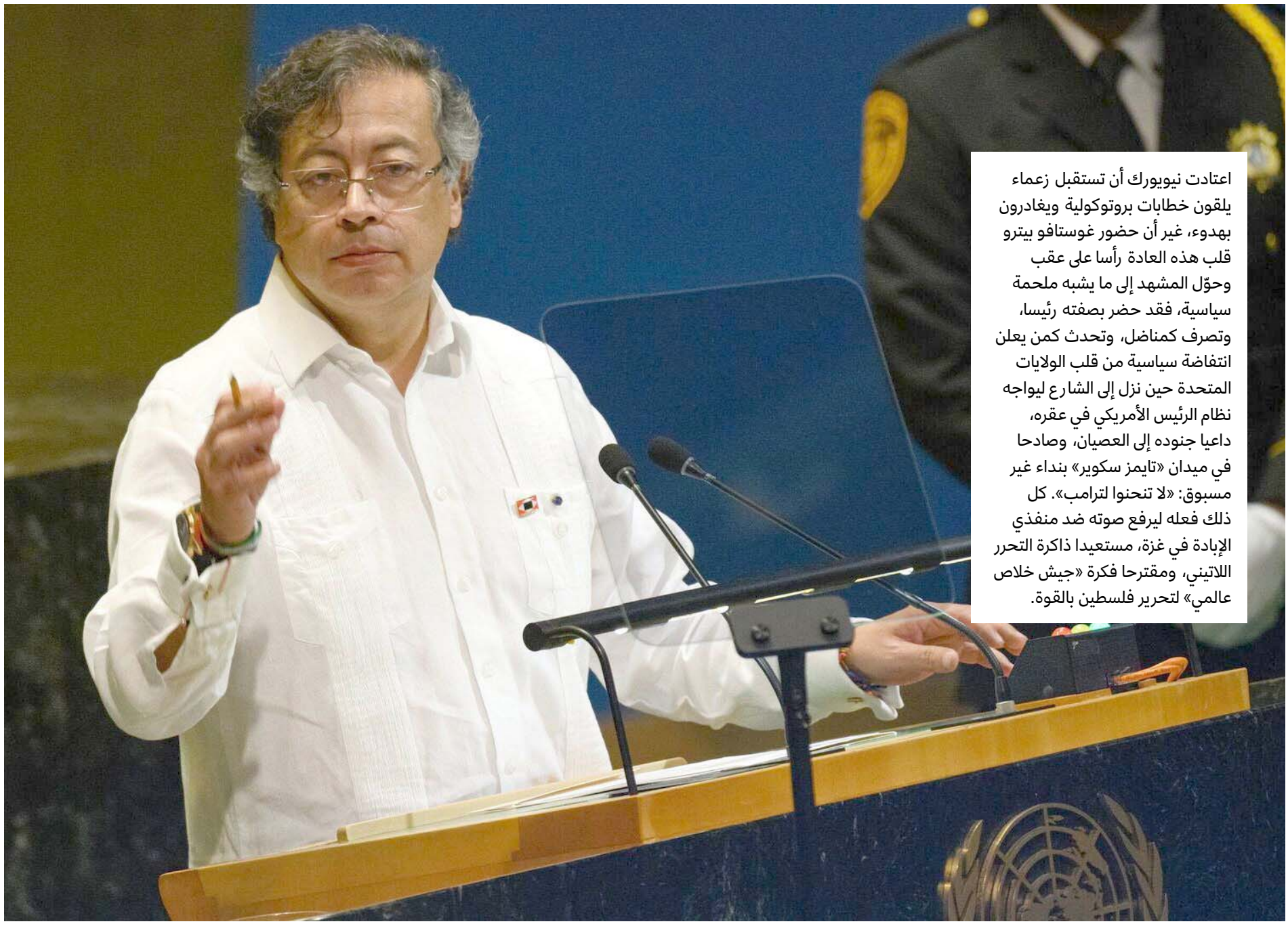

اعتادت نيويورك أن تستقبل زعماء يلقون خطابات بروتوكولية ويغادرون بهدوء، غير أن حضور غوستافو بيترو قلب هذه العادة رأسا على عقب وحوّل المشهد إلى ما يشبه ملحمة سياسية، فقد حضر بصفته رئيسا، وتصرف كمناضل، وتحدث كمن يعلن انتفاضة سياسية من قلب الولايات المتحدة حين نزل إلى الشارع ليواجه نظام الرئيس الأمريكي في عقره، داعيا جنوده إلى العصيان، وصادحا في ميدان «تايمز سكوير» بنداء غير مسبوق: «لا تنحنوا لترامب». كل ذلك فعله ليرفع صوته ضد منفذي الإبادة في غزة، مستعيدا ذاكرة التحرر اللاتيني، ومقترحا فكرة «جيش خلاص عالمي» لتحرير فلسطين بالقوة.

«جيش خلاص عالمي» لتحرير فلسطين..

بيترو في مواجهة ترامب: لا تنحنوا للطغيان!

حميد سعدون

في مشهد غير مألوف على مسرح السياسة الدولية، ظهر الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو في نيويورك، لا كرئيس يؤدي واجب المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة فحسب، بل كزعيم ثائر حمل غزة إلى قلب الخطاب الأممي، ودعا من على المنصة إلى تشكيل «جيش خلاص عالمي» يضع تحرير فلسطين هدفه الأول. وبين كلماته المدوية في قاعة الجمعية العامة وهتافاته في «تايمز سكوير»، وصولا إلى مناداته الجنود الأمريكيين بعدم الانصياع لأوامر رئيسهم، صاغ بيترو صورة غير تقليدية لزعيم من «الجنوب العالمي» يواجه الإمبراطورية في عقر دارها بلا خوف، مستعدا لدفع ثمن مواقفه بخسارة تأشيرته الأمريكية والدخول في مواجهة مفتوحة مع واشنطن.

لم يكتفِ بيترو بخطابه الأممي، بل خرج إلى الشارع وشارك في مظاهرة حاشدة داعمة لفلسطين وسط نيويورك. هناك، رفع صوته مناديا الجنود الأمريكيين: «لا تصوّبوا بنادقكم ضد الإنسانية. لا تطيعوا أوامر ترامب، بل أطيعوا أوامر الإنسانية». بهذه العبارة التي دوّت عبر مكبرات الصوت، وجّه نقدا سياسيا مباشرا وتجاوز الخطوط الحمراء الدبلوماسية، إذ خاطب جنود دولة مضيفة في عقر دارها ودعاهم إلى العصيان. تبنّى موقفا غير مسبوق منذ عقود في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى الرد بسرعة عبر إلغاء تأشيرته واتهامه بـ»التحريض على العنف».

في الجمعية العامة للأمم المتحدة، صاغ خطابه بلغة رمزية قوية ربط فيها بين مآسي فلسطين وتجارب التحرر في أمريكا الجنوبية. استحضر أسماء مثل سيمون بوليفار، وخوسيه دي سان مارتن، وخيرفاسيو أرتيغاس، وحتى غاريبالدي، ليضع فلسطين داخل سردية عالمية للتحرر من الاستعمار. وأكد أن «الحرية أو الموت» ليست شعارا عفا عليه الزمن، بل ما زالت صالحة في مواجهة ما يجري في غزة، حيث «تمزق صواريخ الديمقراطية أجساد الأطفال». وشدد على أنه «لا يوجد شعب مختار من قبل الرب، بل إن البشرية كلها هي الشعب المختار»، داعيا الأمم المتحدة إلى وقف «الإبادة» والتعامل مع المأساة باعتبار أن أي تسويف لم يعد مقبولا.

ورأى أن ما يحدث في غزة لا يستهدف الفلسطينيين وحدهم، بل يطال الإنسانية جمعاء. وأكد أن واشنطن وحلف الناتو لم يعودا يصنعان الديمقراطية بل ينتجان الاستبداد. ودعا إلى رفع العلم الأحمر والأسود الذي حمله بوليفار رمزا لـ»الحرية أو الموت»، إلى جانب الأبيض رمزا للسلام، حتى يبقى الأمل قائما بمستقبل للبشرية. وانتقد الولايات المتحدة بحدة قائلا: «لقد تحولت من معلمة الديمقراطية إلى مصنع للطغيان»، رابطا بين سياساتها تجاه المهاجرين وتواطئها في غزة باعتبارهما وجهين لمنظومة واحدة قائمة على القمع.

وتجلّت ذروة مواقفه في إعلانه فتح باب التطوع للكولومبيين «لمن يريد أن يقاتل من أجل تحرير فلسطين». لم يقدّم تصريحا عابرا، بل أطلق إعلانا سياسيا يحمل أبعادا عميقة. فالدولة التي اعتبرتها واشنطن حليفا استراتيجيا في مكافحة المخدرات والأمن، خرج رئيسها ليطرح فكرة دعم عسكري ـ ولو على أساس تطوعي ـ لقضية تعتبرها الولايات المتحدة و«إسرائيل» «خطا أحمر».

وأوضح أن المبادرة لا تقتصر على خطوة رمزية، بل تندرج ضمن مشروع أكبر سيقدّمه إلى الأمم المتحدة يقوم على تشكيل «جيش خلاص عالمي»، يضم متطوعين من مختلف القارات ويتحرك تحت راية حماية الإنسانية من الإبادة. وأكد أن هذا الجيش لا يستهدف دولة بعينها، بل يواجه كل من يرتكب جرائم إبادة. وربط ذلك بفشل الدبلوماسية تحت وطأة الفيتو الأمريكي، مشددا على أن البشرية لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الجرائم المتكررة.

معركة الرمزية.. بيترو يتحدّى واشنطن

لم تتأخر الولايات المتحدة في الرد، إذ سارعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إعلان إلغاء تأشيرة غوستافو بيترو، وبرّرت القرار بحديثها عن «تصرفاته المتهورة والتحريضية». ورأت واشنطن في ذلك الموقف أكثر من مجرد تصريح سياسي عابر، بل خرقا غير مسبوق للبروتوكول والسيادة، لأن رئيسا أجنبيا دعا علنا الجنود الأمريكيين إلى العصيان في قلب نيويورك. واعتبرت الإدارة الأمريكية أن هذه الدعوة تمثل تحريضا مباشرا ضد القيادة السياسية وتشكل تحديا خطيرا لمكانة مؤسساتها العسكرية والدستورية.

لكن بيترو واجه القرار ببرود وتحدٍّ، وحوّل العقوبة إلى فرصة جديدة لتعزيز صورته المتمرّدة والمستقلة. وما إن غادر نيويورك متجها إلى بوغوتا ليل الجمعة الماضي، حتى كتب على حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي قائلا: «لقد وصلت إلى بوغوتا، ولم يعد لدي تأشيرة للسفر إلى الولايات المتحدة.. لا يهمني». ثم واصل حديثه مذكّرا بجواز سفره الإيطالي: «أنا لست كولومبيا فقط، بل أوروبيا أيضا، وأنا شخص حر في هذا العالم أتنقّل حيث أشاء بلا قيود».

كانت هذه رسالته الواضحة إلى واشنطن: قراراتها لن تقيّد حركته ولن تمس مكانته، وسيواصل دخول أراضيها متى شاء وبالشكل الذي يختاره. وهكذا حوّل ما أرادته الولايات المتحدة عقوبة إلى إعلان رمزي يجسد استقلاليته ويؤكد رفضه الانصياع لسطوة الإمبراطورية. ولم يقدّم بذلك مجرد ردٍّ دبلوماسي تقليدي، بل أعاد تشكيل صورته كزعيم عالمي يواجه خصومه بلا خوف ويحوّل العقوبات من أداة ردع إلى وسام سياسي يراه دليلا على صواب خياره وإصراره، حتى لو فتح هذا المسار مواجهة مباشرة ومفتوحة مع واشنطن أمام أنظار العالم.

خطاب بيترو لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى سلسلة مواقف حاسمة اتخذتها كولومبيا منذ اندلاع الحرب ضد غزة، فقد طردت الحكومة الكولومبية سفير سلطة الكيان الصهيوني، وخفّضت مستوى العلاقات الدبلوماسية قبل أن تقطعها نهائيا في ماي 2024، حين وصف بيترو حصار غزة بأنه «إبادة جماعية» تمارس أمام أنظار العالم. ولم يقتصر الأمر على الجانب السياسي، إذ قررت كولومبيا حظر تصدير الفحم إلى «إسرائيل»، في خطوة تحمل أبعادا رمزية واقتصادية في الوقت نفسه. ومع هذه السياسات المتصاعدة، تحوّلت كولومبيا إلى رأس حربة في أمريكا اللاتينية لصالح القضية الفلسطينية، جنبا إلى جنب مع دول مثل بوليفيا وفنزويلا وكوبا، ما عزز حضورها كصوت جنوبي يواجه الهيمنة ويدافع عن العدالة.

ومنذ أكتوبر 2023، عندما شبّه بيترو الجيش الصهيوني بالنازيين، دخلت العلاقات بين بوغوتا وتل أبيب مرحلة أزمة مفتوحة اتخذت أبعادا سياسية وأمنية خطيرة. وردّت «إسرائيل» بوقف صادراتها العسكرية والأمنية إلى كولومبيا، بينما أعلنت الحكومة الكولومبية موقفا واضحا اعتبرت فيه المستوطنات غير قانونية وأكدت أن الشعب الفلسطيني «يستحق العدالة والحرية». وفي مقالاته وكتاباته العلنية، شدّد بيترو على أن كل حكومة تتقاعس عن مواجهة السياسات الصهيونية تتحمل مسؤولية أخلاقية مباشرة وتدخل في شراكة ضمنية مع جرائم الاحتلال.

منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تصاعدت حدة المواجهة بين بوغوتا وواشنطن بشكل ملحوظ. فقد وجّه بيترو اتهامات مباشرة للإدارة الأمريكية بقتل «شبان مساكين» في البحر الكاريبي بذريعة مكافحة المخدرات، واعتبر أن ترامب يفرض «طغيانا» على العالم ويغطي جرائم الحرب في غزة. ومن وجهة نظره، لم تعد الولايات المتحدة تمثل «معلّمة الديمقراطية»، بل تحولت إلى «مصنع للطغيان»، لذلك ركّز انتقاداته على ترامب شخصيا دون مواربة. وأطلق هذه المواقف في أكثر من منبر، سواء من على منصة الأمم المتحدة أو وسط المظاهرات في نيويورك، حيث خاطب الجنود الأمريكيين قائلا: «لا تنحنوا لترامب». هذا الاشتباك المباشر مع الرئيس الأمريكي منح خطابه زخما واسعا في الإعلام العالمي، لكنه في الوقت نفسه ضاعف من عزلة كولومبيا داخل المعسكر الغربي وأغلق أمامها مساحات كانت متاحة سابقا للحوار.

منذ أن استعاد دونالد ترامب مفاتيح البيت الأبيض، دخلت العلاقة بين بوغوتا وواشنطن مرحلة جديدة من التوتر. لم يعد الخلاف محصورا في الخطاب أو في تفاصيل دبلوماسية محدودة، بل تحوّل إلى مواجهة مفتوحة تحمل طابعا شخصيا. فلم يكتف بيترو بانتقاد السياسات الأمريكية، بل اتهم إدارة ترامب مباشرة بالمسؤولية عن مقتل شبان كولومبيين في البحر الكاريبي بحجة مكافحة المخدرات، مقدّما رواية مضادة تقول إن ما تفعله واشنطن ليس حربا على الجريمة، بل امتدادا لنزعة إمبراطورية تتستر بشعار «الأمن» فيما تنتج الظلم والهيمنة. في نظره، لم تعد الولايات المتحدة تمثل نموذج الديمقراطية كما ادّعت طويلا، بل غدت مصنعا لإنتاج الطغيان وتصديره إلى العالم.

جيش الخلاص العالمي

هذه المواجهة العلنية أخذت منحى أكثر حدّة عندما وجّه بيترو خطابه مباشرة إلى ترامب نفسه، متعمدا أن يضعه في قلب الاتهام. سواء في قاعة الأمم المتحدة أو في شوارع نيويورك خلال التظاهرات المؤيدة لفلسطين، لم يتردد في أن يقول للجنود الأمريكيين: «لا تنحنوا لترامب». بهذا التحدي الصريح، أزاح النقاش من مستوى السياسات العامة إلى مستوى شخصي يمس رأس السلطة في الولايات المتحدة. خطوة كهذه منحت كلماته زخما استثنائيا في الإعلام العالمي، لكنها في الوقت ذاته وسّعت هوّة العزلة بين كولومبيا ومعظم العواصم الغربية، التي رأت في خطابه خروجا غير مسبوق عن الأعراف الدبلوماسية.

قرار إلغاء تأشيرته مثّل ذروة هذا الاشتباك. فهو لم يكن مجرد إجراء إداري، بل رسالة سياسية مزدوجة: إلى الداخل الأمريكي بأن واشنطن لا تتسامح مع من يحرّض على عصيان جنودها، وإلى الخارج بأن البيت الأبيض قادر على معاقبة حتى قادة الدول الحليفة إذا تجاوزوا الخطوط المرسومة. المفارقة أن آخر رئيس كولومبي وُضع في الموقف نفسه كان إرنستو سامبر في منتصف التسعينيات، لكن حينها ارتبط الأمر باتهامات بتمويل غير مشروع من كارتل المخدرات. أما اليوم، فالسبب مختلف كليا: موقف سياسي صريح من حرب غزة ومن العلاقة مع «إسرائيل». هذا ما جعل العقوبة تبدو أكثر خطورة، إذ بدت وكأنها محاولة لإسكات صوت يتحدى الإجماع الغربي حول دعم تل أبيب.

وزارة الخارجية الكولومبية لم تقف مكتوفة الأيدي، بل سارعت إلى إصدار بيان شديد اللهجة أكدت فيه أن استخدام التأشيرة كسلاح سياسي ينسف مبادئ الأمم المتحدة ويقوّض روح المساواة بين الدول الأعضاء. وذهبت أبعد من مجرد الاعتراض، إذ دعت المجتمع الدولي إلى التفكير جديا في نقل مقر المنظمة الأممية من نيويورك إلى مدينة أكثر حيادا تضمن عدم تمكين الدولة المضيفة من استغلال موقعها لمعاقبة قادة العالم. ومن خلال هذا الطرح، فتح بيترو بابا لنقاش حساس ظل مهمشا لعقود طويلة، وأجبر الأمم المتحدة على مواجهة أسئلتها المؤجلة كما وضع واشنطن في موقع محرج أمام الرأي العام العالمي.

ولم تمثل خطوة بيترو سابقة فريدة في التاريخ السياسي، إذ استخدمت الولايات المتحدة من قبل ورقة التأشيرات في وجه زعماء آخرين. ويبرز في هذا السياق المثال الواضح للرئيس الفلسطيني محمود عباس، حين رفضت واشنطن منحه تأشيرة دخول للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، فاضطر إلى اللجوء لخيار بديل تمثل في تصويت المنظمة الدولية على السماح له بإلقاء خطابه عبر تقنية الفيديو. واستحضرت بوغوتا هذه السابقة لتوسيع دائرة النقاش، مؤكدة من خلال ذلك موقعها كصوت يدافع عن التعددية الدولية ويواجه هيمنة القوة العظمى على المنابر الأممية.

لكن ما ميّز موقف بيترو أنه لم يكتفِ بالاحتجاج أو إصدار البيانات الرسمية، بل مضى قدما في طرح رؤية بديلة سماها مشروع «جيش الخلاص العالمي». وقدّم هذا المشروع ليس كدعوة عاطفية عابرة، بل كمحاولة جدية لتأسيس منبر جديد يرد على عجز الدبلوماسية الدولية أمام الفيتو الأمريكي المتكرر. وأراد بيترو من خلال هذه المبادرة أن يبرهن أن الإنسانية تمتلك القدرة على ابتكار أدوات جديدة لمواجهة الإبادة والظلم، حتى إن بدت تلك الأدوات رمزية أو بعيدة عن التنفيذ الفوري. وبالنسبة إليه، فإن مجرد طرح الفكرة داخل منبر أممي يمثّل خطوة قوية لكسر احتكار واشنطن في تحديد حدود النقاش وإطار الشرعية الدولية.

من زاوية أوسع، تحمل مواقف بيترو دلالات تتجاوز اللحظة الآنية:

- أولا، إعادة توظيف رموز التحرر اللاتيني وربطها بفلسطين، بما يعيد وصل الجنوب العالمي بخطاب مشترك في مواجهة الاستعمار الحديث.

- ثانيا، تحويل كولومبيا من دولة ظلت عقودا في المدار الأمريكي إلى منصة للمجابهة مع واشنطن، وهو ما يغيّر خريطة التحالفات في المنطقة.

- ثالثا، فتح أفق جديد أمام التضامن الشعبي مع فلسطين، إذ إن الدعوة للتطوع، وإن بقيت رمزية، تمثل دعما معنويا غير مسبوق من رئيس دولة.

- رابعا، إحراج الأمم المتحدة وإجبارها على مواجهة عجزها، عندما يقول رئيس دولة علنا إن الدبلوماسية ماتت تحت ثقل الفيتو الأمريكي.

بهذا الشكل، تحوّل بيترو من مجرد رئيس كولومبي إلى رمز سياسي يتجاوز حدود بلاده ويخاطب الضمير العالمي مباشرة، فصورته كمناضل ثوري سابق ما زالت تلازمه وتمنحه صدقية إضافية، لكنها اندمجت الآن مع صورته كرئيس منتخب يواجه أقوى دولة في العالم بلا خوف أو تردد. وفي كل خطوة يخطوها إزاء المأساة في غزة، يقدّم نفسه باعتباره صوتا حرا لا يقبل الخضوع لأي قوة، وصوتا يضع فلسطين في قلب السردية العالمية للتحرر والعدالة. وهو بذلك لا يكتفي بتسجيل موقف سياسي آني يلفت الانتباه، بل يسعى إلى إعادة رسم ملامح النظام الدولي من منظور الجنوب العالمي، معلنا أن زمن الانصياع لواشنطن قد ولّى إلى غير رجعة، وأن البديل الحقيقي يبدأ بكلمة صادقة وجرأة غير مألوفة تقلب الموازين الراسخة.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

مع المفكّر الجزائري «مالك بن نبي»..

أيّ رسالة للأمّة العربية المُسلمة في هذا العالم؟

■ الجزء الثاني

«إن الإنسانية في حاجةٍ - عامّة - إلى صوت يناديها إلى الخير، وإلى الكفّ عن جميع الشرور، وإنها لَحاجةٌ أكثر إلحاحًا من سواها»، ولكن مِن أين يُمكن أن يأتي الصوت المُنقذ للإنسانية، وهل ستستمرّ الشّرور في حُكم العالم إذا لم يظهر هذا الصوت؟ الإجابة عن هذا السؤال هي نفسها الإجابة عن رسالة الأمّة العربية المُسلمة، التي يجب أن تؤدّيها بحكم أنها مُسلمة، في عالمٍ يزداد غرقًا في الشّرور، ولكن كيف تكون لها رسالة.. إذا كان الواقع الراهن للأمة العربية المُسلمة، هو تمامًا كما كان في القرن الماضي وربّما أشدّ ترديًّا، أو كما وصفه «بن نبي»: «فكان مثُلنا كنائمٍ استيقظ فجأة فوجد النار في غرفته، ودون أيّ تفكير ألقى بنفسه من نافذة الغرفة التي هي في الدور الرابع أو الخامس لينجو من النار. فنحن قد ألقينا بأنفسنا من حيث لا نريد في هوّة التقليد حتى ننجو من الاستعمار».. وقد قدّم المفكّر الجزائري «مالك بن نبي» الإجابة الواضحة يوم الإثنين 22 جوان 1959، حينما ألقى محاضرة، في نادي الطلبة المغاربة في دمشق، ونُشرت في كتابه «تأمّلات» تحت عنوان: رسالتنا في هذا العالم.

محمد ياسين رحمة

ونعتقد بأن «بن نبي» تجنّب الحديث عن «التبشير» بالإسلام في هذا العصر، وهل هذا الأمر من صميم رسالة المُسلم في كل زمان أم أنه كان حكرًا على زمنٍ تاريخي مضى وانقضى؟ وبالنظر إلى ما وصلت إليه الأمّة المُسلمة من تردّي وتبعيّة للغرب إلى حدّ الافتتان، فإن المُسلم لم يعد يُدرك رسالته في الحياة، ودوره في إنقاذ الإنسانية، ولعله هو ذاته في حاجة إلى مَن ينقذه من شرور نفسه، ومِن اغترابه عن أصالته الدينية والتاريخية والثقافية!

انطلق «مالك بن نبي» من رؤيته القائلة: «إن الإنسان لا يفقد من نفسه معنى الخير كله مهما أحاطت به دوافع الشرّ، لأن الأصل في قلبه الخير والشرّ عارض»، وباعتبار أن الأمّة العربية المُسلمة تدين بدين الإسلام الذي يمثّل الخير كله فإن جوهر رسالتها هو نشر الخير وإنقاذ الإنسانية من شرور الحضارة الماديّة. غير أنها تبقى أمّةً عاجزة عن تأدية رسالتها العالمية ما لم يكن الخير هو سلوك أفرادها في حياتهم اليومية، وهو تخصّصها الإنساني الذي تُعرف وتُعرّف به في «المُجمّع العالمي».

قال «بن نبي»: «وفي هذا المجال يمكن أن يكون مجالنا إذا حققنا في سلوكنا معنى الآية الكريمة: «وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ» (آل عمران، الآية: 104). فإذا ما تحقّقت هذه الآية في سلوكنا العام، بوصفها تخصُّصًا لمجتمعنا بالنسبة لحاجة الإنسانية، فسوف نكون قد ألقينا على الخريطة الإيديولوجية لونًا يجعلنا من أكرم سُكان المُجمّع العالمي».

اعتبر «مالك بن نبي» أن الإنسانية عبارة عن «مُجمّع عالمي»، ومكانة أيّ شعبٍ أو أمّة فيه تتحدّد بحسب حاجة الإنسانية إليه، ولم يجد للأمّة العربية المُسلمة أيّ حاجة يُمكن أن تقدّمها للإنسانية سوى «الخير». وقدّم قراءة لجغرافية الألوان الإيديولوجية - في زمانه - فلم يجد للأمة العربية المُسلمة أيّ لون، قال: «لون الديمقراطية (الأزرق) قد استقرّ على مساحة الرقعة الجغرافية التي تطابق رقعة الحضارة الغربية، أي الرقعة التي تشمل أوروبا الغربية وأميركا.. اللون الأحمر، لون الاشتراكية، قد جعل من الرّقعة التي تنتشر عليها البلاد الشيوعية مقامًا.. لون السلام الأخضر قد أوى إلى شبه القارة الهندية».

إذا كان «اللون الأزرق - مثلا - يعبّر عن الديمقراطية، واللون الأحمر عن الاشتراكية، واللون الأخضر عن السّلام» (كما قال بن نبي)، فيُفترض أن اللون الأبيض يعبّر عن الإسلام، وإذا دقّقنا في دلالات «الأبيض» سنجد بأنه اللون الذي تجتمع فيه كل الألوان، وبحسب النظرية العلمية الأكثر قبولًا حول الألوان، فإن الزهرة التي نراها حمراء هي في الحقيقة قد تعرّضت إلى تسليط الضوء الأبيض عليها فامتصّت جميع الأطياف اللونيّة التي فيها وعكست اللون الأحمر لذلك رأيناها حمراء.

إلى غاية 1959، التاريخ الذي ألقى فيه «مالك بن نبي» محاضرته، كانت الأمّة المُسلمة عاجزةً أن تتخصّص في اللون الأبيض وتتميّز به، لأنها كانت أمّة مُقلّدة للألوان الأخرى، وللون الأزرق بشكل أكبر، رغم إدراكها بأن الديمقراطية والشيوعيّة والثقافة السّلامية (على طريقة غاندي)، مع ما يتبع كل واحدة منها من «قِيَم» وشعارات، هي مجرّد عوارض في تاريخ العقل البشري، ولن تُحقّق السعادة والأمن والاستقرار للإنسانية.

ولكن كيف تدخل الأمّة العربية المُسلمة إلى «المُجمّع العالمي»، وتحتلّ مكانتها التي تقدّم من خلالها رسالتَها إلى الإنسانية؟ يتوجّب عليها أن تعيد اكتشاف نفسها أوّلاً، وتُدرك عظمة السلاح الذي تمتلكه، سلاح الإسلام الذي يحارب الشّرور ويُمكّن للخير من أجل الإنسانية جمعاء، وقد تساءل «بن نبي» قائلا: «هل في أنفسنا بصفتنا عربًا، وفي أرواحنا بوصفنا مسلمين، منبع ينبع منه خير للإنسانية؟»، ثم وضع شرطًا لدخول الأمة العربية المُسلمة إلى المجمّع العالمي بتفعيل منبع الخير في هذه الأمّة، وقال: «ونحن حينها ندخل إلى هذا المُجمّع غير مُقلِّدين، فإننا سنكون أسبق من غيرنا إلى وظيفة تسدّ حاجة من حاجات الإنسانية الكبرى في القرن العشرين، ولَحقّقنا بذلك لأنفسنا مكانًا كريمًا في العالم الجديد». وبكل أسف، لم تحقّق الأمّة هذه الحاجة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لأنها كانت مُقلِّدة وغارقة أكثر ممّا يجب في اعتناق الألوان العالمية، وحالها الآن لا يختلف عمّا كان عليه في القرن الماضي، بل لعلّه أكثر ترديًّا و«مسخًا»، لا سيما وأنّها أضاعت بوصلتها الروحيّة، وتحالفت بعضُ أطرافها مع القوى الصانعة للشّرور في العالم على حساب الإسلام بكل قِيَمه الخيريّة!

حدّثنا «بن نبي» في إحدى مقالاته تحت عنوان «الفعاليّة»، التي ضمّها كتابه «تأمّلات»، عن أزمته في توصيل أفكاره، فقد سعى إلى تقديم أحد كُتبه إلى أوساط عربية نافذة من أجل ترجمتها وإتاحتها إلى القرّاء، ولكنه لم يتلقّ التسهيل الذي كان ينتظره! فقد كانت غاية هذا المفكر العظيم هو نشر وانتشار أفكاره على أوسع نطاق، دون اعتبار لأيّ غاية ماديّة يحقّقها من ذلك..

وعندما تعيد جريدة «الأيام نيوز» نشر بعض كتابات «مالك بن نبي» فإنما تسعى إلى إعادة مدّ جسور التواصل بين المتلقّي العربي وفكر هذا الفيلسوف الذي فهم العالَم فهمًا أعمق من غيره، وقدّم المفاتيح التي تمكّن من معالجة كثيرٍ من مشكلات وقضايا المجتمع والعقل العربي والمُسلم.

إن الأمر يندرج في معركة الوعي التي يبدو أنها تزداد خُفوتًا على ما كانت عليه في زمن «مالك بن نبي»، وتحتاج إلى إعادة تأجيجها، لا سيما في هذه المرحلة التاريخيّة الحرجة التي أسفرت فيها قوى الشرّ العالمية عن ملامح وجهها الشيطاني بدون خجل، وهي تتوجّه إلى الإعلان عن هويّتها الشيطانية دون «خوف» من وجود قوة أو قوى تحدّ من مشروعاتها الهدّامة للأديان والأوطان والإنسان.. وفيما يلي، نترك القارئ يسيح في فكر الفيلسوف «مالك بن نبي»..

إشعاع الكلمة في العالم

اختلفت صور الاشتراكية والتعبيرات عنها حسب المكان، ولكنها تعبّر جميعها عن شيء واحد، عن الاشتراكية بوصفها حاجة للإنسانية في القرن العشرين. فلقد أصبح للكلمة نفوذ في توجيه الإحساسات الجماهيرية..! إنها تحرك الأعصاب وتهزّ القلوب، شاع صيتها حتى أصبح لها دوي في العالم كدوي الديمقراطية، وأصبحت إحدى الشعارات الكبرى التي توحّد الجهود في مجالات العمل وتحشد الجنود في ساحة القتال.. وإنها في المجال الثقافي اليوم ذات قيمة من أرفع القيم ومثل من المُثل العليا. وفي مجال السياسة حجّة ومسوّغ وبرهان.. فقد انتشر إشعاع الكلمة في العالم ودخل هكذا في مجال السياسة في البلاد العربية والإسلامية نفسها، بل بدأ يؤثّر في توجيه حياتها الفكرية إلى حد ما.

فكرةُ السلام منبهٌ للأفكار

ثم نرى من ناحية أخرى فكرة ثالثة بدأت دورا كبيرا لا تنقص أهميتها عن دور الديمقراطية والاشتراكية في العالم.. فنحن نرى فكرة السلام قد دخلت المجال القومي والدولي، وأصبحت في كل مكان شعارًا للسياسة ومنبّهًا للأفكار في مختلف البلدان. نرى صوتها يرتفع في كل مناسبة، ونرى الأفراد والشعوب تصغي إليه بكل خشوع، لأنه يعبّر أيضا عن حاجة للإنسانية في القرن العشرين. فقد باتت اليوم كل سياسة ترفع لواء السلم، مهما كانت النوايا، وراء الكلمات والمواقف الظاهرة. إنها كحاجة تفرض نفسها.. سواء في المجال السياسي أو المجال الأدبي.

فكل لسانٍ اليوم حينما يتكلم، وكل قلمٍ حينما يكتب، فإنما ليعبّر عنها طوعًا أو كرهًا. ولا يقوم مَن يُهدّد السلام بتصرفاته إلا باسم السِّلم في أقواله. هذا هو واقع العالم اليوم، الواقع الجبّار الذي يجذب إليه طاقات الإنسانية، وقوى التاريخ إلى مستقرٍّ لا يعلمه إلا الله.

قراءة في جغرافية الألوان الإيديولوجية الثلاثة

والآن ينبغي لنا أن نتساءل: ما هو موقفنا من هذا الواقع، حتى نعلم ما هو مركزنا وما سوف يكون عليه في العالم الجديد؟

إن علينا أن نفكر في طريقة تصوغ الجواب على هذا السؤال في صورة محسوسة بقدر الإمكان. ونحن نستطيع أن نصل إلى هذا الهدف إذا جعلنا للكلام الذي تقدّم صورةً جغرافية.. فنعطي لكل حاجة من الحاجات الثلاث التي كشف عنها بحثنا لونا خاصا. وذلك بأن نجعل اللون الأزرق مثلا يعبّر عن الديمقراطية، واللون الأحمر عن الاشتراكية، واللون الأخضر عن السلام. فإذا ما وضعنا هذه الألوان الثلاثة على الخريطة مُتّبعين مبدأ الأولوية، اتباعًا يكون معه في المكان الواحد لون واحد يعبّر عن الحاجة الشائعة هناك، أو على النزعة السائدة في ذلك المكان، ثم استفتينا معلوماتنا العادية في هذه الأمور والتاريخ والصحافة اليومية أيضا في توزيع هذه الالوان، فإن الجواب سيجعل كل لون يستقرّ في رقعة معينة. ويحدد لنا قارّة إيديولوجية معينة مطابقة لمبدأ من المبادئ الثلاثة التي وزّعنا بمقتضاها الألوان. وهكذا نرى في النهاية أن لون الديمقراطية قد استقرّ على مساحة الرّقعة الجغرافية التي تطابق رقعة الحضارة الغربية، أي الرقعة التي تشمل أوروبا الغربية وأميركا. وأن اللون الأحمر لون الاشتراكية قد جعل من الرقعة التي تنتشر عليها البلاد الشيوعية مقامًا. وأن لون السلام الأخضر قد أوى إلى شبه القارة الهندية.

وليس هذا يعني بالطبع أن روح الديمقراطية الخالصة تقطن البلاد الغربية وأميركا.. تلك البلاد التي انبعثت منها ريح الاستعمار الخبيث ورائحته. وأن روح الاشتراكية لا توجد إلا في البلاد الشيوعية، فلقد نعلم أن بلادا أخرى كالبلاد الاسكندنافية قد تحققت فيها أروع التجارب الاشتراكية، دون أيّ تعدٍّ على حريات الفرد ودون أيّ عنف.

كما أننا لا نعترف أن الهند تمثل روح السِّلم الصرف دون استثناء، فلقد انبعثت منها أحيانا أنفاس لا تليق بروح المهاتما «غاندي»، روح اللاعنف، وذلك في بعض المشاكل كمشكلة «كشمير». ومع ذلك فإنه لا مجال للإنكار في أن الإنسانية اليوم تشعر بأنها تصغي لصوت السلام حينما يرتفع صوت «نهرو» في نيودلهي، أو صوت «كريشنا مينون» في الأمم المتحدة. ولقد أظهرت الأزمة الأخيرة التي أثارتها السياسة الصينية على حدود الهند أن الإنسانية لم تخطئ في شعورها هذا، بل إننا لندهش إذ نرى الهند لم تغيّر موقفها إزاء الصين في الوقت الذي تطأ فيه أحذية الجنود الصينية ترابَها.

وليس من خطأ التقدير أن نقول أيضا إن البلاد العربية تمثل الديمقراطية في العالم الجديد، مع علمنا بما في هذا التقدير من نسبية. وإن البلاد الشيوعية تمثل اليوم الفكرة الاشتراكية مع التنبيه أيضا على نسبية هذا التقدير.

اللون العربي على الخريطة الإيديولوجية العالمية

هذا هو واقع العالم اليوم، فإذا أردنا أن نعلم مكاننا الآن منه فإن علينا أن نرجع إلى الخريطة الإيديولوجية التي رسمناها ونبحث عن لوننا أيّها هو؟ ولن نلبث حتى نجد رقعتنا على هذه الخريطة بيضاء كتلك الساحات التي كانت تبقى بيضاء على خرائط القرن التاسع عشر. إشارة إلى أنها لا تزال مجاهيل، لم يكتشفها علماء الجغرافية ولم يمسحوها. فرقعتنا إذًا بحسب منطق حديثنا ذات لون أبيض، لأنها لا تمثل حاجة من حاجات الإنسانية الكبرى في القرن العشرين. فنحن في حالة تغيّب عن العالم الجديد لأننا لا نرى لونًا على الخريطة يدلّ على وجودنا فيه.

فإذا ما شئنا الجواب على السؤال الذي أوردناه في صدر الحديث، فإننا سنعترف بأن مكاننا في المُجمّع العالمي سوف يكون تافهًا، لأننا لا نمثل مصلحة ذات أهمية عالمية. وهنا يبدو سؤال جديد: هل هناك مخرج من مأزق كهذا؟ أم لا بد أن نستسلم لليأس فنطأطئ الرأس أمام هذا الواقع؟ ونقتنع بوظيفة فرّاش في المُجمّع العالمي؟

ويبدو لي أنه من اللائق أن نفكر في الأسباب التي أدخلتنا إلى هذا المأزق، قبل أن نفكر في الأسباب التي يمكننا بها الخروج منه. إن دوافع الحياة هي التي ورّطتنا في الأزمة التي نحاول منها الخروج. ورطتنا منذ أكثر من نصف قرن، حينما استيقظت الشعوب العربية الإسلامية على خطر الاستعمار، فقد كانت يقظتنا الفجائيّة دافعا من دوافع الحياة وفي الوقت نفسه دافعا من دوافع الخطأ.

فكان مثُلنا كنائمٍ استيقظ فجأة فوجد النار في غرفته، ودون أيّ تفكير ألقى بنفسه من نافذة الغرفة التي هي في الدور الرابع أو الخامس لينجو من النار. فنحن قد ألقينا بأنفسنا من حيث لا نريد في هوّة التقليد حتى ننجو من الاستعمار. إننا نفكر في الخلاص تفكيرا مُعقّدا: وإنما دفعتنا دوافع لا شعورية لتقليد حضارة الاستعمار حتى نحمي أنفسنا منه. ولقد دعانا هذا إلى السير في الطريق الذي شقّته الشعوب الغربية أمامنا على أنه يوصلنا إلى ما وصلوا إليه. ولا شك أن هذا ممكن لو أننا نسير جميعا دون دخل للوقت والتطور في حياتنا. ولكننا نتطور نحن ومن نقلّده. وعليه فإذا سرنا على مبدأ تقليده فسوف نقلده إلى ما لا نهاية. وهكذا كان الدافع الذي دفعنا في مطلع القرن العشرين إلى الحياة قد دفعنا في الوقت نفسه إلى الخطأ، فبتنا نسير في هذا الطريق، لأن السابق إلى الشيء دائما أولى به. ومن المُسلَّم به أن من نقلده أسبق منا في هذا المضمار.

من المنطق البسيط إلى منطق الواقع الصحيح

فلو أننا افترضنا أن الصاروخ هو في النهاية الغاية التي تريد الإنسانية تحقيقها وهذا افتراض لا نسلِّم به إلا جدلًا، فإن المجتمعات التي سارت قبلنا على طريق الحضارة المادية سوف تصل حتمًا إلى تلك الغاية قبلنا. وهكذا نصبح في النهاية نسير إلى غير غاية حقّقها غيرنا قبلنا.

فالخطأ إذًا بيّن، ويزيده وضوحًا أن نُخرج القضية من إطار المنطق البسيط إلى منطق الواقع الصحيح: فنحن لا نرى أن الذي قد حصل على الصاروخ قبلنا ونقتفي أثره عن طريق الحياة المادية، حقق بذلك غاية الإنسانية، فأشبع حاجة من الحاجات الكبرى التي نريد إشباعها، بل نراه هو نفسه يخشى الصاروخ الذي في يمينه والقنبلة الذريّة التي في يساره، فهو يلوّح بها لخصومه وأعدائه بيد ترتعش خوفًا ممّا تحمل، فهل نؤمن - والحالة كما ذكرنا - أنه بما حصل عليه في طريق الحضارة المادية، قد أسعد نفسه أو أسعد الإنسانية؟

فالخطأ واضح إذًا من الجانب النفسي والأخلاقي والمنطقي معا. وبهذا يتبيّن لنا كيف دخلنا في المأزق وبقي أن نتساءل: كيف نخرج منه؟

أقرب ما يكون إليك..

الأيام NEW
الملحق الاقتصادي
العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ

التضخم.. الجوع الصامت

21-11

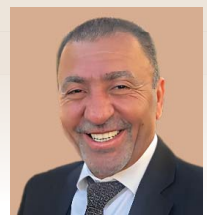

من سيولة النقود إلى الإنتاجية..
الطريق البسيط لفهم التضخم
جورج ناصر شواقفة
أستاذ الإدارة المالية والاقتصاد في جامعة عجلون الوطنية – الأردن

حين تفقد النقود وزنها..
قراءة في وجوه الغلاء الأربعة
هالة أونيس
أستاذة الاقتصاد بجامعة قسنطينة 2

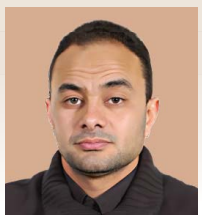

من نيوزيلندا إلى الجزائر..
رحلة استهداف التضخم بين النظرية والتطبيق
بن مريم محمد
أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

السياسة النقدية على المحك..
متى ينجح استهداف التضخم في حماية الأسعار؟
دين مختارية
أستاذة بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة بآفلو – ولاية الأغواط

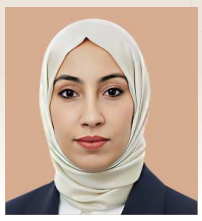

من ضباب الأزمات إلى وضوح الأهداف..
رحلة بريطانيا مع التضخم
بومعزة آمنة
أستاذة بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

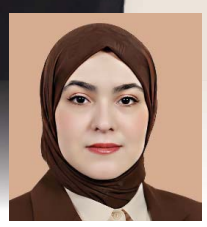

من سانتياغو إلى ساو باولو..
دروس من أمريكا اللاتينية في كبح جماح التضخم
فنازي فطيمة الزهراء
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

https://elayemnews.dz @elayemnews

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

التضخم ليس رقما في نشرات البنوك، بل هو جوع صامت يلتهم الأجور ويهز استقرار الحكومات، إنه اختبار عالمي يبدأ من رغيف الخبز ولا ينتهي عند صناديق الاقتراع...

التضخم.. الجوع الصامت

إعداد: مصطفى بن ميرة

في كل مرة تُعلن فيها البنوك المركزية عن نِسب التضخم، يخيّل للناس أن الأمر لا يعدو كونه أرقاما باردة على ورق، لكنها في الواقع أشبه بميزان حرارة يكشف عن الحمى التي تعصف بجسد الاقتصاد العالمي. التضخم هو مرض خفي يزحف بخطوات بطيئة حتى يستقر في تفاصيل حياة الشعوب، ويحوّل النقود إلى أوراق أقل قيمة، والأجر الشهري إلى ظلّ لا يكفي لتغطية الحاجات الأساسية. ولأنه صامت، فهو لا يعلن عن نفسه دفعة واحدة، بل يتسلل إلى الأسعار تدريجيا حتى يصحو المواطن فجأة على واقع لم يتخيله: دخله هو نفسه، لكن حاجاته تضاعفت وأسعاره انفجرت.

هذا «المرض الصامت» ليس وليد أزمة واحدة، وإنما نتيجة تراكمية لصدمات متلاحقة عرفها العالم قبل عدة عقود وظهر بشكل أكبر في أقل من خمس سنوات. فمنذ جائحة كورونا التي عطّلت المصانع وأغلقت الموانئ وأوقفت حركة الطيران والتجارة، إلى الحرب في أوكرانيا التي أشعلت أسعار الغاز والحبوب، أصبح التضخم سلاحًا غير مرئي يضرب الجميع من دون تمييز. ومن المفارقات أن الأزمة لم تعترف بالحدود ولا بالأنظمة الاقتصادية، فأصابت الدول الغنية كما الفقيرة، وأربكت الأسواق في الشمال والجنوب، حتى باتت كل الحكومات تواجه السؤال نفسه: كيف يمكن علاج مرض يضرب العالم بأسره؟

واللافت أن التضخم لا يُقاس فقط بمؤشرات الاقتصاد، بل يُقاس قبل ذلك بوجوه الناس. فحين تجد أسرة متوسطة الدخل مضطرة للتخلي عن وجبة لحم أسبوعية أو عن رحلة صغيرة كانت تقوم بها كل صيف، فاعلم أن المرض وصل إلى العظم. وعندما ترى طوابير المواطنين في دول عديدة يصطفون من أجل شراء أساسيات كالخبز والزيت، تدرك أن التضخم لم يعد مجرد مفهوم في تقارير «الفاو» أو بيانات صندوق النقد، بل تحول إلى معاناة حيّة تطرق أبواب البيوت. هنا بالذات يكمن صمته المخيف: يشتغل في الخفاء، لكنه يترك أثره الصارخ في الجيوب والموائد والأحلام الصغيرة.

وإذا كان الاقتصاد في العادة يتعامل مع الدورات والأزمات بنوع من المرونة، فإن التضخم الحالي كسر هذه القاعدة. إذ جاء في وقت لم يتعافَ فيه العالم بعد من جائحة كورونا، ووجد في الحرب بأوكرانيا أرضًا خصبة ليتجذر ويتمدّد. وهكذا، تحوّل إلى معركة مفتوحة بين البنوك المركزية التي ترفع أسعار الفائدة لكبحه، والحكومات التي تخشى أن تؤدي تلك السياسات إلى ركود أشد وطأة. إنها معركة لا مدافع فيها ولا دبابات، لكنها تترك وراءها ضحايا من نوع آخر: ملايين المواطنين الذين يخسرون قدرتهم الشرائية يوماً بعد يوم.

بهذا المعنى يصبح التضخم امتحانًا حضاريًا بامتياز، لأنه يكشف هشاشة الأنظمة الاقتصادية مهما بدت قوية. فمن كان يظن أن أوروبا ستعاني من فواتير طاقة تهدد صناعاتها الثقيلة، أو أن أمريكا ستسجل أعلى نسب تضخم منذ أربعة عقود؟ التضخم يُعرّي الواقع، ويضع العالم أمام مرآة لا تجامل أحدًا، تمامًا كما يفعل المرض مع الجسد: يكشف نقاط الضعف التي لم تكن تُرى من قبل. ولهذا لم يعد التضخم مجرد شأن اقتصادي، بل صار جزءًا من حوار يومي يتداول فيه الناس أسعار السلع أكثر مما يتحدثون عن السياسة أو الرياضة، وكأن العالم كله يعيش في عيادة واحدة، ينتظر تشخيصًا لمرضٍ لم يجد له أحد علاجًا ناجعًا بعد.

من كورونا إلى أوكرانيا.. جذور الأزمة الممتدة

إذا كان التضخم قد بدا كـ»مرض صامت» ينهش جسد الاقتصاد العالمي، فإن السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه هو: من أين يأتي هذا المرض؟ للإجابة، لا بد أن نعود إلى جذوره القريبة، حيث اجتمعت الأزمات على نحو لم يشهده العالم منذ عقود. البداية كانت مع جائحة كورونا، التي باغتت الكرة الأرضية مطلع 2020، فأغلقت الحدود وأقفلت المصانع وأربكت سلاسل الإمداد. لوهلةٍ صار العالم أشبه بقرية معزولة، تُعاني من ندرة السلع وارتفاع تكاليف الشحن والتوزيع. حينها بدأت بذور التضخم الأولى، إذ ارتفعت أسعار الكمامات والمواد الطبية ثم لحقت بها أسعار الغذاء والطاقة، قبل أن يكتشف الناس أن الجائحة زرعت أيضًا فيروسًا آخر في الاقتصاد العالمي اسمه «التضخم».

وما إن بدأ العالم يلتقط أنفاسه تدريجيًا، حتى جاءت الحرب في أوكرانيا لتصب الزيت على النار. هذه الحرب لم تكن مجرد صراع جغرافي بين دولتين، بل تحولت بسرعة إلى أزمة عالمية لأن أوكرانيا وروسيا تُعدّان من كبار موردي الحبوب والطاقة. توقفت صادرات القمح، وارتفعت أسعار الغاز، وأصبح العالم كله يتحدث عن أزمة غذاء عالمية تهدد مئات الملايين. وهكذا، فإن التضخم الذي بدأ بطيئًا مع كورونا، وجد في حرب أوكرانيا وقودًا إضافيًا جعله يتسارع بشكل غير مسبوق.

تداعيات الحرب لم تقف عند حدود أوروبا الشرقية، بل امتدت إلى كل بيت في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ارتفعت أسعار الخبز في القاهرة، وفواتير الغاز في برلين، وأسعار الوقود في نيروبي. بدا وكأن الكرة الأرضية تحولت إلى سوق واحد ضخْم، حيث أي أزمة في منطقة ما تنعكس مباشرة على موائد العائلات في أبعد مكان. وهنا برزت حقيقة أن التضخم ليس شأنًا داخليًا لأي دولة، وإنما هو نتيجة مباشرة لتشابك الاقتصاد العالمي وتداخل مصالحه.

وفي ظل هذا الترابط العابر للحدود، أصبح من المستحيل على أي حكومة أن تعزل نفسها عن تداعيات الأزمة. فحتى الدول الغنية، التي تمتلك احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، وجدت نفسها عاجزة أمام موجات الغلاء. والمفارقة أن الإجراءات التي لجأت إليها لم تكن سوى مسكنات وقتية، كتقديم إعانات محدودة أو تخفيض بعض الضرائب، لكنها لم تعالج أصل الداء. وبذلك صار واضحًا أن التضخم الحالي ليس مجرد دورة اقتصادية طبيعية، بل هو أزمة ممتدة الجذور، نابعة من أحداث غير مسبوقة في حجمها وتأثيرها.

وبين كورونا وأوكرانيا خيط رفيع لكنه واضح: كلاهما كشف هشاشة النظام العالمي أمام الأزمات الكبرى. فكما أظهر الوباء أن الصحة العامة يمكن أن تشل الاقتصاد في أيام معدودة، أظهرت الحرب أن الأمن الغذائي والطاقة يمكن أن يقلب موازين الاستقرار في العالم بأسره. وبذلك يصبح التضخم الحالي ابنًا شرعيًا لهاتين الأزمتين، وامتدادًا مباشرًا لهما، وهو ما يفسر لماذا يصفه كثير من الخبراء بأنه «الأكثر عنادًا» مقارنة بكل موجات التضخم التي عرفها العالم من قبل.

سلاسل الإمداد حين تنهار.. كيف تشتعل الأسعار؟

وإذا كانت جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا قد شكّلتا جذور التضخم الحالي، فإن القاسم المشترك بينهما يتمثل في شلل سلاسل الإمداد العالمية. تلك السلاسل، التي كانت تبدو في نظر الاقتصاديين مثل شبكة عنكبوتية دقيقة لكنها متينة، سرعان ما تبيّن هشاشتها حين تعرضت للاهتزاز. فالمصانع التي توقفت في الصين خلال الإغلاق الشامل، عطّلت مصانع السيارات في ألمانيا، وأخّرت إنتاج الإلكترونيات في كوريا، ورفعت أسعار الأجهزة في أسواق إفريقيا. هنا ظهر أن العالم يعيش فعلاً في «قرية اقتصادية واحدة»، وأن أي انقطاع في خيط صغير من شبكة الإمداد يكفي لإرباك السوق بأكملها.

لقد عرف العالم للمرة الأولى معنى أن تكون البضاعة موجودة في الميناء ولا تصل إلى الرفوف. مئات السفن عالقة في الموانئ، آلاف الحاويات تنتظر، وأسعار النقل البحري تضاعفت مرات عديدة. هذا التعطل كان بداية انفجار الأسعار في أسواق الغذاء والدواء والطاقة. وما إن هدأت الجائحة قليلاً حتى جاءت الحرب في أوكرانيا لتزيد الوضع سوءاً، إذ تعطلت موانئ البحر الأسود وتوقفت شحنات القمح والزيوت، وهو ما جعل سلاسل الإمداد أكثر هشاشة، وفتح الباب أمام جوع حقيقي يطرق أبواب الملايين.

وتجلّت الأزمة أكثر في المواد الأساسية التي يقوم عليها استقرار المجتمعات: القمح، الزيت، الوقود. فعندما يتأخر القمح الأوكراني عن الوصول إلى مصر أو تونس، تتصاعد أسعار الخبز وتزداد طوابير المواطنين أمام المخابز. وعندما تتوقف شحنات الغاز الروسي، ترتفع فواتير التدفئة في أوروبا إلى مستويات غير مسبوقة. ومع كل حلقة تنقطع من سلسلة الإمداد، تشتعل الأسعار في بقعة جديدة من العالم، وكأن التضخم نار تنتقل من بيت إلى آخر عبر أسلاك خفية لا يراها أحد.

وما يزيد من تعقيد المشهد أن الحلول ليست سهلة. فإعادة بناء سلاسل الإمداد تحتاج إلى وقت طويل واستثمارات هائلة. صحيح أن بعض الدول حاولت تنويع مصادرها، لكن الشبكة العالمية بقيت مرتبطة بخيوط محدودة، خاصة في المواد الحساسة كالحبوب والوقود والرقائق الإلكترونية. وهذا الارتباط جعل أي اضطراب يتحول مباشرة إلى ارتفاع جنوني للأسعار. بمعنى آخر، لم تعد الأزمة مرتبطة فقط بالأحداث الكبرى مثل الجائحة والحرب، بل صارت جزءاً من طبيعة العولمة نفسها التي ربطت الأسواق بشكل وثيق وسريع التأثر.

وهكذا، فإن التضخم الذي وصفناه سابقاً بـ«المرض الصامت»، والذي وجد جذوره في كورونا وأوكرانيا، أخذ جسده الحقيقي في انهيار سلاسل الإمداد. هذه السلاسل تحولت إلى مرآة تكشف هشاشة الاقتصاد العالمي أمام الأزمات. ومع كل انقطاع جديد، يُولد تضخم جديد، ويترسخ شعور عالمي بأن الأسعار لم تعد تحت السيطرة. ومن هنا يمكن القول إن التضخم الحالي ليس فقط نتيجة أحداث طارئة، بل هو انعكاس مباشر لانكشاف العالم على نفسه عبر شبكة إمداد أثبتت أنها أضعف من أن تتحمل الصدمات.

الطبقة المتوسطة.. من وسادة أمان إلى خط هشاشة

حين تنهار سلاسل الإمداد وتشتعل الأسعار كما رأينا، يكون أول المتأثرين هم الفقراء الذين يعيشون أصلاً على هامش الحاجة. لكن المدهش - والمقلق في آن واحد - أن التضخم هذه المرة لم يتوقف عند حدود الفقراء، بل اندفع نحو الطبقة المتوسطة، تلك الطبقة التي طالما اعتُبرت «وسادة الأمان» لأي مجتمع. فالمعلم، والموظف الإداري، والطبيب الشاب، والمهندس في بداية مساره... كلهم وجدوا أنفسهم فجأة أمام واقع جديد: دخلهم ثابت تقريباً، لكن نفقاتهم اليومية تتضاعف. لقد أصبح التضخم يمحو ما تبقى من استقرار هذه الفئة التي كانت تمثل التوازن بين الغنى والفقر.

تاريخياً، لعبت الطبقة المتوسطة دورًا حاسمًا في ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فهي التي تحافظ على دوران عجلة الاقتصاد من خلال استهلاكها، وهي التي توفر قاعدة واسعة للتعليم والصحة والخدمات. لكنها حين تدخل في دائرة العجز، يتحول المجتمع بأسره إلى ما يشبه طاولة بلا أرجل، لا تستطيع الوقوف طويلاً. وهنا يظهر البعد الأخطر للتضخم: ليس فقط في رفع الأسعار، بل في إضعاف «العمود الفقري» للمجتمع. ومع اختلال هذا العمود، يصبح السقوط مسألة وقت لا أكثر.

والواقع أن صورة الطبقة المتوسطة اليوم تكاد تكون متشابهة في مختلف القارات. في أوروبا، تراجع مستوى المعيشة بعد أن تضاعفت فواتير التدفئة. في أمريكا اللاتينية، أصبحت رحلات الترفيه أو شراء سيارة جديدة حلمًا بعيد المنال. في إفريقيا وآسيا، بات الحصول على وجبة متوازنة تحديًا يوميًا. كل هذه المظاهر تشير إلى أن التضخم حوّل الطبقة المتوسطة من فئة مستقرة إلى «خط هشاشة»، يقترب يومًا بعد يوم من حافة الفقر.

ومع تآكل الطبقة المتوسطة، يزداد الشعور العام بالظلم وفقدان العدالة. فبينما تستطيع الطبقات الغنية مواجهة التضخم عبر تحويل أموالها إلى استثمارات أو أصول محمية، لا يجد المواطن العادي سوى راتبه الشهري الذي يتبخر نصفه مع نهاية الأسبوع. وهنا تنشأ فجوة اجتماعية خطيرة: أغنياء يزدادون ثراءً لأنهم يملكون أدوات الحماية، وفقراء ومتوسطي الدخل يزدادون عجزًا لأنهم يفتقدونها. إنها وصفة جاهزة لاضطرابات اجتماعية، لا سيما في الدول التي لم توفر شبكات أمان اجتماعي قوية.

ومن هنا نفهم أن التضخم هو تحوّل اجتماعي عميق. فقد ضرب أسس الاستقرار التي كانت تبنيها الطبقة المتوسطة عبر عقود. فإذا كان انهيار سلاسل الإمداد قد كشف هشاشة الاقتصاد العالمي، فإن انهيار الطبقة المتوسطة يكشف هشاشة المجتمعات نفسها. وكأن العالم يمرّ بمرحلة انتقالية حيث لم يعد السؤال: «كم ارتفعت الأسعار؟»، بل أصبح: «من بقي واقفًا بعد العاصفة؟» — وهنا تتهيأ الأرضية للانتقال إلى الفئة الأكثر هشاشة على الإطلاق: الأسر الفقيرة التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع جوع بلغة الأرقام.

الأسر الفقيرة.. الضحية الأولى لجوع الأرقام

إذا كانت الطبقة المتوسطة قد تحولت إلى خط هشاشة، فإن الأسر الفقيرة لم يكن أمامها سوى الانكسار المباشر أمام موجة التضخم. هذه الأسر التي كانت تكافح أصلًا من أجل توفير وجبتين في اليوم، وجدت نفسها فجأة في معركة غير متكافئة، حيث ترتفع أسعار السلع الأساسية بينما يبقى الدخل راكدًا عند مستويات متدنية. هنا لم يعد التضخم مجرد «مرض صامت» كما وصفناه سابقًا، بل صار سيفًا مسلطًا على رقاب الملايين، يقتطع من قوتهم اليومي بلا رحمة، ويدفعهم إلى طرق أبواب الإعانات والجمعيات الخيرية بحثًا عن كسرة خبز أو لتر زيت.

في كثير من الدول النامية، أصبحت صور الطوابير الطويلة أمام المخابز أو مراكز توزيع المواد الغذائية مشهدًا متكررًا. أطفال يقفون في البرد أو تحت الشمس، نساء يحملن أوعية فارغة، ورجال يجرون عربات صغيرة لعلهم يظفرون بحصة محدودة. هذه المشاهد هي تعبير حيّ عن كيفية ترجمة التضخم في حياة الناس الأكثر هشاشة. إنه يحوّل الاحتياجات الأساسية - الخبز، الحليب، الأرز - إلى أحلام صعبة المنال، ويجعل البقاء نفسه معركة يومية.

والأخطر أن التضخم لم يكتفِ بحرمان الأسر الفقيرة من الغذاء، بل امتد أثره إلى التعليم والصحة. فحين تضطر الأسرة إلى إنفاق كل دخلها على الأكل والشرب، فإنها تُقصِّر في تعليم أبنائها أو في شراء الأدوية. وهكذا يتحول التضخم إلى دائرة مغلقة من الحرمان: سوء تغذية يضعف الأطفال، تعليم ناقص يقلل فرص العمل، وأمراض غير معالجة تضعف المجتمع أكثر. وكأن الجوع بلغة الأرقام يكتب مستقبلًا أكثر قتامة للأجيال القادمة.

ولا تقتصر تداعيات التضخم على الجانب المعيشي فقط، بل تمتد إلى الكرامة الإنسانية نفسها. فالفقير الذي كان يكتفي بالقليل ليحافظ على كبريائه، يجد نفسه اليوم مضطرًا لمدّ يده طلبًا للمساعدة، أو للاقتراض بفوائد مرهقة، أو حتى لبيع ممتلكاته البسيطة. هذا التحول يترك جروحًا نفسية عميقة لا تقل خطورة عن الجوع المادي، لأنه يحطم ثقة الإنسان بنفسه، ويشعره بالعجز أمام أسرته ومجتمعه.

وبذلك، فإن التضخم يكشف عن وجهه الأكثر قسوة حين يضرب الأسر الفقيرة. فإذا كان انهيار الطبقة المتوسطة يعني تهديد الاستقرار الاجتماعي، فإن سحق الفقراء يعني تهديد الاستقرار الإنساني ذاته. ومن هنا يصبح التضخم ليس فقط امتحانًا لجيوب المواطنين، بل امتحانًا لضمير الحكومات والمجتمع الدولي: هل يتركون ملايين الفقراء يواجهون مصيرهم وحدهم؟ أم يبتكرون سياسات وأدوات تحمي هؤلاء من أن يتحولوا إلى وقود لغضب شعبي وانفجار اجتماعي قد يغير وجه العالم؟ ومن هذه النقطة، يُصبح الحديث عن الغذاء والطاقة ضرورة لا يمكن تجاوزها، لأنهما القلب النابض للتضخم الذي أشعل حياة الفقراء قبل غيرهم.

فاتورة الغذاء والطاقة.. نار تلتهم جيوب المواطنين

حين ننتقل من معاناة الأسر الفقيرة إلى جوهر التضخم، نجد أنفسنا أمام أكثر مجالين يمسّان الحياة مباشرة: الغذاء والطاقة. فهما ليسا مجرد سلعتين في الأسواق، بل هما عصب المعيشة اليومي، وأي اضطراب في أسعارهما يتحول فورًا إلى زلزال في حياة الناس. لذلك كان طبيعيًا أن يكون الغذاء والطاقة هما «الوقود الحقيقي» للتضخم، وهما أيضًا المرآة التي تعكس قسوته. ففي كل مرة تعلن فيها نشرة الأخبار عن ارتفاع أسعار القمح أو الغاز أو النفط، يدرك المواطن أن الفاتورة التي سيدفعها في نهاية الشهر ستلتهم جزءًا أكبر من دخله، حتى لو لم يتغير دخله فلسًا واحدًا.

لقد كشفت الأزمة الأوكرانية تحديدًا أن العالم بأسره يقف على «مائدة واحدة». فحين توقفت شحنات القمح من البحر الأسود، ارتفع ثمن الخبز في تونس والقاهرة والدار البيضاء. وحين أُغلق صنبور الغاز الروسي، وجدت الأسر الأوروبية نفسها أمام فواتير تدفئة لم تعرفها منذ عقود. وهكذا أصبح الغذاء والطاقة بمثابة خيط واحد يربط مصير العائلات في الجنوب والشمال. وما يزيد من خطورة هذا الترابط أن الأسعار لم تعد مرتبطة فقط بالعرض والطلب التقليدي، بل صارت رهينة الأزمات الجيوسياسية، حيث يكفي تصريح من عاصمة كبرى أو انفجار في خط أنابيب ليشتعل السوق في غضون ساعات.

وإذا كان الفقراء قد عانوا من فقدان القدرة على توفير حاجاتهم الأساسية، فإن الطبقة المتوسطة وجدت نفسها مكبلة بفاتورة كهرباء أو غاز تتضاعف، وبسلة غذائية تزداد كلفتها أسبوعًا بعد آخر. حتى في الدول الغنية، أصبح الحديث عن «التدفئة أو الطعام» معضلة حقيقية لبعض الأسر. هذه المفارقة تكشف أن التضخم في مجال الغذاء والطاقة لا يميز بين فقير وغني، بل يضع الجميع في مواجهة مباشرة مع نار تلتهم الجيوب بلا هوادة. الفرق الوحيد أن الأغنياء يملكون طرقًا للتكيف، بينما المواطن العادي يجد نفسه محاصرًا بلا مخرج.

واللافت أن هذه الأزمة لم تُظهر فقط هشاشة الأسواق العالمية، بل فضحت كذلك عجز السياسات المحلية، فالكثير من الحكومات لجأت إلى حلول ترقيعية: دعم الخبز مؤقتًا، أو تخفيض ضريبة الكهرباء لفترة محدودة، أو تقديم إعانات مباشرة للأسر الأشد فقرًا. لكنها لم تتمكن من معالجة أصل المشكلة، لأن أسعار الغذاء والطاقة تتحدد في أسواق عالمية لا تخضع لسيطرة أي حكومة منفردة. وهذا ما يجعل التضخم في هذين المجالين أشبه بقدر يغلي فوق نار سياسية واقتصادية يصعب إطفاؤها.

حين يصبح التضخم صندوق اقتراع صامت

التضخم تحول إلى لاعب سياسي صامت، يشارك في الانتخابات من دون أن يترشح، ويصوت من دون أن يحمل بطاقة اقتراع. فهو يقلب المعادلات الانتخابية، ويغيّر المزاج الشعبي، ويحدد مصير الحكومات أكثر مما تفعل البرامج والشعارات. حين ترتفع أسعار الخبز والطاقة والدواء، فإن المواطن العادي لا يقرأ البيانات الرسمية، بل يصوّت بلسانه الغاضب وجيبه الفارغ. وهكذا يصبح التضخم «صندوق اقتراع صامتًا»، يحسم نتائج الانتخابات قبل أن تُفتح مراكز التصويت.

لقد أظهرت التجارب الحديثة أن الغلاء قادر على إسقاط حكومات مهما كانت قوتها، أو على الأقل تقليص شرعيتها. ففي أوروبا، لعب التضخم دورًا بارزًا في صعود أصوات المعارضة التي اتهمت الحكومات بالعجز عن حماية المواطنين من فواتير الطاقة. وفي أمريكا اللاتينية، كان التضخم وقودًا لاحتجاجات أطاحت بوزراء واقتصاديين كبار. حتى في بعض الدول الإفريقية، صار الشارع يتحدث عن الأسعار أكثر مما يتحدث عن السياسة، وكأن التضخم أصبح برنامجًا انتخابيًا بحد ذاته، لا يحتاج إلى حملات دعائية أو وعود براقة.

والمفارقة أن التضخم لا يفرّق بين أنظمة ديمقراطية وأخرى سلطوية. ففي الأنظمة الديمقراطية، يُترجم مباشرة في صناديق الاقتراع، حيث يعاقب الناخبون الحكومات على فشلها الاقتصادي. أما في الأنظمة السلطوية، فيتحول إلى غضب شعبي يعبَّر عنه بالاحتجاجات أو الإضرابات أو حتى الانفجارات الاجتماعية. وفي كلا الحالتين، يبقى التضخم هو العامل الحاسم في إعادة رسم المشهد السياسي، لأنه يمس حياة الناس في أكثر تفاصيلها خصوصية: رغيف الخبز، فواتير الماء والكهرباء، تكاليف النقل.

وإذا كانت الحكومات تملك عادة أوراقًا عديدة لتسويق سياساتها أو تلميع صورتها، فإنها في مواجهة التضخم تفقد معظم أوراقها. فلا خطاب سياسي قادر على إقناع مواطن يشعر أن راتبه يتبخر، ولا وعود انتخابية قادرة على تغطية ثلاجة فارغة. هنا يصبح الاقتصاد أقوى من السياسة، والواقع اليومي أقوى من أي دعاية إعلامية. ولعل هذا ما يفسر لماذا يُنظر إلى التضخم باعتباره تهديدًا مباشرًا للاستقرار السياسي، حتى في الدول التي تبدو محصنة بالمؤسسات والقوانين.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

ومن هنا نفهم أن التضخم، الذي بدأنا الحديث عنه كـ»مرض صامت» ثم رأيناه ينهش الطبقة المتوسطة والفقراء ويشتعل في أسعار الغذاء والطاقة، يجد اليوم ترجمته السياسية الكاملة. فهو لم يعد مجرد تحدٍ اقتصادي، بل تحول إلى اختبار يومي للشرعية السياسية. ومع كل ارتفاع في الأسعار، يُضاف صوت جديد إلى صندوق الاقتراع الصامت، ليقرر في النهاية من يبقى في الحكم ومن يغادر المسرح. ومن هذه النقطة، يصبح الطريق مفتوحًا للحديث عن الشارع الغاضب، الذي يخرج من الصمت إلى العلن حين يعجز الصندوق الصامت عن إحداث التغيير المطلوب.

الشارع الغاضب..
من الاحتجاجات إلى إسقاط الحكومات

حين يفشل «صندوق الاقتراع الصامت» في إيصال الرسالة، يخرج الشارع ليعلنها بصوت مرتفع. التضخم الذي يتسلل أولًا إلى جيوب المواطنين، ثم يتجسد في أرقام الإحصاءات، سرعان ما يتحول إلى هتافات في الساحات. الجوع لا يعرف لغة البيانات الرسمية، بل يعرف لغة الاحتجاج والإضراب والتظاهر. ولهذا، لم يكن مستغربًا أن تشهد دول عديدة موجات غضب شعبي ارتبطت مباشرة بارتفاع الأسعار. في لحظة ما، يتحول المواطن من متسوق في السوق إلى متظاهر في الشارع، ومن دافع للضرائب إلى مطالب بإسقاط الحكومة.

لقد أظهرت العقود الأخيرة أن التضخم واحد من أكثر العوامل قدرة على إشعال الاحتجاجات. ففي العالم العربي، شكّل ارتفاع أسعار الخبز والوقود شرارة لانتفاضات عُرفت باسم «ثورات الخبز». وفي أمريكا اللاتينية، كان الغلاء سببًا مباشرًا لمظاهرات حاشدة أطاحت برؤساء وسياسيين. وحتى في أوروبا، خرجت حركة «السترات الصفراء» من رحم شعور عام بأن فواتير الوقود أصبحت عبئًا لا يطاق. وفي كل هذه الحالات، كان التضخم هو الخيط الرفيع الذي ربط الأسواق بالسياسة، وحوّل الأزمة الاقتصادية إلى عاصفة اجتماعية.

وما يزيد الأمر خطورة أن الاحتجاجات الناجمة عن التضخم لا تكون عادة منظمة أو قابلة للتفاوض بسهولة. فهي تنطلق من حاجات يومية أساسية، ومن شعور بالظلم لا يحتاج إلى وساطة فكرية. المواطن الذي لا يستطيع شراء الخبز أو دفع فاتورة الكهرباء، لا ينتظر برنامجًا سياسيًا ليغضب، بل يخرج إلى الشارع بدافع البقاء نفسه. ولهذا، فإن هذه الاحتجاجات غالبًا ما تكون عفوية وشاملة، تضم فئات مختلفة من المجتمع، ما يجعلها أصعب على الحكومات في الاحتواء والسيطرة.

ومع تراكم الغضب، تتراجع قدرة الأنظمة على المناورة. فالإجراءات التجميلية كالدعم المؤقت أو الخطاب الإعلامي المهدئ تفقد أثرها أمام إصرار الناس الذين يعيشون واقعًا قاسيًا. وهنا يتجلى التضخم كقوة مدمرة للاستقرار السياسي، لأنه لا يترك للحكومات ترف الوقت. كل يوم يتأخر فيه الحل يعني مزيدًا من الاحتقان، وكل شهر يمر من دون معالجة جذرية يعني اقتراب احتمال سقوط الحكومة أو اهتزاز النظام بأكمله.

وهكذا، يتضح أن التضخم ليس فقط «صندوق اقتراع صامتًا» كما رأيناه سابقا، بل هو أيضًا «صوت الشارع الغاضب» الذي يمكن أن يطيح بالحكومات. إنه يمزج بين الصمت والصراخ، بين الرقم في نشرة الأخبار والهتاف في الساحة. ومن هذه النقطة، يصبح من الضروري الانتقال إلى الحديث عن كيف تراوغ الحكومات هذا الشبح، وما الاستراتيجيات التي تلجأ إليها لتأجيل انفجاره أو احتوائه.

بين الأرقام والسياسات..
كيف تراوغ الحكومات شبح التضخم؟

حين يشتعل الشارع وتتعالى الأصوات الغاضبة، تجد الحكومات نفسها أمام تحدٍ مصيري: كيف يمكن احتواء شبح التضخم قبل أن يتحول إلى عاصفة سياسية جارفة؟ في هذه اللحظة، تدخل السياسة على خط الأرقام، وتبدأ محاولات الترويض عبر أدوات متعددة، تبدأ من الخطاب الإعلامي المطمئن ولا تنتهي عند سياسات نقدية ومالية متشابكة. غير أن هذه المحاولات كثيرًا ما تكون أشبه بسباق مع الزمن، لأن التضخم سريع الحركة، بينما سياسات الحكومات بطيئة الأثر. فيبقى المواطن في المنتصف، يترقب حلولًا لا تأتي بالسرعة التي يحتاجها.

أول ما تلجأ إليه الحكومات عادة هو البنوك المركزية، التي ترفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم. هذه الأداة الكلاسيكية تهدف إلى تقليل الطلب وخفض الاستهلاك، لكنها في الوقت ذاته ترفع كلفة القروض وتثقل كاهل المستثمرين والأسر على حد سواء. وهنا يتجلى التناقض: فالحل الاقتصادي قد يتحول إلى عبء اجتماعي، ما يجعل السياسات النقدية سلاحًا ذا حدين. وفي الوقت الذي تهدأ فيه الأسعار قليلًا، قد يتباطأ النمو الاقتصادي، فتجد الحكومة نفسها بين خيارين أحلاهما مرّ.

ولم تقتصر المواجهة على السياسات النقدية، بل امتدت إلى الإجراءات المالية. فبعض الدول حاولت دعم السلع الأساسية بشكل مباشر، غير أن هذه الحلول كثيرًا ما تصطدم بميزانيات منهكة، خاصة في الدول النامية، حيث لا تستطيع الخزائن تحمل أعباء الدعم طويلًا. أما في الدول الغنية، فقد لجأت الحكومات إلى سياسات الضرائب التصاعدية أو إلى ضخ حزم مالية لتخفيف العبء عن الأسر، لكنها بدت أيضًا حلولًا مؤقتة لا تُغير من مسار التضخم العالمي.

وتبرز هنا أيضًا ورقة الخطاب السياسي، إذ تحاول الحكومات كسب الوقت عبر مخاطبة شعوبها بوعود الإصلاح والاحتواء. غير أن هذا الخطاب غالبًا ما يفقد بريقه بسرعة، لأن الناس لا تقيس الوعود بالكلمات، بل بما يضعونه على موائدهم وما يدفعونه في فواتيرهم. التضخم لا يترك للحكومات مجالًا للمناورة اللغوية طويلًا، لأنه يُقاس يوميًا في الأسواق والمتاجر. ولهذا فإن أي فجوة بين الخطاب والواقع تتحول بسرعة إلى وقود جديد للغضب الشعبي.

من هنا نفهم أن الحكومات، مهما حاولت، لا تملك سوى المراوغة المؤقتة أمام التضخم. فهي قادرة على تهدئة آثاره لبعض الوقت، لكنها لا تستطيع اقتلاعه من جذوره، لأنه مرتبط بعوامل عالمية تتجاوز حدودها. فإذا كان التضخم قد بدأ كمرض صامت وامتد إلى الشارع الغاضب، فإنه اليوم يضع الحكومات في معركة معقدة بين الأرقام والسياسات. ومع كل تأجيل أو مراوغة، يظل السؤال مفتوحًا: هل تستطيع هذه السياسات الصمود طويلًا؟ أم أن المستقبل يحمل موجات أعنف لا تنفع معها الحلول الجزئية؟

المستقبل المجهول..
هل ينتهي عصر الغلاء أم يبدأ للتو؟

بعد هذا المسار الطويل الذي أخذنا من المرض الصامت إلى الشارع الغاضب، يظل السؤال الأكبر يطرق الأذهان: هل نحن أمام أزمة عابرة ستنتهي كما انتهت أزمات سابقة، أم أننا ندخل عهدًا جديدًا يُمكن وصفه بـ»عصر الغلاء المستدام»؟ في الحقيقة، تبدو الإجابة أكثر تعقيدًا مما يتصور البعض، لأن التضخم الحالي هو نتاج سلسلة متشابكة من العوامل الصحية والجيوسياسية والبيئية والمالية. ولذلك يخشى كثير من الخبراء أن تكون موجة الغلاء هذه بداية لمرحلة طويلة من عدم الاستقرار.

أحد المؤشرات المقلقة أن التضخم لم يعد مرتبطًا فقط بالأحداث الظرفية مثل جائحة كورونا أو الحرب في أوكرانيا، بل صار يعكس تحولات أعمق في بنية الاقتصاد العالمي. فالانتقال نحو الطاقات النظيفة، والتغير المناخي الذي يهدد المحاصيل الزراعية، والتوترات المستمرة بين القوى الكبرى، كلها عوامل تضيف ضغوطًا مستمرة على الأسعار. بمعنى آخر، قد يكون التضخم القادم ابنًا للتحولات البنيوية لا للأزمات الطارئة، وهو ما يجعل مواجهته أكثر تعقيدًا وأطول زمنًا.

وفي المقابل، ثمة من يراهن على قدرة التكنولوجيا والابتكار على كبح جماح الغلاء. فالتوسع في الرقمنة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتطوير بدائل للطاقة والغذاء، قد يخفف من حدة الأزمة. غير أن هذه الحلول تحتاج إلى وقت واستثمارات ضخمة، ما يجعل أثرها بطيئًا أمام تسارع التضخم اليومي. وهنا يظل الفارق واضحًا: المواطن يحتاج إلى حل فوري لشراء رغيف خبز أو دفع فاتورة كهرباء، بينما الحلول الاستراتيجية قد لا تؤتي أكلها إلا بعد سنوات.

ولعل أكثر ما يثير القلق هو البعد السياسي والاجتماعي للمستقبل. فالتضخم، كما رأينا، لم يعد مجرد قضية اقتصادية، بل تحول إلى عامل يهدد استقرار الحكومات ويفتح الباب أمام احتجاجات قد تتكرر في أكثر من قارة. وإذا استمر الغلاء في تثبيت أقدامه، فإن العالم قد يشهد موجة جديدة من الاضطرابات السياسية، وربما إعادة تشكيل لخريطة التحالفات والأنظمة. فالغلاء لا يعرف الحدود، وهو قادر على أن يربك الموازين الدولية كما أربك الأسواق المحلية.

التضخم صار قصة إنسانية كبرى تبدأ من رغيف الخبز وتنتهي عند استقرار الحكومات. رأيناه «مرضًا صامتًا» تسلل إلى جيوب المواطنين، و»جذورًا ممتدة» من كورونا إلى أوكرانيا، و»سلاسل إمداد» انهارت فاشتعلت الأسعار، وطبقة متوسطة فقدت توازنها، وفقراء سحقهم الجوع، وفواتير غذاء وطاقة التهمت المداخيل. ورأيناه أيضًا يتحول إلى «صندوق اقتراع صامت» يعاقب الحكومات، و»شارع غاضب» يطيح بها، فيما تبقى السياسات بين المراوغة والتأجيل. واليوم، يطل التضخم على العالم كسؤال مفتوح: هل ينتهي عصر الغلاء مع أول انفراج في الأزمات؟ أم أننا ندخل مرحلة جديدة يصبح فيها الجوع بلغة الأرقام العنوان الأبرز لزمن قادم؟

ولفهم هذا الزلزال الصامت الذي يربك الأسواق ويقلب موازين الدول، كان لا بد من العودة إلى جذوره النظرية ومساراته الخفية، حيث تتقاطع الأفكار الاقتصادية مع السياسات النقدية في محاولة لإدراك كيف يولد التضخم، ولماذا يعاند كل محاولات السيطرة عليه، وكيف تحاول الحكومات كبح جماحه عبر أدوات تبدو دقيقة كالإبر، لكنها تُستخدم في جسد اقتصاد ضخم يئن تحت الضغوط. ومن هنا تنطلق آراء مجموعة من الخبراء والباحثين الذين وضعوا هذه الظاهرة تحت المجهر، محللين مفاهيمها، مفككين أسبابها وأنواعها، ومستعرضين تجارب دولية حول سياسات استهداف التضخم، في محاولة للإجابة عن السؤال الجوهري: هل يمكن وقف زحف التضخم قبل أن يلتهم جيوب المواطنين ويزعزع استقرار الحكومات، أم أننا أمام ظاهرة تتطلب أدوات غير تقليدية لفك طوق «جوع الأرقام» الذي يخنق العالم بصمت؟

في زمن يتغير فيه كل شيء بسرعة، يبقى التضخم أكثر الظواهر الاقتصادية التصاقًا بحياة الناس اليومية، فهو من يحدد ما إذا كانت قوتهم الشرائية في صعود أو انهيار. في مساهمته التحليلية، يقدّم الدكتور جورج ناصر شواقفة، أستاذ الإدارة المالية والاقتصاد بجامعة عجلون الوطنية في الأردن، قراءة شاملة في مفهوم التضخم، مبرزًا أهم النظريات التي حاولت تفسير أسبابه، ليضع القارئ أمام صورة أوضح لكيفية نشوء هذه الظاهرة ولماذا تظل عصية على السيطرة رغم الجهود المبذولة عبر العقود.

من سيولة النقود إلى الإنتاجية..

الطريق البسيط لفهم التضخم

أعطى الدكتور جورج ناصر شواقفة، أستاذ الإدارة المالية والاقتصاد في جامعة عجلون الوطنية – الأردن، في تصريح لـ»الأيام نيوز»، قراءة وافية لمفهوم التضخم وأبرز النظريات التي حاولت تفسير أسبابه. وأكد أن التضخم هو انعكاس مباشر لاختلالات عميقة في توازن القوى الاقتصادية، تتجلى بوضوح في ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للنقود، وهو ما يجعله واحدا من أكثر الظواهر تأثيرا في حياة الأفراد واستقرار المجتمعات.

يرى الدكتور جورج ناصر شواقفة، أن التضخم يُعد من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تترك بصمة واضحة على حياة الأفراد والمجتمعات. وهو لا يقتصر على كونه مجرد رقم يُسجّل في تقارير المؤسسات الدولية، بل هو حالة متواصلة من الارتفاع في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود. ويؤكد أن هذه الظاهرة لا تظهر فجأة، وإنما تتجسد عبر تراكمات تدريجية تجعل المواطن يشعر بأن ما يحمله من نقود لم يعد قادرا على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات كما كان في السابق.

ويشير الدكتور شواقفة إلى أن الأدبيات الاقتصادية قد قدّمت تعريفات متعددة للتضخم، لكنها تتفق في جوهرها على فكرة واحدة، وهي أن التضخم يعكس انخفاض القوة الشرائية للنقود. فحين ترتفع الأسعار بشكل عام ومتواصل، تفقد العملة جزءا من قيمتها، ويصبح ما كان يُشترى بمبلغ معين سابقا يتطلب ضعف هذا المبلغ أو أكثر. وهذا يعني أن التضخم، من الناحية العملية، هو الوجه الآخر لغلاء الأسعار ورخص النقود في الوقت ذاته.

ويضيف أن بعض الباحثين ركزوا على زاوية محددة في تعريف التضخم. من خلال تعريفه بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من تدهور في القوة الشرائية للنقود. أو من خلال ربطه بالارتفاع في الدخول النقدية مثل الأجور والأرباح، في إشارة إلى أن الظاهرة لا تنحصر فقط في الأسعار، بل قد ترتبط أيضا بالحركة النقدية نفسها. ومع ذلك، يبقى العامل المشترك بين هذه التعريفات هو أن التضخم يعكس خللا في التوازن الاقتصادي العام.

ومن الناحية الإجرائية، يوضح الدكتور شواقفة أن التضخم يمكن فهمه بوصفه ارتفاعًا مستمرًا وعامًا للأسعار نتيجة الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة، بالتوازي مع انخفاض القدرة على الحصول على السلع والخدمات. وهذا يعني أن الظاهرة ليست مجرد ارتفاع عابر للأسعار بسبب ظرف طارئ، وإنما هي مسار متواصل يعكس علاقة غير متوازنة بين النقود المتداولة في السوق وما يقابلها من سلع وخدمات حقيقية.

ويخلص في هذا السياق إلى أن التضخم يعبر عن حالة اختلال في توازن القوى الاقتصادية، قد تكون هذه القوى هيكلية أو غير هيكلية، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي. فحين يكون هناك فرق بين حجم الطلب الكلي الفعلي على السلع وحجم العرض الكلي الفعلي منها، تظهر فجوة واضحة تنعكس مباشرة في شكل ارتفاع الأسعار السائدة. وهكذا يصبح التضخم مرآة لعدم التوازن في الأسواق، ومؤشرًا على عمق المشكلات التي يعانيها الاقتصاد، سواء في بنيته الداخلية أو في تفاعله مع المؤثرات الخارجية.

من شراهة الطلب إلى ارتفاع التكلفة.. كيف يشتعل التضخم؟

وبعد أن وضع الدكتور جورج ناصر شواقفة الأساس لفهم التضخم بوصفه انعكاسًا لاختلال التوازن بين الطلب والعرض، انتقل إلى عرض أهم النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وفي مقدمتها نظرية تضخم الطلب وسحب التكلفة. فهذه النظرية تُعد من أبرز الإسهامات الفكرية في تفسير العلاقة بين ارتفاع الأسعار وسلوك الاقتصاد الكلي، لأنها تربط مباشرة بين قوى السوق الأساسية – أي العرض والطلب – وبين مستوى الأسعار السائد.

ويشرح الدكتور شواقفة أن جوهر هذه النظرية يقوم على أن الأسعار ترتفع عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب عبر العرض الكلي. ففي هذه الحالة، يتولد ضغط مستمر على السوق، حيث يسعى المستهلكون لاقتناء المزيد من السلع، بينما يعجز الإنتاج عن مجاراة هذه الزيادة، ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار. هذا الارتفاع لا يعكس زيادة حقيقية في قيمة السلع بقدر ما يعكس عدم التوازن بين الرغبة في الاستهلاك والقدرة على الإنتاج.

ويضيف أن النظرية لا تتوقف عند جانب الطلب فقط، بل تدمج أيضًا ما يُعرف بـ»سحب التكلفة»، أي الارتفاع في تكاليف الإنتاج الذي يُجبر المنتجين على رفع أسعار السلع. فعلى سبيل المثال، عندما ترتفع أجور العمال أو أسعار المواد الأولية، تنعكس هذه الزيادات في تكلفة المنتج النهائي، مما يؤدي إلى زيادة عامة في الأسعار. وهكذا يتضح أن التضخم يمكن أن يكون نتيجة ضغط الطلب أو نتيجة ارتفاع التكلفة، أو نتيجة تفاعل الاثنين معًا في وقت واحد.

الدكتور جورج ناصر شواقفة

أستاذ الإدارة المالية والاقتصاد في جامعة عجلون الوطنية – الأردن

ويلفت الدكتور شواقفة إلى أن هذه النظرية اهتمت أيضًا ببيان كيفية انتقال أثر التضخم عبر الاقتصاد. فارتفاع الأسعار في قطاع معين – كالطاقة أو الغذاء – سرعان ما ينتقل إلى قطاعات أخرى بسبب الاعتماد المتبادل بين السلع والخدمات. وهنا تظهر الطبيعة «المعدية» للتضخم، حيث تنتشر آثاره بسرعة عبر مختلف مفاصل الاقتصاد. ولذلك يُنظر إلى هذه النظرية باعتبارها من أكثر النماذج قدرة على تفسير اتساع نطاق الظاهرة.

ويخلص إلى أن نظرية تضخم الطلب وسحب التكلفة تقدم إطارًا عمليًا لفهم كيف ولماذا يختلف حجم التضخم بين دولة وأخرى أو بين فترة وأخرى. فهي تُظهر أن السعر النهائي لا يتحدد فقط وفق قوانين العرض والطلب البسيطة، بل يتأثر أيضًا بعوامل مؤسسية مثل سياسات البنوك المركزية وتكاليف الإنتاج. وهذا ما يجعلها نظرية شاملة، لأنها تفسر التضخم باعتباره نتاجًا مباشرًا للتفاعل بين قوى السوق والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتكشف في الوقت ذاته عن هشاشة التوازن الاقتصادي في مواجهة أي اضطراب داخلي أو خارجي.

عندما تصبح النقود هي الملاذ.. قراءة في تفضيل السيولة

وبعد أن عرض الدكتور جورج ناصر شواقفة نظرية تضخم الطلب وسحب التكلفة، أوضح أن فهم التضخم لا يكتمل من دون التطرق إلى نظرية تفضيل السيولة، التي تمثل جانبًا آخر في تفسير الظاهرة من زاوية نقدية بحتة. فهذه النظرية تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن النقود تتمتع بأعلى درجات السيولة مقارنة بجميع الأصول الأخرى، أي أنها الأداة الأكثر مرونة وسهولة في التداول والاستخدام، وهو ما يجعلها محط تفضيل الأفراد والمؤسسات.

ويبين الدكتور شواقفة أن النقود، بكونها الأكثر سيولة، تؤثر مباشرة في سلوك الأفراد والشركات على حد سواء. فحين تحتفظ الشركات أو الأفراد بالنقد بدلًا من استثماره في أصول أو مشاريع، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع في السوق، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية. ويصبح التضخم هنا نتيجة طبيعية لتفضيل السيولة على الاستثمار المنتج، إذ تزداد القدرة الشرائية النقدية المتاحة، بينما لا يقابلها بالضرورة زيادة في السلع والخدمات المعروضة.

كما يشير إلى أن هذه النظرية تُبرز العلاقة الوثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار. فكلما ارتفع حجم النقود المتداولة في الاقتصاد من دون زيادة مماثلة في الإنتاج، انعكس ذلك على شكل ارتفاع عام في الأسعار. ومن هنا، فإن التحكم في عرض النقود يُعد أحد أهم أدوات السياسات النقدية في مواجهة التضخم. فالبنوك المركزية عندما تتحكم بمعدلات الفائدة أو تضبط حجم الكتلة النقدية، فإنها في الواقع تمارس دورًا أساسيًا في موازنة تفضيل السيولة وتأثيره على الأسعار.

ويؤكد الدكتور شواقفة أن أهمية هذه النظرية تكمن في أنها تكشف جانبًا خفيًا من التضخم، لا يرتبط مباشرة بتكاليف الإنتاج أو طلب المستهلكين، بل يرتبط بعوامل نقدية وسلوكية. فاختيار الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالنقد يعكس في الوقت ذاته توقعاتهم بشأن المستقبل. فإذا سادت حالة من عدم اليقين أو الخوف من الأزمات، يزداد الميل للاحتفاظ بالنقود، وهو ما يزيد بدوره الضغوط التضخمية، حتى في غياب زيادة حقيقية في الطلب على السلع والخدمات.

ويخلص إلى أن نظرية تفضيل السيولة تضع النقود في قلب تفسير التضخم، إذ تجعل من حركة النقد وسلوك الأفراد والمؤسسات في التعامل معه عنصرًا حاسمًا في تحديد مسار الأسعار. فهي تؤكد أن التضخم ليس مجرد نتيجة ميكانيكية لاختلال العرض والطلب، بل هو أيضًا نتاج لخيارات نقدية وسلوكيات اقتصادية تحركها التوقعات والمخاوف. وبهذا المعنى، تقدم النظرية رؤية مكمّلة للنظريات الأخرى، لتوضح أن السيطرة على التضخم لا تكون فقط عبر ضبط الأسواق، بل أيضًا عبر إدارة السيولة وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج.

الإنتاجية تحت المجهر.. لماذا يضعف الاقتصاد مع التضخم؟

ويُكمل الدكتور جورج ناصر شواقفة، عرضه لأبرز النظريات المفسرة للتضخم متوقفًا عند نظرية الإنتاجية الحدية، التي تُعد من النظريات المهمة في ربط الظاهرة بمستويات الإنتاج والكفاءة الاقتصادية. فهذه النظرية تنطلق من أن التضخم لا ينشأ فقط من زيادة الطلب أو تفضيل السيولة، بل يرتبط أيضًا بمستوى الإنتاجية في الاقتصاد، أي بقدرة عوامل الإنتاج على تحقيق قيمة مضافة حقيقية.

ويشرح الدكتور شواقفة أن الإنتاجية الحدية تعني ببساطة مقدار الزيادة في الناتج عند إضافة وحدة جديدة من أحد عناصر الإنتاج، مثل العمل أو رأس المال. فإذا كان التضخم مرتفعًا، فإن هذا يضغط على كلفة عناصر الإنتاج، ويؤدي إلى تراجع قدرتها على تحقيق زيادة ملموسة في الناتج. وهنا تظهر العلاقة العكسية: فكلما انخفض التضخم، ارتفعت الإنتاجية، وكلما ارتفع التضخم، تراجعت. وهذه العلاقة تجعل من التضخم عاملًا مؤثرًا في تحديد كفاءة الاقتصاد وقدرته على النمو.

كما يوضح أن النظرية تربط بين التضخم والأرباح بشكل مباشر. ففي حال انخفاض معدلات التضخم، تتحسن بيئة الإنتاج، ويستطيع المستثمرون تحقيق أرباح أكبر بفضل ارتفاع الإنتاجية. أما إذا ارتفعت معدلات التضخم، فإن ارتفاع التكاليف يقلل من هذه الأرباح، ويضعف الحافز على الاستثمار والتوسع. ومن هنا، فإن التضخم لا يُنظر إليه فقط كتهديد للقوة الشرائية للمستهلكين، بل أيضًا كعائق أمام ديناميكية الإنتاج وقدرة الاقتصاد على الابتكار والتجديد.

ويشير الدكتور شواقفة إلى أن أهمية هذه النظرية تكمن في ربطها بين المدى القصير والمدى الطويل. ففي المدى القصير قد يبدو التضخم وسيلة لدفع عجلة الاقتصاد من خلال زيادة الدخول النقدية وتحريك الأسواق، لكن في المدى الطويل يؤدي إلى إضعاف الإنتاجية وتآكل الأرباح، وبالتالي إلى نتائج عكسية تقوّض الاستقرار الاقتصادي. وهذا ما يجعل من السيطرة على التضخم شرطًا أساسيًا لاستمرار النمو المستدام.

ويخلص إلى أن نظرية الإنتاجية الحدية تكمل باقي النظريات بتقديم منظور مختلف: فهي تضع الإنتاج في قلب تفسير الظاهرة، وتبين أن التضخم ليس مجرد نتيجة لتغيرات في الطلب أو العرض النقدي، بل هو أيضًا انعكاس مباشر لمدى قدرة عوامل الإنتاج على العمل بكفاءة. ومن هذا المنطلق، يرى الدكتور شواقفة أن مواجهة التضخم لا تقتصر على ضبط الأسواق أو السيولة النقدية، بل تتطلب أيضًا تعزيز الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، حتى يكون الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والضغوط التضخمية.

من هو جورج ناصر شواقفة؟

الدكتور جورج ناصر سهو شواقفة، أستاذ مشارك في التمويل بجامعة عجلون الوطنية – الأردن، وأحد الأسماء الأكاديمية البارزة بخبرة تمتد لأكثر من 21 عامًا في التدريس الجامعي على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا. حاصل على دكتوراه في تمويل الأعمال والاقتصاد من جامعة JNVU بالهند، وماجستير وبكالوريوس من جامعة MSU في مجالي التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية. شغل مناصب أكاديمية وإدارية مهمة، منها رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة عجلون الوطنية، وإدارة مكتب التأهيل الوظيفي التابع لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية بجامعة إربد الأهلية، إلى جانب إدارة الاتصالات والاستشارات والتعليم المستمر بالجامعة نفسها. أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، ويعد مقيّمًا وعضو هيئة تحرير في مجلات علمية محكمة دوليًا، ما يعكس حضوره العلمي الفاعل وإسهاماته في تطوير مجال التمويل والعلوم المصرفية.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEWS

إذا كان فهم التضخم كنظرية يساعدنا على إدراك أبعاده العامة، فإن الغوص في جذوره يكشف لنا لماذا يتفشى بهذه السرعة وكيف تتعدد صوره بين اقتصاد وآخر. من هنا، تقودنا الأستاذة هالة أونيس، أستاذة الاقتصاد بجامعة قسنطينة 2، إلى تفكيك خيوط هذه الظاهرة عبر عرض لأسبابها المباشرة وغير المباشرة، وشرح لأنواعها المختلفة، لتضع بين أيدينا مفاتيح أساسية لفهم كيف يتحول التضخم من مجرد أرقام في التقارير إلى واقع يضغط على جيوب المواطنين ويهدد استقرار الحكومات.

حين تفقد النقود وزنها..
قـــراءة في وجـــوه الغـلاء الأربعـة

عـددت الأسـتاذة هالـة أونيـس، أسـتاذة الاقتصـاد بجامعـة قسـنطينة 2، فـي تصريحهـا لـ»الأيـام نيـوز»، أبـرز الأسـباب التـي تقـف وراء ظاهـرة التضخـم، مبـرزة فـي الوقـت ذاتـه أهـم أنواعـه التـي تتجـلى فـي الاقتصـادات العالمية بدرجـات متفاوتـة. وأكدت أن التضخـم ليـس نتيجـة عامـل واحـد فقـط، وإنمـا هـو حصيلـة مجموعـة مـن العوامـل النقديـة والماليـة والإنتاجيـة وحتـى الخارجيـة، الأمـر الـذي يجعلـه مـن أكثـر التحديـات تعقيـدًا أمـام اسـتقرار الاقتصاديـات الوطنيـة.

أوضحـت الأسـتاذة هالـة أونيـس، أن التضخـم يُعتبـر فـي جوهره ظاهـرة نقديـة بحتـة حين يتجـاوز عـرض النقود معـدل نمـو الإنتاج، فتكـون النتيجـة الطبيعيـة هـي ارتفـاع الأسـعار بشـكل متواصـل. فعندمـا تضـخ الحكومـات أو الأنظمـة النقديـة كميـات كبيـرة مـن النقـود فـي الاقتصـاد مـن دون أن يقابلهـا ارتفـاع مماثـل فـي حجـم السـلع والخدمـات، تصبـح النقـود المتداولـة أكبـر مـن حجـم مـا هو معـروض فـي السـوق. وهـذا الخلل يترجم مباشـرة إلى غلاء الأسـعار، لأن القيمـة الشـرائية للنقـود تتراجـع أمـام محدوديـة العـرض.

وأضافـت أن مـن بيـن الأسـباب الرئيسـية للتضخـم أيضًـا لجـوء الحكومـات إلى تمويـل عجـز الموازنـات العامـة عبـر سياسـات ماليـة توسـعية. فحيـن لا تكفـي الإيـرادات لتغطيـة النفقـات، تلجـأ الدولـة إلى الاسـتدانة أو طباعـة النقـود لتغطيـة الفجـوة، وهـو مـا يـؤدي إلى ضـخ سـيولة إضافيـة فـي السـوق تزيـد الضغـوط عـلى الأسـعار. هذه السياسـة قـد تبدو حـلاً قصير الأمـد لمعالجـة الأزمات الماليـة، لكنها عـلى المـدى الطويل تولد موجـات تضخمية ترهـق الاقتصاد وتضعف الاسـتقرار النقدي.

كمـا لفتـت أونيـس إلى أن التضخـم يرتبـط مباشـرة بالتقلبـات في الطلـب الكلـي والعرض الكلـي. فعندما يزيد الاسـتهلاك أو الاسـتثمار أو الإنفـاق الحكومـي بمـا يفـوق قدرة العرض عـلى تلبية هـذه الزيادة، ينشـأ تضخم سـببه قصـور الإنتاج عن مجـاراة الطلب. وهذا ما يفسـر كيـف أن أي تحـرك غيـر متوازن في عناصـر الاقتصاد الكلـي قد يُترجم سـريعًا إلى موجـة غلاء عامـة، إذ يتحول فائض الطلـب إلى قوة دافعة للأسـعار نحو الأعلى.

وبيّنـت أن ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج يمثـل بـدوره عامـلًا رئيسـيًا في تغذيـة التضخـم. فكلمـا ارتفعـت الأجـور أو أسـعار المـواد الأوليـة أو عناصـر الإنتـاج الأخـرى، يعمـد المنتجـون إلى رفـع أسـعار السـلع لتعويـض هـذه التكاليـف الإضافيـة. وبذلك يصبـح التضخم انعكاسًـا مباشـرًا لزيـادة كلفة الإنتـاج، وهو ما يُعـرف بتضخـم التكاليف. وهذا النـوع مـن التضخـم يفـرض ضغوطًـا مزدوجـة، إذ يضعـف القـدرة الشـرائية للمسـتهلكين مـن جهة، ويثقـل كاهل المؤسسـات المنتجة مـن جهـة أخرى.

الأستاذة هالة أونيس

أستاذة الاقتصاد بجامعة قسنطينة 2

واختتمـت أونيـس حديثهـا حـول الأسـباب مشـيرة إلى أن ارتفاع معـدلات الأجـور بشـكل يفـوق نمـو الإنتاجيـة لأسـباب سياسـية أو اجتماعيـة يسـاهم كذلـك فـي إذكاء التضخـم، إضافـة إلى الضعـف المصرفـي الـذي يميز العديد من الاقتصادات الناشـئة نتيجة التوسـع المفـرط في منح القـروض. فكلما تزايـد الإقراض بـلا ضوابط صارمة، ارتفـع حجـم السـيولة فـي السـوق مـن دون أن يقابلهـا إنتـاج فعلي، ممـا يـؤدي بالنتيجـة إلى ارتفـاع عـام فـي الأسـعار. وهـذه العوامـل مجتمعـة تبـرز أن التضخـم ليـس سـببًا واحـدًا، بـل هـو محصلـة تراكمـات معقـدة تتشـابك فيهـا السياسـات الماليـة والنقديـة مـع العوامـل الاجتماعيـة والإنتاجيـة.

عندما تترك الأسعار حرة... يولد التضخم الظاهر

وأكدت الأستاذة هالة أونيس، أن أول أنواع التضخم يتمثل فيما يُعرف بـ»التضخم الظاهر» أو «الحقيقي»، ويُطلق عليه أيضًا «التضخم المفتوح». ويُقصد به الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل حرّ من دون تدخل الدولة في تحديدها أو ضبطها، بحيث يترك السوق لقوانين العرض والطلب وحدها مهمة تحديد المستويات السعرية. وهذا النوع يعكس الصورة الطبيعية للتضخم حين يكون السوق متروكًا لآليات التوازن التقليدية بين ما يُعرض من سلع وخدمات وما يُطلب منها.

وأوضحت أن التضخم الظاهر غالبًا ما يُعتبر أحد أهم أشكال التضخم التي تواجهها الاقتصادات في سياق تطورها، لأنه يظهر بوضوح في الدول التي تمتلك جهازًا إنتاجيًا مرنًا وقادرًا على الاستجابة للتغيرات، وكذلك في الاقتصادات المتقدمة التي تعتمد على آليات السوق المفتوح. ففي مثل هذه الحالات، تكون الأسعار مرآة حقيقية للتفاعل بين العرض والطلب، ومع ذلك فإنها تعكس أيضًا الضغوط التضخمية الناتجة عن أي اختلال بين الجانبين.

وأضافت أن هذا النوع من التضخم يمكن أن يظهر كذلك في الدول السائرة في طريق النمو، حيث تتوسع قاعدة الإنتاج تدريجيًا لكن لا تزال غير قادرة على مواكبة الطلب المتزايد. وفي هذه الحالة، تصبح الأسعار عرضة لارتفاعات مستمرة كلما تجاوز الطلب قدرة العرض على التلبية، وهو ما يجعل التضخم الظاهر مؤشرًا على محدودية الطاقة الإنتاجية من جهة، وعلى تنامي الحاجة إلى تنظيم السياسات الاقتصادية من جهة أخرى.

كما بيّنت أن التضخم الظاهر يضع الحكومات أمام معادلة صعبة، فهي من جهة تُدرك أن الأسعار تعكس التوازن الطبيعي بين قوى السوق، ومن جهة أخرى تجد نفسها مضطرة للتدخل إذا تجاوزت هذه الارتفاعات حدودًا معينة تهدد الاستقرار الاجتماعي. وهنا يتضح أن ترك الأسعار حرة لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد محصّن من آثار التضخم، بل إن التجربة أثبتت أن الحرية المطلقة للأسعار قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابات اقتصادية أوسع.

وتؤكد أونيس على أن التضخم الظاهر ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو صورة حقيقية لما يواجهه الاقتصاد من تحديات داخلية. فهو يكشف عن مدى كفاءة السوق في الاستجابة للطلب، وعن قدرة العرض على مواكبة الاستهلاك، وعن حدود التدخل الحكومي في تسيير النشاط الاقتصادي. لذلك يُنظر إليه كنوع أساسي من أنواع التضخم التي تُقاس بها حيوية الاقتصاد ودرجة مرونته أمام التحولات.

تجميد الأسعار قسرًا.. تضخم يخفي أزماته تحت السطح

وأشارت الأستاذة هالة أونيس، إلى أن النوع الثاني من التضخم هو ما يُعرف بـ»التضخم المكبوت»، وهو حالة تختلف تمامًا عن التضخم الظاهر. ففي حين تعكس الأسعار في التضخم الظاهر حركة العرض والطلب بشكل حرّ، فإن التضخم المكبوت ينشأ عندما تتدخل السلطات الحكومية مباشرة لتحديد المستويات العليا للأسعار، ومنعها من الارتفاع إلى مستوياتها الطبيعية. وبذلك يبدو المشهد السعري هادئًا ومتحكمًا فيه ظاهريًا، بينما الحقيقة أن الضغوط التضخمية تظل قائمة في الخلفية.

وأوضحت أن التضخم المكبوت هو نتيجة مباشرة لسياسات الدولة الهادفة إلى الحد من استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها. فبدل أن تسمح للأسعار بأن تعكس التوازن الحقيقي بين العرض والطلب، تضع الدولة سقوفًا سعرية وتفرض رقابة تموينية صارمة لضبط الأسواق. هذه الآلية قد تُعطي انطباعًا بأن الأسعار مستقرة، لكنها في الواقع تؤجل فقط ظهور المشكلة، لأن جذور التضخم تبقى قائمة ومؤثرة.

وأضافت أن هذا النوع من التضخم غالبًا ما يظهر في الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المخططة مركزيًا، أو تلك التي تسيطر فيها الدولة على عناصر الإنتاج والتوزيع بشكل كامل. ففي مثل هذه الاقتصادات، تعتمد الحكومات على التسعير الجبري كوسيلة للتحكم في السوق، لكن هذا التدخل لا يلغي الظاهرة، بل يخلق فجوة بين الأسعار المفروضة إداريًا والواقع الاقتصادي الفعلي. ومع مرور الوقت، تتفاقم هذه الفجوة لتتحول إلى أزمات أعمق مثل نقص السلع أو ظهور الأسواق الموازية.

وبيّنت أونيس أن خطورة التضخم المكبوت تكمن في كونه ظاهرة خفية، لا يلمسها المواطن بشكل مباشر في البداية بسبب ثبات الأسعار، لكنه يعاني آثارها لاحقًا في شكل ندرة السلع أو تراجع جودتها. كما أن تراكم هذه الأوضاع قد يؤدي إلى انفجار سعري مفاجئ بمجرد رفع الدولة للقيود، فتقفز الأسعار بسرعة لتعكس مستوياتها الحقيقية، مسببة صدمة اقتصادية واجتماعية.

واختتمت بالقول إن التضخم المكبوت يوضح بجلاء أن التدخل الإداري وحده ليس حلاً طويل الأمد لمواجهة التضخم. فالتسعير الجبري والرقابة الصارمة قد يهدئان السوق مؤقتًا، لكنهما لا يعالجان الأسباب الجذرية للظاهرة. لذلك، يبقى التضخم المكبوت مؤشرًا على غياب التوازن الحقيقي في الاقتصاد، وعلى الحاجة إلى إصلاحات أعمق تضمن استقرار الأسعار من خلال معالجة العوامل الهيكلية لا عبر القرارات الظرفية.

غلاء يعبر الحدود.. كيف تنتقل الأسعار العالمية إلى جيوبنا؟

وتشير الأستاذة هالة أونيس، الى نوع آخر من أنواع التضخم يتمثل فيما يُعرف بـ»التضخم المستورد». ويظهر هذا الشكل من التضخم عندما ترتفع الأسعار العالمية للسلع والخدمات، فينعكس ذلك مباشرة على الأسعار المحلية في الدول المستوردة. فاقتصادات عديدة تعتمد بشكل أساسي على استيراد المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو حتى السلع النهائية، ومع أي زيادة في أسعارها على المستوى الدولي، تنتقل هذه الزيادة تلقائيًا إلى الأسواق الداخلية.

وبيّنت أن التضخم المستورد لا يرتبط فقط بارتفاع أسعار الغذاء أو الطاقة عالميًا، بل يشمل أيضًا مختلف السلع والخدمات التي تدخل عبر السوق الدولية. فإذا ارتفعت كلفة استيراد المواد الأولية أو السلع المصنعة أو حتى بعض الخدمات، فإن المنتجين المحليين يجدون أنفسهم مضطرين لرفع الأسعار لتعويض الزيادة. وهكذا يصبح المستهلك المحلي رهينة لتقلبات الأسواق العالمية التي لا يملك أي سيطرة عليها.

وأضافت أن هذا النوع من التضخم يتضح أكثر في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الخارج لتأمين احتياجاتها. ففي هذه الحالات، يكون الاقتصاد الوطني هشًا أمام أي تغيرات في الأسعار الدولية، سواء كانت نتيجة الأزمات الجيوسياسية، أو تقلبات أسعار النفط، أو حتى التحولات المناخية التي تؤثر في المحاصيل الزراعية. ومع كل أزمة عالمية، ترتفع الأسعار داخليًا حتى لو لم يتغير حجم الإنتاج المحلي.

كما لفتت إلى أن التضخم المستورد يمثل تحديًا خاصًا للحكومات، لأنه لا ينشأ من عوامل داخلية يمكن التحكم فيها عبر السياسات النقدية أو المالية، بل يأتي من الخارج. وهذا يضع صناع القرار أمام معضلة حقيقية، إذ عليهم مواجهة آثار ارتفاع الأسعار العالمية من دون امتلاك أدوات مباشرة لتغيير مسارها. وغالبًا ما تلجأ الدول في هذه الحالة إلى دعم بعض السلع أو فرض قيود مؤقتة على الاستيراد، لكنها حلول جزئية لا تمنع الظاهرة من الاستمرار.

واختتمت أونيس بالقول إن التضخم المستورد يكشف الترابط الوثيق بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي. ففي عالم العولمة وسلاسل الإمداد المتشابكة، لم يعد التضخم شأنًا داخليًا بحتًا، بل أصبح انعكاسًا لتقلبات الأسواق الدولية. ولذلك ترى أن مواجهة هذا النوع من التضخم تتطلب استراتيجيات بعيدة المدى، مثل تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج، بدلًا من الاكتفاء بالحلول الظرفية التي لا تصمد أمام الأزمات العالمية.

حين تفقد النقود قيمتها.. ملامح الكارثة المسماة بالتضخم المفرط

كما تشير الأستاذة هالة أونيس، الى أن أخطر أشكال التضخم يتمثل فيما يُعرف بـ»التضخم المفرط». ويُقصد به الارتفاع الكبير والمتسارع في الأسعار إلى درجة تفقد فيها النقود قيمتها الأساسية كوسيلة للتبادل ومخزن للقيمة. ففي ظل هذا النوع من التضخم، تصبح النقود عاجزة عن أداء دورها، إذ يتزايد تداولها بسرعة، لكن قدرتها الشرائية تتراجع بشكل حاد، ما يُدخل الاقتصاد في حالة من الفوضى النقدية.

وبيّنت أن التضخم المفرط ليس مجرد ارتفاع اعتيادي للأسعار كما في الأنواع الأخرى، بل هو حالة قصوى تؤدي إلى انهيار الثقة في العملة الوطنية. فإذا استمر هذا التضخم من دون ضوابط، يفقد الناس إيمانهم بالنقود ويتجهون إلى البحث عن بدائل للتبادل مثل العملات الأجنبية أو حتى المقايضة. وهذا الوضع يؤدي إلى تآكل النظام النقدي برمته، ويدفع الاقتصاد نحو أزمة خانقة.

وأضافت أن التاريخ يقدم أمثلة عديدة على التضخم المفرط، خاصة بعد الحروب الكبرى. فقد شهدت بعض الدول عقب الحرب العالمية الثانية معدلات تضخم مدمرة أدت إلى انهيار أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه الحالات، لم يعد بالإمكان التحكم في الأسعار أو استعادة استقرار العملة بسهولة، بل احتاجت الدول إلى إصلاحات جذرية وإعادة بناء مؤسساتها النقدية والمالية من الصفر.

كما أشارت أونيس إلى أن خطورة التضخم المفرط لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى الجوانب السياسية والاجتماعية. فهو يزعزع استقرار الحكومات، ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، إذ يجد المواطن نفسه عاجزًا عن تلبية أبسط حاجاته اليومية. ومع فقدان الثقة في العملة والنظام الاقتصادي، يتراجع الاستقرار السياسي، وتظهر موجات من الاحتجاجات التي قد تهدد كيان الدولة ذاته.

واختتمت حديثها بالتأكيد على أن التضخم المفرط يمثل حالة قصوى يجب على الحكومات أن تتفادى الوصول إليها بكل الوسائل الممكنة. فبينما قد تتمكن السياسات النقدية والمالية من التعامل مع الأنواع الأخرى من التضخم بدرجات متفاوتة، فإن السيطرة على التضخم المفرط تكاد تكون شبه مستحيلة بعد تفاقمه. ومن هنا، ترى أن الوقاية من هذه الظاهرة عبر سياسات اقتصادية رشيدة تبقى الخيار الأنجع لحماية الاقتصاد والمجتمع من تداعياتها الكارثية.

من هي هالة أونيس؟

الدكتورة هالة أونيس، أستاذة الاقتصاد بجامعة قسنطينة 2 وموظفة بالمدرسة العليا للمحاسبة والمالية، متخصصة في المحاسبة والمالية وحاصلة على شهادة دكتوراه في المجال. شاركت في ملتقيات علمية عديدة بأوراق بحثية ناقشت قضايا محاسبية معاصرة، أبرزها التضخم، وتسعى دائمًا إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في المحاسبة والمالية بما يعزز فهم الظواهر الاقتصادية وانعكاساتها الواقعية.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

بعد أن تعرفنا على التضخم وأسبابه وأنواعه، نصل إلى سؤال محوري: كيف يمكن للدول أن تواجه هذه الظاهرة وتضبطها؟ في هذا السياق، يقدّم الدكتور بن مريم محمد، أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، شرحًا مبسطًا لسياسة استهداف التضخم باعتبارها أداة حديثة للسيطرة على الأسعار. ومن خلال تعريف واضح لهذه السياسة، ثم استعراض لعلاقتها بالناتج الاقتصادي، يضعنا أمام صورة أقرب لفهم كيف يمكن تحويل الأرقام إلى بوصلة توجه السياسات النقدية.

من نيوزيلندا إلى الجزائر..

رحلة استهداف التضخم بين النظرية والتطبيق

بقلم: الدكتور بن مريم محمد

أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

سعت كل الدول إلى مواجهة ظاهرة التضخم باعتبارها خطرًا حقيقيًا على النشاط الاقتصادي، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الطويل المدى للسياسة النقدية. وتبيّن أيضًا منذ نهاية الثمانينيات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة التقليدية) كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجاميع النقدية لم تكن فعّالة في تحقيق ذلك الهدف، مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم، سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو النامية مع بداية التسعينيات. ويُعرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم (Inflation Targeting Policy)، وتُعتبر نيوزيلندا أول دولة تبنّت استهداف معدل التضخم سنة 1990، وفتحت الطريق للدول الصناعية الأخرى والناشئة لاتباع هذه السياسة بهدف تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة.

إن الارتفاع المستمر للأسعار يشكل خطرًا حقيقيًا على استقرار النشاط الاقتصادي في أي دولة، إلا أن الآثار السلبية للتضخم تكون أكبر وأعمق في الدول النامية. ولقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الطويل الأجل للسياسة النقدية، وهو الأمر الذي دفع بعدد من الدول الصناعية والنامية منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين إلى تبني سياسة استهداف التضخم.

استهداف التضخم... خطوة نحو استقرار الأسعار أم عائق أمام النمو؟

تُعد سياسة استهداف التضخم إطارًا حديثًا نسبيًا لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، وذلك من خلال التركيز على معدل التضخم. وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية معينة.

تعرّف سياسة استهداف التضخم على أنها استراتيجية للسياسة النقدية تتضمن خمسة عناصر: الإعلان العام عن أهداف رقمية للتضخم في الأجل المتوسط؛ الالتزام باستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية؛ اعتماد استراتيجية شاملة للمعلومات التي تتضمن العديد من المتغيرات؛ زيادة الشفافية في استراتيجية السياسة النقدية من خلال الاتصال بالجمهور والأسواق حول الخطط والأهداف والقرارات المتخذة من السلطات النقدية؛ وأخيرًا، تعزيز المساءلة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف المسطرة حول معدل التضخم.

فهي بالتالي سياسة نقدية يتم فيها الإعلان لعامة الجمهور عن هدف معين لمعدل التضخم والسعي لتحقيقه من خلال إدارة أدوات السياسة النقدية، مثل استخدام سعر الفائدة لتوجيه معدل التضخم الفعلي نحو المطلوب أو المرغوب.

ويُعتبر استهداف التضخم إطارًا للسياسة النقدية يمكّن البنك المركزي من ضمان انخفاض معدلات التضخم، ويتمثل هذا الاستهداف في تحديد معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقًا. ويتيح هذا الإجراء الإعلان عن توقعات التضخم في وقت مبكر، وكذا رسم التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار. وعموماً، يتطلب استهداف التضخم من البنك المركزي حدًا أدنى من الاستقلالية وإنشاء نظام ملائم للتحليل والتنبؤ.

ويُعرّف أيضًا على أنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي أو هدف كمي لمعدل التضخم، ويُعتبر تخفيض معدل التضخم في الأجل الطويل أهم أهداف السلطات النقدية، وذلك من خلال توفر ثلاثة شروط أساسية لاستهداف التضخم: استقلالية البنك المركزي. والتضخم هو الاستهداف الوحيد. ووجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم وإمكانية التنبؤ بها.

نلاحظ أن التعريف الأول تضمن كل المتطلبات التي تجعلنا نقول عن الدول التي تستوفيها إنها تطبق سياسة استهداف التضخم، بينما ركزت التعريفات الأخرى على الشروط الأساسية لاستهداف التضخم، كأن تكون هناك علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، وأن يمكن التنبؤ بها. فاستقرار هذه العلاقة يمكّن السلطات النقدية من توجيه معدل التضخم الفعلي للوصول به إلى المعدل المستهدف.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرّف سياسة استهداف التضخم على أنها سياسة تتضمن الإعلان العام عن هدف كمي لمعدل التضخم يمكن التنبؤ به، ويتم التركيز على تحقيقه كهدف رئيسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، في ظل وجود شروط معينة مثل استقلالية البنك المركزي واستقرار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

بين التضخم وتقلب الناتج.. ماذا تقول النظريات الاقتصادية؟

لا يزال موضوع العلاقة بين تطبيق سياسة استهداف التضخم وتأثيرها على تقلبات الناتج حديثًا نسبيًا، إذ لم يتم اعتماد هذا الأسلوب الحديث لإدارة السياسة النقدية إلا ابتداءً من تسعينيات القرن العشرين فقط. وبرغم الفترة القصيرة لتطبيق هذه السياسة، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية، حيث ركزوا على العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، خاصة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي. وقد بحثوا في طبيعة هذه العلاقة وكيفية تأثير التضخم أو الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي، إما عن طريق تكوين نماذج رياضية لإثبات هذه العلاقة، أو من خلال دراسات تجريبية على العديد من البلدان عبر عينات إحصائية، أو بدراستها في بلد معين.

التضخم والناتج.. خيوط علاقة تكشفها التحليلات

إن تحليل العلاقة النظرية بين تأثير التضخم على تقلبات الناتج يستمد أساسه من العلاقة النظرية بين التضخم والنمو الاقتصادي. فلا توجد نظريات مستقلة بذاتها درست العلاقة بين استهداف التضخم وتقلبات الناتج، بل جرى الاعتماد على التأصيل النظري بين التضخم والنمو الاقتصادي لفهم وتفسير العلاقة النظرية بين استهداف التضخم وتقلب الناتج.

ويُعتبر نموذج Tobin (1956) أول نموذج أظهر إمكانية تأثير النقود على مستوى النشاط من خلال تعديل محفظة العائلات، كما وضّح التأثير الإيجابي لزيادة التضخم على مستوى النشاط في المدى البعيد. فقد اعتبر النقود كأصل مالي، وإذا انخفضت مردودية النقود تحت تأثير التضخم، فإن الأفراد يفضّلون الاحتفاظ بالأصول الحقيقية في محافظهم، وهذا يفسَّر بارتفاع في الاستثمار وبالتالي نمو أكبر، أي أن ارتفاع التضخم يساهم بطريقة غير مباشرة في زيادة نمو الناتج. ويتفق هذا التفسير مع نهج منحنى فيليبس الذي يربط بين التضخم والبطالة، حيث يفترض أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة، وبالتالي يؤثر إيجابيًا على النمو.

وفي المقابل، قدّم Sidrauski (1967) تفسيرًا نظريًا معاكسًا لنموذج Tobin، حيث افترض أن النقود تُعد من بين مركبات دالة المنفعة للعائلات، لأنها تعطي تدفقًا من الخدمات الناتجة عن حيازتها. ووفقًا لنتائج نموذجه، فإن النقود تُظهر حيادية كبيرة، أي ليس لها أي أثر لا في المدى القصير ولا في المدى الطويل، وبالتالي ليس لها تأثير على نمو الناتج. وفي هذا النموذج، يتحدد معدل نمو الناتج بصورة خارجية عن طريق معدل نمو الاستبقاء. كما قام Gylfason (1991) باشتقاق علاقة ارتباط سالبة بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج في المدى الطويل.

ومن هنا نستخلص أن هناك اختلافًا وعدم اتفاق نظري حول طبيعة العلاقة بين استهداف التضخم وتقلبات الناتج، أو حتى بين التضخم والنمو الاقتصادي. فقد تباينت الآراء حول ما إذا كان التضخم مؤشرًا إيجابيًا للنمو أم عقبة أمامه، مما يطرح السؤال: هل تنطبق هذه التباينات على نتائج الدراسات التطبيقية التي اختبرت هذه العلاقة؟

من النظريات إلى الأرقام.. نتائج تكشف أثر التضخم على النمو

توصلت نتائج دراستين تجريبيتين لكل من Taoufik & Villieu و Patrick Rajhi من خلال عينة إحصائية مكونة من 61 دولة للفترة (1960-1985) والولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1950-1987)، إلى أن هناك تأثيرًا سلبيًا للتضخم على نمو الناتج، مع استمرار تأثير الصدمات النقدية في المدى الطويل على الناتج الداخلي الخام.

بينما يرى Rajhi أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين تطور الكتلة النقدية ونمو الناتج على المدى الطويل بالنسبة للدول التي يكون معدل التضخم المتوسط فيها ضعيفًا (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

وقد وضع كل من Bruno Olivier & Musso Patrick نموذجًا يوضح العلاقة بين النقود ونمو الناتج بالتركيز على العلاقة بين التضخم والنمو، وتوصلا إلى أن استهداف التضخم (أي تخفيض معدل التضخم إلى الصفر) يؤدي إلى انخفاض محسوس في معدل ادخار العائلات، وبالتالي تباطؤ في النمو الاقتصادي، إلى جانب وجود علاقة سلبية بين تقلبات التضخم وتقلبات الناتج، خاصة إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة.

وفي دراسة لـ Roger Scott حول تقلبات التضخم والناتج خلال الفترتين (1991-2000) و(2001-2009)، أي منذ بداية اعتماد سياسة استهداف التضخم قبل عشرين سنة، توصل إلى عدة نتائج من بينها:

أشار إلى أن البنوك المركزية لا يمكنها من خلال السياسة النقدية تحقيق مختلف الأهداف المتضاربة (مربع كالدور)، وبالتالي عليها ألا تركز فقط على تخفيض معدل التضخم في كل الأوقات، وإنما تنصرف إلى تحقيق أهداف أخرى على المدى المتوسط، في مقدمتها زيادة الناتج.

تعرضت كل من الاقتصادات منخفضة الدخل المستهدفة وغير المستهدفة للتضخم لانخفاضات كبيرة في تقلبات التضخم والناتج، مع تحقيق البلدان التي اعتمدت نهج استهداف التضخم انخفاضات أكبر خاصة في تقلب التضخم.

أما الاقتصادات مرتفعة الدخل فقد شهدت البلدان المستهدفة للتضخم تراجعًا ضئيلاً في تقلب الناتج بين الفترتين، في حين أن البلدان غير المستهدفة للتضخم شهدت تقلبًا أكبر في الناتج.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إنه لا يوجد توافق نظري ولا تطبيقي حول علاقة تأثير التغير في معدل التضخم على التغير في معدل نمو الناتج. فقد تأخذ هذه العلاقة أثرًا إيجابيًا أو سلبيًا للتضخم على نمو الناتج. وبالتالي، فإن اعتماد سياسة استهداف التضخم لا يقدم تفسيرًا كاملاً وواضحًا لتقلبات الناتج.

من هو بن مريم محمد؟

الدكتور محمد بن مريم، أستاذ دكتور بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يُعد من الأسماء الأكاديمية البارزة في مجال الاقتصاد التطبيقي والإحصاء. تدرّج في مساره العلمي منذ حصوله على شهادة البكالوريا في شعبة علوم الطبيعة والحياة عام 2003، لينال ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية سنة 2007، ثم ماجستير في الاقتصاد التطبيقي والإحصاء سنة 2011، قبل أن يتحصل على دكتوراه علوم في الاقتصاد سنة 2017، وشهادة التأهيل الجامعي عام 2018 من الجامعة نفسها. إلى جانب عمله التدريسي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يهتم الدكتور بن مريم بالبحث في مجالات الإحصاء والاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية، فضلًا عن الاقتصاد الجزئي المعمق وتحليل البيانات، ما جعله يسهم بفاعلية في الربط بين التكوين الأكاديمي الصارم والبحث العلمي التطبيقي.

إذا كان استهداف التضخم يبدو كأداة قادرة على ضبط الأسعار، فإن نجاحه لا يتحقق إلا بتوفر شروط أساسية. هنا تأخذنا الأستاذة دين مختارية، من المركز الجامعي الشريف بوشوشة بآفلو، إلى عمق هذه الشروط التي تُعتبر المفتاح لأي تجربة ناجحة. فهي توضّح كيف أن استقلالية البنك المركزي، وشفافية السياسات النقدية، إضافة إلى الانسجام بين القرار الاقتصادي والسياسي، تشكّل الأرضية الصلبة التي يقوم عليها استقرار الأسعار واستعادة ثقة الأسواق.

السياسة النقدية على المحك..

متى ينجح استهداف التضخم في حماية الأسعار؟

دين مختارية

أستاذة جامعية بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة

بآفلو - ولاية الأغواط

تشدد الأستاذة دين مختارية، أستاذة جامعية بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة بآفلو - ولاية الأغواط، في تصريح لـ»الأيام نيوز»، على أن استهداف التضخم غدا أداة عملية تنتهجها البنوك المركزية حول العالم لضبط إيقاع الأسعار وحماية الاستقرار النقدي. وأوضحت أن الحديث عن الشروط العامة والأولية لهذه السياسة هو ضرورة لضمان فاعلية الأدوات المالية في مواجهة الضغوط التضخمية، خاصة في ظل تقلبات اقتصادية عالمية تفرض على الدول البحث عن مقاربات أكثر دقة وشفافية لإدارة سياستها النقدية.

توضح الأستاذة دين مختارية أن استهداف التضخم برز كخيار حديث لإدارة السياسة النقدية، بعدما أولت البنوك المركزية اهتمامًا متزايدًا باستقرار الأسعار وجعلته في صدارة أولوياتها. ففكرة التحكم في التضخم لم تعد مقتصرة على متابعة المؤشرات الاقتصادية بشكل تقليدي، وإنما أصبحت تقوم على تحديد أهداف واضحة ومعلنة للرأي العام، تعكس نضجًا مؤسساتيًا ورغبة في تعزيز ثقة المواطنين بالسياسة النقدية.

وتشير الأستاذة إلى أن هذا التوجه يقوم على أساس بسيط لكنه عميق: التزام البنك المركزي بنسبة معينة من التضخم، يتم الإعلان عنها بشكل رسمي، خلال فترة زمنية محددة، ليصبح مسؤولاً أمام المجتمع عن تحقيقها. وهنا لا يقتصر الأمر على تحديد رقم تقني، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز الشفافية وضمان تواصل مستمر مع الرأي العام بشأن مسار الأسعار والقرارات المتخذة للتحكم بها.

وترى أن نجاح هذه السياسة يرتبط بمدى حرية البنك المركزي في توظيف أدواته المختلفة، بعيدًا عن الضغوط الخارجية. فالاستقلالية هنا شرطًا عمليًا يمكّن المؤسسة النقدية من التحرك بمرونة لامتصاص الصدمات الاقتصادية، مع توفير معلومات عامة ومنتظمة حول استراتيجيتها لتفادي أي غموض أو ارتباك في الأسواق.

وبذلك يصبح استهداف التضخم إطارًا شاملًا يحدد العلاقة بين البنك المركزي والجمهور، حيث يَعد البنك بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر، ويُسأل في الوقت نفسه عن أي انحراف عن الهدف المعلن. وهو ما يجعل هذه السياسة أقرب إلى عقد ثقة متبادل بين المؤسسات النقدية والمجتمع، غايته النهائية تعزيز مصداقية الدولة في مواجهة واحدة من أعقد التحديات الاقتصادية.

شروط عامة تضع استقرار الأسعار في صدارة الأولويات

وتؤكد الأستاذة دين مختارية أن الحديث عن استهداف التضخم لا يمكن أن ينفصل عن الشروط العامة التي تضمن فعاليته. فهذه الشروط تمثل الخصائص الجوهرية التي يجب أن تتميز بها أي دولة تسعى لاعتماد هذه السياسة النقدية. وإذا غاب أحدها، فإن التجربة تصبح ناقصة وقد تفشل في تحقيق أهدافها.

أول هذه الشروط هو الالتزام المؤسساتي الواضح بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية. ويعني ذلك أن يكون هناك تعهد طويل الأمد من طرف السلطات النقدية يجعل من التحكم في التضخم أولوية قصوى، بعيدًا عن الأهداف الثانوية التي قد تُربك المسار وتضعف النتائج.

كما تضيف أن نجاح هذا التوجه يتطلب آلية فنية متقدمة لدى البنك المركزي، تمكّنه من قياس معدل التضخم المحلي بشكل دقيق، وإخضاعه لمساءلة مباشرة حول مدى تحقيق الهدف المعلن. وفي حال حدوث أي انحراف، يجب أن يقدم البنك تفسيرات مقبولة للرأي العام، وهو ما يعزز روح الشفافية ويرفع منسوب الثقة في المؤسسة النقدية.

وتشير إلى أن الشروط العامة تشمل أيضًا اعتماد استراتيجية معلومات شاملة لا تقتصر على الأرقام النقدية أو أسعار الصرف فقط، بل تجمع بين مختلف المتغيرات الاقتصادية المؤثرة. وهذا ما يمكّن البنك المركزي من بناء توقعات أكثر واقعية بشأن التضخم، ويتيح له التنبؤ بمساره في وقت مبكر، ومن ثم وضع التدابير الملائمة للسيطرة على الأسعار قبل انفلاتها.

الاستقلالية والوضوح... مفاتيح النجاح في مواجهة التضخم

كما توضح الأستاذة دين مختارية أن الشروط الأولية لاستهداف التضخم تمثل حجر الزاوية في نجاح هذه السياسة، فهي ليست مجرد مكمل للشروط العامة، بل ركيزة أساسية تضمن استمرارية الاستقرار النقدي على المدى الطويل. وتبرز في مقدمة هذه الشروط مسألة الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي، إذ لا يمكن الحديث عن ضبط التضخم في ظل خضوعه لتوجيهات تمويل العجز الحكومي أو انشغاله بأهداف متناقضة.

وتشير إلى أن استقلالية البنك المركزي تعني أن تكون أدواته النقدية موجهة بشكل فعال نحو هدف وحيد هو التحكم في معدل التضخم، مع إبعادها عن أي تدخل سياسي أو تمويل لعجز الموازنة. وبهذا يصبح البنك أكثر قدرة على استخدام سعر الفائدة والسياسة النقدية بمرونة ودون ضغوط، بما يساعد على استقرار التضخم وضمان ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

كما تضيف أن وضوح الهدف يعد من بين أهم المتطلبات الأولية، إذ يجب أن يكون التضخم هو الهدف الوحيد للبنك المركزي، دون مزاحمة من أهداف أخرى قد تتعارض معه. فالتجارب العالمية أثبتت أن تعدد الأهداف يؤدي غالبًا إلى فشل في تحقيق أي منها في الوقت المحدد، وهو ما يقوّض مصداقية السلطة النقدية ويفقدها ثقة الأسواق.

وتبرز أيضًا أهمية وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، وهو ما يفرض على البنك المركزي أن يمتلك نموذجًا حركيًا يتيح التنبؤ بمسار الأسعار بدقة. لكن هذه المهمة ليست سهلة، خاصة في الدول التي تعاني من تأخيرات زمنية طويلة لفاعلية أدواتها النقدية. وهنا تكمن إحدى التحديات الكبرى في ضمان أن تؤدي هذه الأدوات إلى نتائج ملموسة على التضخم دون فقدان المصداقية.

وتؤكد أن حتى في حال استيفاء بعض هذه الشروط الأولية بشكل جزئي أو كامل، يمكن للسلطات النقدية أن تقترب من تحقيق معدلات استقرار معقولة للتضخم. لكن النجاح الحقيقي يظل مرهونًا بقدرة البنك المركزي على ترسيخ استقلاليته، وضبط أدواته بمرونة، وتكريس هدف واضح لا ينازعه أي هدف آخر.

من النظرية إلى الواقع.. كيف تصنع الشروط نتائج ملموسة؟

وتخلص الأستاذة دين مختارية في تصريحها إلى أن الشروط العامة والأولية لاستهداف التضخم هي أدوات عملية تصنع الفارق بين استقرار نقدي هش واستقرار حقيقي مستدام. فحين تتوافر هذه الشروط، يمكن للسلطة النقدية أن تعلن عن أهدافها الرقمية وتلتزم بمواعيد محددة لتحقيقها، ما يعزز ثقة المتعاملين في السوق ويقلل من هامش الارتباك والتوقعات العشوائية.

وترى أن التزام البنك المركزي بمساءلة علنية وشفافة، وتفسيره لأي انحراف عن الهدف المعلن، يرسخ ثقافة جديدة تقوم على المكاشفة وتحمل المسؤولية. وهو ما يجعل من سياسة استهداف التضخم خيارًا لا يقتصر على ضبط الأسعار فحسب، بل يتعداه إلى تعزيز مصداقية المؤسسات النقدية وترسيخ الثقة بين المواطن والدولة.

كما تشير إلى أن توفر استقلالية حقيقية للبنك المركزي يسمح له بالتركيز على التضخم كهدف وحيد بعيدًا عن الاعتبارات السياسية أو التمويلية. فحين ينشغل البنك بأهداف متعارضة، تصبح السياسة النقدية بلا بوصلة، أما حين يكون هدفها واضحًا، فإن النتائج تنعكس مباشرة على استقرار الأسواق وحماية القوة الشرائية للمواطن.

وتؤكد في الأخير أن نجاح سياسة استهداف التضخم لا يقاس فقط بالأرقام المسجلة في جداول الإحصاء، بل بمدى شعور الأسر بقدرتها على التكيف مع الأسعار، وبمدى استقرار الحكومات في مواجهة الأزمات الاقتصادية. لذلك، فإن استكمال الشروط العامة والأولية معًا هو الطريق نحو بناء سياسة نقدية أكثر صلابة وقدرة على مواجهة تقلبات عالم اليوم.

من هي دين مختارية؟

دين مختارية، أستاذة محاضرة (أ) بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة - آفلو؛ بدأت مسارها الأكاديمي بشهادة البكالوريا (تسيير واقتصاد) سنة 2010 ثم نالت ليسانس محاسبة ومالية من جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (2010-2013) تلتها ماستر تقنيات كمية تطبيقية من الجامعة نفسها (2013-2015) قبل أن تُتوّج بدكتوراه LMD في التقنيات الكمية التطبيقية سنة 2019 من جامعة مستغانم. راكمت خبرة ميدانية بدأت أستاذة متعاقدة في علوم اقتصادية بملحقة آفلو لمدة خمس سنوات، ثم أستاذة محاضرة - ب ابتداءً من 2020، فأستاذة محاضرة - أ ابتداءً من 2021 في العلوم الاقتصادية، ومن 2023 إلى اليوم في علوم التسيير بالمركز الجامعي ذاته. تهتمّ في أبحاثها ومشاريعها العلمية بمجالات الاقتصاد الكمي، الاقتصاد التطبيقي، التحليل الإحصائي، وتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية، وتولي عناية خاصة بموضوعات الطاقة والاستثمار والتنمية والابتكار في الإدارة.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

بعد المرور على الأسس النظرية والشروط العامة، يصبح من المهم النظر في التجارب الواقعية التي جسدت هذه السياسات على الأرض. من هنا تأخذنا الدكتورة بومعزة آمنة، أستاذة بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، في جولة عبر التجربة البريطانية مع استهداف التضخم، لتبيّن كيف تحولت هذه السياسة النقدية الحديثة إلى أداة فعّالة في تحقيق الاستقرار المالي، وما العوامل التي جعلت بريطانيا إحدى النماذج الناجحة في هذا المجال.

من ضباب الأزمات إلى وضوح الأهداف..

رحلـــة بريطـانيـا مع التضخـم

بقلم: الدكتورة بومعزة آمنة

أستاذة بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

منذ تسعينيات القرن الماضي انتهجت العديد من دول العالم أسلوبا حديثا في إدارة السياسة النقدية، حيث كان أول تطبيق للإطار الاستهداف الكامل للتضخم (Fully fledged inflation targeting) في نيوزيلندا عام 1990، أعقبها كل من كندا وبريطانيا في عامي 1991 و1992 على التوالي، منذ ذلك الوقت تحرص العديد من البنوك المركزية على تطبيقه إلى أن بلغ عدد الدول التي تتبع هذه السياسة منذ ذلك الوقت وحتى عام 2019 نحو 40 دولة، وتتنوع هذه الدول ما بين دول صناعية متقدمة ودول أخرى ناشئة أو نامية.

أخذت السياسة النقدية في المملكة المتحدة عدة أشكال قبل تبني سياسة الاستهداف، ولكنها في الفترة الأخيرة تمت صياغتها بحيث تستهدف الاستقرار في مستوى الأسعار كهدف رئيسي من أجل تحقيق أهداف أخرى على المدى القصير مثل تقليل تقلبات الأسعار المحلية، وكذلك أهداف أخرى على المدى الطويل مثل دعم النمو الاقتصادي. فلقد شهدت المملكة خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية 1929 ركوداً ما دفع البنك المركزي إلى تنشيط الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية للدعم الاقتصادي. أين تبنت المملكة عدة أنظمة لسياسة استهداف التضخم عبر سعر الصرف من المراحل السابقة (1948-1971) سعر الصرف المرن (1971-1976)، المستهدفات النقدية (1976-1987)، سعر الصرف المستهدف (1987-1992)، استهداف التضخم (قبل استقلالية البنك المركزي 1992-1997)، استهداف التضخم (بعد استقلالية البنك المركزي 1997 – إلى الآن).

كما كان ينظر إلى السياسة النقدية التي سبقت اعتماد سياسة استهداف التضخم على أنها الأداة الأساسية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، فكان تبني أسعار فائدة منخفضة أداة لتشجيع الاستثمار وضوابط الائتمان المستعملة لكبح جماح الاقتراض الاستهلاكي، إذ أظهرت ضغوط الطلب الزائد تضخماً أعلى وتدهوراً في ميزان المدفوعات، وبذلك لم تكن أدوات السياسة النقدية التقليدية قادرة على السيطرة على تلك الضغوط وفشلت في تحقيق أهدافها سنة 1979. ومنذ ذلك الوقت، أجرى العديد من الإصلاحات الموجهة للسوق وخاصة أسواق العمل، كما أثبتت الأهداف النقدية أنها دليل غير موثوق، لذلك فإن اعتماد سياسة استهداف التضخم كانت قرارات سعر الفائدة غالبا ما يتم اتخاذها ردًا على أي أزمة من خلال اجتماع شهري بين رئيس اللجنة ومحافظ بنك إنجلترا وفريقهم الاستشاري، وفي سنة 1992 كان معدل التضخم يقترب من 5% وكانت السياسة النقدية تفتقر إلى المصداقية في مكافحة التضخم، وعلى إثر هذا تم اعتماد سياسة استهداف التضخم كإحدى بدائل السياسة النقدية للتحكم في مستويات التضخم في البلاد.

كيف غيّرت بريطانيا قواعد اللعبة؟

تبنى بنك إنجلترا سياسة استهداف التضخم في نهاية عام 1992 بمعدل تضخم مستهدف 5.2%، فيما تم في عام 1997 تحديث الإطار العام للسياسة النقدية مع وضع أهداف البنك المركزي، وتعزز استقلاليته، حيث كان الإجراء الأول للمستشار «جوردون براون» هو تسليم المسؤولية عن تحقيق استهداف التضخم لبنك إنجلترا وتحديدًا لجنة السياسات، والتي تتكون من خمسة مسؤولين بالبنك وأربعة خبراء خارجيين.

في عام 2003 أعلن المستشار دخول الاتحاد الأوروبي والذي سيتم على إثره تغيير الإجراء المستهدف إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك. الجديد بالذكر أن معدل التضخم ظل منحرفًا فوق المستهدف لفترة 6 سنوات والتي نفذ خلالها البنك المركزي سياسات نقدية توسعية ظل الفائدة تستقر قريبًا من الصفر، يعزى ارتفاع التضخم لمعدلات تفوق المستهدف في عامين من هذه الفترة وهما عامي 2006 و2007، إلى انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، وزيادة أسعار السلع في الأسواق العالمية، وكذلك زيادة الضرائب.

تقوم لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا، وهي لجنة مستقلة، بوضع السياسة النقدية الملائمة لتحقيق الأهداف التي يتم التشاور حولها بالتعاون مع جهات أخرى. هدفت السياسة النقدية في المملكة المتحدة إلى الحفاظ على قيمة العملة الوطنية إلا أنه في الفترة الأخيرة كاد البنك المركزي أن يفقد مصداقيته وعدم قدرته على السيطرة على معدلات التضخم ضمن الحدود المستهدفة نتيجة لارتفاعها خلاف التوقعات. حيث أثرت أدوات السياسة النقدية غير التقليدية (التيسير الكمي) على كفاءة سياسة استهداف المستهدف.

في هذا الصدد أرجع محافظ بنك إنجلترا هذا الارتفاع إلى بعض العوامل المؤقتة. في أعقاب ذلك ومن أجل الحفاظ على استقرار الأسعار، حددت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي التضخم المستهدف بنحو 2% سنوياً. كما يحرص البنك المركزي على تعزيز شفافية السياسة النقدية كأحد الركائز الأساسية لاستراتيجية استهداف التضخم حيث يصدر البنك تقرير التضخم كل ثلاثة أشهر، يتيح التقرير لأعضاء لجنة السياسة النقدية التداول والتحاور لتحديد التضخم المستهدف وبالتالي عزم من مبدأ مساعدتهم في نشر فهم السياسة النقدية لدى الفئات المختلفة.

من هي بومعزة آمنة؟

تُعد الدكتورة بومعزة آمنة واحدة من الوجوه الأكاديمية الصاعدة في مجال الاقتصاد، حيث تشغل منصب أستاذة بجامعة أم البواقي – العربي بن مهيدي. جمعت مسيرتها العلمية بين جامعة 08 ماي 1945 قالمة، التي نالت منها شهادتي الليسانس والماستر في العلوم الاقتصادية بين 2013 و2018، وجامعة أم البواقي حيث حازت على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2024. تخصّصت في الاقتصاد النقدي والبنكي، فيما امتدت اهتماماتها البحثية إلى قضايا الاقتصاد الكلي وسوق العمل، إلى جانب مجالات التمويل الإسلامي والمقاولاتية، مع تركيز خاص على واقع المؤسسات الناشئة وتحدياتها.

إذا كانت بريطانيا قدّمت نموذجًا أوروبيًا في إدارة التضخم، فإن أمريكا اللاتينية تروي قصة أخرى لا تقل إثارة. ففي مساهمتها، تسلّط الدكتورة فنازي فطيمة الزهراء، أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، الضوء على تجربتي تشيلي والبرازيل، وهما من أبرز الدول التي نجحت في كبح جماح التضخم عبر سياسة الاستهداف، لتكشف للقارئ كيف تحولت هذه البلدان من ساحات أزمات مالية متكررة إلى أمثلة على الانضباط النقدي والقدرة على تحقيق النمو مع الاستقرار.

من سانتياغو إلى ساو باولو..

دروس من أمريكا اللاتينية في كبح جماح التضخم

بقلم: الدكتورة فنازي فطيمة الزهراء

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية

بجامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

شهدت تشيلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تقلبات على صعيد المستوى العام للأسعار وسعر الصرف نتيجة لعدم التنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم كان أكثر المشاكل الاقتصادية التي تؤرق الحكومة التشيلية لعقود من الزمان خصوصاً عندما بلغ التضخم معدلات مرتفعة في منتصف السبعينات نتيجة لعجز التمويل التضخمي «التضخم المفرط» لعجز الموازنة. وعلى الرغم من بدء الحكومة في تقييد سياساتها النقدية والمالية مصحوبة بالإصرار في التنفيذ في ظل برنامج إصلاحي طويل الأجل، إلا أن النتيجة كانت غير مرضية في التنفيذ نتيجة لعدد من الأسباب من ضمنها الصدمات الخارجية، صياغة التوقعات التضخمية بطريقة غير منهجية إلى الهيمنة المالية، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة التشيلية للجوء إلى سياسة استهداف التضخم كحل لمعضلة التضخم.

رحلة التشيلي مع استهداف التضخم... خطوات مدروسة نحو الاستقرار

تبنت تشيلي سياسة استهداف التضخم ابتداءً من عام 1990 بعد حصول ارتفاع في التضخم بنسبة زيادة 20%، لذا كانت تشيلي من بين بعض البلدان التي تبنت سياسة استهداف التضخم عند مستوى يتجاوز مقدار 20%، ولقد اتبعت تشيلي منهجاً مختلفاً في استهداف التضخم إذ تم تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي وبالتشاور مع الحكومة ليعتبر هدفاً أساسياً، والحفاظ على نظم المدفوعات كهدف ثانوي.

ولقد اعتمدت السلطات النقدية على تنفيذ عدد من الإجراءات في إطار التبني الفعلي لسياسة استهداف التضخم، يمكن إبرازها فيما يلي:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي سنة 1989 وتصميم العديد من البرامج الاقتصادية لكبح جماح التضخم؛

- تركيز هدف البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار المحلية، حيث تبنى البنك المركزي تاريخياً استهداف التضخم في عام 1990 من خلال استهداف تضخم مقداره 3% كهامش تقلب بحدود 1%.

- تعويم سعر الصرف وتعميق أسواق مشتقات الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الرأسمالي وميزان المدفوعات (صندوق النقد العربي، 2020، ص 35).

- تم اعتماد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) لقياس التضخم فهو أكثر شمولية إزاء مؤشر غلاء المعيشة.

عندما تصبح الأرقام شهادة نجاح.. تقييم تجربة التشيلي مع استهداف التضخم

تعتبر تجربة التشيلي مثالا جيداً للدول النامية، حيث تمكن البنك المركزي في تشيلي من تخفيف الضغوط التضخمية وكبح جماح التضخم فهي تجربة ناجحة. إذ استطاع النزول بمعدل التضخم السنوي من 30% بداية المرحلة (1990) إلى حوالي 3% في نهاية 1990، كما ارتفع معدل نمو الناتج بشكل ملحوظ ليصل إلى أعلى من 8% سنوياً خلال الفترة (1990 وحتى عام 1997).

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي بالتشيلي استطاع بعد ذلك المحافظة على معدلات تضخم منخفضة ضمن حدود المعدل المستهدف أو حتى مقاربة لها ما عدا سنة 2008 أين بلغ معدل التضخم حاجز 9% وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 التي ضربت الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعله يحوز على إعجاب المؤسسات الدولية والباحثين

ويمكن إيعاز نجاح الشيلي لعدد من العوامل منها

- التنامي والانسجام التام بين القيادة السياسية والنقدية بشأن ضرورة تطبيق سياسة استهداف التضخم بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي

- تزايد درجة الوعي لدى السلطات السياسية والنقدية بأهمية تحقيق الاستقرار السعري بعد التكاليف الباهظة التي تكبدتها هذه الدول نتيجة ممارستها سياسة التمويل التضخمي، وانتهاج إصلاحات اقتصادية قادت إلى التحول نحو اقتصاد السوق وبالتالي التأثير إيجابا في أداء الاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات التضخم.

كيف تحولت السياسة النقدية في البرازيل إلى أداة للاستقرار؟

يعد استهداف التضخم في دول أمريكا اللاتينية عموما من أفضل تجارب الدول النامية في مجال هذه السياسة نظرا للنتائج الإيجابية المحققة، حيث عرفت المنطقة مستويات مرتفعة جدا للتضخم في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

قبل أن تلجأ البرازيل إلى تبني سياسة استهداف التضخم كان سعر الصرف هو المرتكز الأساسي للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبدأ البنك المركزي في ذلك الوقت في تقييد سياساته النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية للمحافظة على سياسة سعر الصرف الثابت ضمن الحدود المسموحة. وكان لهذه السياسة آثار إيجابية في تخفيض معدلات التضخم عن طريق أثر انتقال رفع قيمة العملة الوطنية إلى الأسعار المحلية، غير أن الآثار الجانبية لسعر الصرف كانت أقوى من معدلات التضخم حيث أدّى ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة العجز في الميزان الجاري لميزان المدفوعات وزيادة معدلات الدين. هذه الاختلالات دفعت الحكومة إلى تنفيذ استراتيجية استقرار الاقتصاد الكلي للاستمرار في جذب رؤوس الأموال.

سيرورة الإصلاح النقدي في البرازيل... وصفة النجاح في مواجهة الغلاء

أمام تفاقم الوضع الاقتصادي البرازيلي وتزامناً مع تعويم العملة في جانفي 1999، تم تبني نظام استهداف التضخم في جوان من نفس السنة وفقا لمرسوم البنك المركزي تحت رقم 3088، حيث تم توكيل مهمة إدارة النظام إلى المجلس الوطني للنقد، المكون من وزير التخطيط ومحافظ البنك المركزي. وتم تحديد نسبة 8% كمعدل تضخم مستهدف للسداسي المتبقي لسنة 1999، و6% و 4% للسنتين 2000، 2001، مع هامش تقلب مقدر بـ 2±%، وهذا من أجل منح بعض الحرية للرد على صدمات العرض المفاجئة وتجنب ردود الأفعال إذا لم يتحقق الهدف.

وعلى الرغم من ذلك كان هنالك شكوك بصدد جدوى استراتيجية استهداف التضخم البرازيلية في نجاحها في خفض التضخم لمستويات تقل عن 10% على ضوء المشكلات المالية الحادة التي تُحيط بالاقتصاد البرازيلي. واعتمد البنك المركزي في سياسته هذه على مجموعة من النماذج الاقتصادية الكلية ذات الصلة بالسياسة النقدية مع الأخذ في الاعتبار عدد من المتغيرات مثل سعر الفائدة الحقيقي، وصدمات الطلب، تحرير التجارة. استهدف البنك المركزي تحقيق معدل التضخم في حدود 5.4% مع هامش مسموح به في حدود 2% وهبوطا 4.4% صعودا.

استهدفت البرازيل بانخفاض قيمة العملة المحلية ثلاثة مرات بنسبة بلغت 4.8% في عام 1999، و 5.18% في عام 2001، و 2.53% في عام 2002 على التوالي. وأرجع عدد من الاقتصاديين الانخفاضات المسجلة في معدلات التضخم إلى التوقعات النقدية السلبية الكبيرة التي صاحبت فترة ما قبل تعويم العملة البرازيلية، أما فترة ما بعد التعويم فقد بدأ الانتقال التدريجي لسعر الصرف نحو السعر التوازني.

قراءة في حصيلة البرازيل مع استهداف التضخم

منذ تقديم الخطة الحقيقية تمتع الاقتصاد البرازيلي في أغلبه باستقرار الأسعار، والذي تم تعزيزه من خلال تنفيذ الإصلاحات البنيوية والمؤسسية، بما في ذلك نظام استهداف التضخم في عام 1999. كان نظام استهداف التضخم ناجحاً حيث نجح في الحفاظ على معدل التضخم الفعلي ضمن الحدود المسموحة في أغلب السنوات منذ اعتماده في عام 1999.

وقد سمح النظام بالسيطرة على التضخم عند مستويات منخفضة نسبياً والتقارب مع المعايير الدولية، وحتى عند مواجهة الصدمات الكبرى التي دفعت معدل التضخم إلى ما هو أبعد من هامش التغير، فقد عمل نظام استهداف التضخم على إعادة التضخم في نهاية المطاف إلى المسار المستهدف. كما ساعدت الالتزامات المنتظمة واستراتيجية الاتصال الخاصة بالسياسة النقدية في تعزيز مستويات عالية من الشفافية والمساءلة، ولا سيما من خلال المنشورات والتقارير الدورية للبنك المركزي البرازيلي.

وتوفّر مصداقية البنك المركزي البرازيلي إمكانية أكبر للتنبؤ بالتوقعات الاقتصادية، وتحسين خطط الأسر والشركات والحكومة. حيث تحرّك معدل التضخم خارج هامش التغير في سبع سنوات: 2001، 2002، 2003، 2015، 2017، 2021 و2022.

وكما هو مطلوب بموجب الإطار التنظيمي، يقدّم محافظ البنك المركزي البرازيلي، تقريراً إلى رئيس مجلس النقد الوطني (CMN)، الذي يقدّم وصفاً تفصيلياً لأسباب عدم تحقيق الهدف المسموح به، والفترة الزمنية التي من المتوقع أن تدخل التدابير حيز التنفيذ خلالها. ويُعد هذا الترتيب آلية أساسية لزيادة شفافية السياسة النقدية، وتلاشي المخاوف الأولية المرتبطة بمخاطر الهيمنة المالية الناجمة عن تحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى انضباط السياسة المالية بما يتلاءم ومتطلبات النظام الجديد.

• من هي فنازي فطيمة الزهراء؟

د. فنازي فطيمة الزهراء، أستاذة محاضرة بقسم «ب» بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، تعد واحدة من الوجوه الأكاديمية البارزة في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي. نالت شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، وراكمت خبرة علمية معتبرة من خلال بحوث ودراسات نشرتها في ميادين متعددة، منها البنوك والمؤسسات المالية، التمويل الإسلامي، السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التكنولوجيا المالية، ما يجعلها من الأصوات البحثية التي تجمع بين العمق النظري ومواكبة التحولات الحديثة في عالم الاقتصاد.

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEWS

الفلسطيني.. روح لا تموت بين الوطن والمنافي

وقفة مع أربعة شهداء في ذاكرة مخيّمات اللاجئين

نهى عودة
(كاتبة وشاعرة فلسطينية)

لم يكن الفلسطيني يومًا إلا شهيدًا أو مناضلًا

لم يكن الفلسطيني يومًا إلا شهيدًا أو مناضلًا؛ فالشهادة والنضال لم يبدآ مع نكبة عام 1948 فحسب، بل هما امتداد لمسيرة طويلة بدأت منذ الاحتلال البريطاني، حيث عُرف الفلسطيني بشجاعته وصلابته في مواجهة كل من اعتدى على أرضه وكرامته. ومع تعاقب الزمن، وبين لجوءٍ ونكبة، ظل الفلسطيني يتحول من شهيدٍ في الوطن إلى شهيدٍ في المنافي، يطارده طغيان المحتلين أينما ذهب، لكنّه في كل مرة يُنصف باستشهاده، ويُخلَّد بكلمته، ويُكرَّم بحضوره. الفلسطيني استثناء بين شعوب العالم، لأنه لا يعيش إلا حاملًا قضيته، ولا يُعرف إلا عنوانًا للتضحية والإصرار على الحياة الحرة.

شهداء 23 نيسان 1969

حين نُقلب صفحات التاريخ الفلسطيني في لبنان، يتوقف بنا الزمن عند يوم 23 نيسان/ أفريل 1969، يوم خرجت المخيمات الفلسطينية لتقول إن الفلسطيني ليس لاجئًا صامتًا بل هو شعب حيّ يطالب بحقه في الكرامة والحياة. ذلك اليوم، ارتقى أربعة من أبنائها شهداء: نعيم عباس، مفلح علاء الدين، علي عطية، ومحمد شرارة، فصاروا عنوانًا لمرحلة كاملة من الوعي والنضال.

في ستينيات القرن العشرين، كان الفلسطينيون في لبنان يعيشون في مخيمات مكتظة، محرومين من أبسط حقوقهم المدنية. ومع صعود العمل الفدائي بعد معركة الكرامة في آذار/ مارس 1968، تزايد الالتفاف الشعبي حول المقاومة، وصار المخيم فضاءً للعمل السياسي والتنظيمي.

في 23 نيسان/ أفريل 1969، اندلعت تظاهرات واسعة في بيروت وصيدا والمخيمات، احتجاجًا على التضييق الذي واجهته المقاومة الفلسطينية. الصحف اللبنانية آنذاك، مثل «النهار» و«السفير» لاحقًا، أشارت إلى أن المواجهات تحولت إلى «انتفاضة شعبية عارمة»، وأكدت أن «دماء الشباب الفلسطيني كتبت عنوانًا جديدًا للعلاقة بين المخيم والمحيط» (الأرشيف الصحفي 1969).

الشهداء الأربعة

نعيم عباس (21 عاما): استشهد برصاص القناصة أثناء التظاهرات في عين الحلوة. اسمه يُذكر دائمًا إلى جانب رفيقه محمد شرارة. في كل ذكرى، يصبح نعيم رمزًا للفرد الذي يتحول إلى وجدان جماعي، يذكّر بأن الوعي لا يموت بالرصاص.

مفلح علاء الدين (22 عاما): شاب لم يتجاوز العشرين، حمل حماسة الجيل الجديد في المخيم. كان استشهاده صدمة مضاعفة، لأنه جسّد الوجه الطفولي للمخيم الذي لم يهنأ بطفولته. في أرشيف كلمات التأبين، وصفه أحد الخطباء بأنه «شهيد البراءة الذي سبق زمنه».

علي عطية (23 عاما): سقط وهو يهتف للحرية، فتحوّل جسده إلى راية حملها رفاقه. يذكر اسمه اليوم في المنابر وفي المهرجانات الوطنية كشاب جسّد الصدق البسيط للمخيم: إن الكرامة تُصان بالتضحية.

محمد شرارة (23 عاما): كان إلى جانب نعيم عباس في التظاهرة، واستُشهدا معًا. وصفته شهادات رفاقه بأنه «الرفيق الذي لا ينفصل». استشهادهما المشترك أعطى للذكرى بعدًا مضاعفًا، وكأنهما كتبا وصية واحدة بدمين متلاحمين.

دماؤهم لم تُحسب خسارة، بل تحوّلت إلى مكسب وطني. فقد عجّلت الانتفاضة بفتح باب الحوار الذي أفضى بعد أشهر قليلة إلى اتفاق القاهرة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1969)، الذي منح الفلسطينيين حق العمل السياسي والتنظيمي داخل المخيمات. وهكذا، أصبح استشهاد الأربعة جزءًا من المعادلة التي بدّلت وجه الوجود الفلسطيني في لبنان.

من دمائهم إلى اتفاق القاهرة

لم يكن ارتقاء الشهداء الأربعة حدثًا عابرًا، بل كان دمهم صوتًا سياسيًّا مدوّيًا سرّع من الحوارات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية، وصولًا إلى اتفاق القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، الذي رعاه الرئيس المصري جمال عبد الناصر. هذا الاتفاق أعطى للاجئين الفلسطينيين في لبنان إطارًا جديدًا لحياتهم اليومية ونضالهم، حيث نصّ على:

- تنظيم الوجود الفلسطيني المسلّح داخل المخيمات، ومنحه حق الدفاع عن النفس.

- إعطاء الفلسطينيين الحق في ممارسة العمل الفدائي ضد الاحتلال انطلاقًا من الأراضي اللبنانية الحدودية.

- تحسين أوضاع المخيمات، عبر السماح بإقامة لجان شعبية تهتم بشؤون التعليم والصحة والتنظيم الداخلي.

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي يمثل اللاجئين، ما أعطاها شرعية قوية على الساحة اللبنانية والعربية.

ورغم الجدل اللاحق حول الاتفاق وتداعياته، فإن الفلسطينيين في المخيمات، وخصوصًا في عين الحلوة، نظروا إليه كأحد ثمار التضحيات التي دفعوها بالدم. لقد مثّل الاتفاق في حينه نقلة نوعية: من لاجئ محروم من كل الحقوق إلى لاجئ يمتلك مساحة من التنظيم والكرامة والقدرة على إدارة شؤونه.

من ذاكرة المقابر إلى ساحات العمل الوطني

تُتلى أسماؤهم في المؤتمرات الوطنية الفلسطينية التي تُعقد في لبنان، خصوصًا في صيدا وبيروت.

عُلّقت صورهم في مهرجانات الذكرى السنوية لهبة نيسان/ أفريل، وفي فعاليات اتحاد الطلبة والاتحادات الشعبية الفلسطينية.

ذُكرت أسماؤهم في كلمات افتتاحية لمؤتمرات فصائل منظمة التحرير، تأكيدًا على أن دمهم كان «المدماك الأول لحقّ التنظيم والاعتراف».

في نشاطات المخيمات الثقافية (أمسيات شعرية، معارض فنية، ندوات طلابية)، تحضر أسماؤهم دائمًا كشواهد على التضحية المبكرة.

مخيم عين الحلوة: مخيم النضال

لا يمكن الحديث عن شهداء 23 نيسان/ أفريل دون التوقف عند مخيم عين الحلوة، الذي خرج منه اثنان من الشهداء الأربعة، وكان مسرحًا أساسيًا للانتفاضة. مخيم «عين الحلوة» لم يكن مجرد تجمّع للاجئين، بل صار مدرسة للنضال، ومختبرًا للوعي الوطني الفلسطيني في لبنان. من أزقته الضيقة خرجت أصوات الهتاف الأولى، ومن ساحاته انطلقت التظاهرات التي دوّت خارج أسواره.

عرف مخيم «عين الحلوة» كيف يحوّل جراحه إلى قوة، وفقدانه إلى ذاكرة، فصار بحقّ مخيم النضال، قدّم الشهداء والجرحى والأسرى، وأبقى قضيته حية في وجدان اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء.

لقد ارتقى نعيم عباس، مفلح علاء الدين، علي عطية، ومحمد شرارة في يومٍ عادي تحوّل بدمائهم إلى محطة استثنائية. لم يكونوا قادة سياسيين ولا أصحاب مناصب، بل كانوا أبناء المخيم الذين هتفوا للكرامة. بموتهم، صارت حياتهم حياةً أخرى، تسكن الذاكرة وتؤسس لمستقبل مختلف. إن دماءهم لم تضع، بل تحوّلت إلى حجر أساس في بناء حضور الشعب الفلسطيني في لبنان، وفي حفظ البوصلة نحو الحرية والعودة.

الخالدون .. سلام لروحك مؤيد اللداوي

بقلم: جلال محمد حسين نشوان

الشهداء شموع الأمة ومناراتها
عزها وفخرها ...
أبطالها
ديمومتها
وتتواصل المسيرة
جيلًا بعد جيل، نتسلم الراية ...
نزرع هنا وردة ... وهناك زيتونة
من أجل قدسنا
من أجل دولتنا
لا حياة إلا بكِ يا فلسطين
عليك نموت وعليك نحيا
مع شهيدنا الذي اغتالته يد الغدر،
مع مؤيد محمد اللداوي
تفتحت عين مؤيد على الواقع المر ... ع
لى واقع شعب يتعرض ليلًا ونهارًا لأبشع ممارسات الظلم.
حمل كل ذلك في نفسه الوديعة
موعد الشهادة قادم وإن أجلته بعض الأيام
خرج مؤيد من بيته، لكن حمم الطائرات الصهيونية الإرهابية
كانت أسرع منه، حيث طال القصف الحقد الصهيوني الإجرامي
مؤيد وأسرته
رحل مؤيد وأسرته إلى بارئهم شهداء
عظماء
شامخين
يا الله، ما أجملك يا مؤيد
وما أجمل أسرتك
الشوق لك مؤيد ليس كمثله شيء، لكنك عند الله وهذا ما يخفف عنا المصاب،
يا لطهر دمائكم الزكية عندما ارتقيتم شهداء عند الله تعالى!
لكن حزني عليك ويا وجعي على فقدك يا مؤيد.
دائمًا نفتقدك يا خال يا مؤيد يا شهيد الوطن، كم أتمنى لو نراك ولو لمرة واحدة
حتى السماء بكتك يا خال
يوم رحيلك
كان مؤلمًا
يوم استشهادك يا مؤيد تذوقت معنى الوجع الحقيقي الذي سيظل ملازمًا لي حتى نلقى الله جل شأنه
الشهادة فخرٌ يا مؤيد وليس كمثلها شيء، ولكن قلبي يعتريه الحزن على فراقك، وحزني ليس له مثيل.
منذ أن استشهدت يا مؤيد وقلوبنا كميتٍ لا يقوى على الحياة
حتى نبضاته باتت خافتة باهتة تُثير الخوف في دنيانا
مؤيد يا شهيدًا فارقنا يا وجع قلوبنا، من بعدك
يا روحًا باتت هائمةً تحكي لوعة الأيام.
حقًا:
مشهد وداع مؤيد، جعل الشعب كله يذرف دموعه
لكن الشهداء لهم منازل رفيعة عند الله تعالى ...
الفراق صعبٌ
وما أقسى الرحيل
سلام لروحك مؤيد

بريطانيا بين وعد بلفور.. والاعتراف بالدولة الفلسطينية

بقلم/ حلمي أبو طه

هل يمكن لكلمة أن تمحو قرنًا من الدم والمعاناة؟ هل يكفي اعتراف دولة استعمارية بعد مئة سنة من المجازر والتهجير لتغيير مجرى التاريخ؟ فلسطين اليوم ليست مجرد جغرافيا أو صراع على الأرض، بل قصة شعب أصيل قاوم المنفى والظلم ليبقى على الخريطة، قصة لم تُمحَ ولا يمكن لأي وثيقة أن تمحوها. منذ أكثر من قرن، حين خطّ وزير خارجية بريطانيا آنذاك «آرثر بلفور» وعده المشؤوم 1917، فتحت الإمبراطورية البريطانية بوابة الجحيم على شعبٍ أعزل، فمهّدت لزرع الكيان الصهيوني في قلب فلسطين، ووفّرت له الأرض والسلاح والغطاء السياسي. لم يكن وعد بلفور مجرد وثيقة، بل كان تفويضًا بالاقتلاع والتهجير والمجازر، نفذته بريطانيا بقوة احتلالها وبدم بارد، لتصبح الشريك الأول في صناعة المأساة الفلسطينية. واليوم، وبعد أكثر من مئة سنة من الدم والخذلان، تعلن بريطانيا اعترافها بالدولة الفلسطينية. اعتراف يبدو في ظاهره إنصافًا تاريخيًا، لكنه في جوهره إقرار بالذنب بعد فوات الأوان، وإعلان متأخر أمام جيل فلسطيني يتوارث المنفى والمجزرة.

فهل تمحو كلمة «نحن نعترف» تاريخًا استعماريًا لبريطانيا مليئًا بالتواطؤ؟ كيف يمكن لمن سلّح العصابات الصهيونية، وسهّل لهم السيطرة على الأرض، أن يظهر اليوم بمظهر الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني؟ وقد جاء هذا الاعتراف في توقيتٍ بالغ الحساسية، تزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى لندن، حيث لم يتردّد في إعلان رفضه العلني لهذا القرار خلال مؤتمره الصحفي مع رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر. هذا المشهد كشف بوضوح الفجوة بين الموقفين البريطاني والأمريكي؛ فبينما تحاول بريطانيا أن تُرمم شيئًا من إرثها الاستعماري وتُظهر انحيازًا متأخرًا للعدالة، يتمسك ترامب بخطاب داعم لـ«إسرائيل»، متجاهلًا الكلفة الإنسانية والسياسية التي يدفعها الفلسطينيون منذ أكثر من قرن. إن النقاش الذي دار بين ستارمر وترامب لم يكن مجرد تباين في الرؤى، بل كان تجسيدًا لصراع أوسع بين من يريد إعادة الاعتبار للحق الفلسطيني، ومن يصرّ على دفنه تحت أنقاض القوة والغطرسة.

إن هذا الاعتراف، رغم أهميته السياسية والقانونية، لا يغيّر حقيقة أن بريطانيا كانت حجر الأساس في المأساة الفلسطينية، وأن دماء الشهداء وآهات اللاجئين، وملايين النازحين الذين ما زالوا بلا مأوى في غزة والشتات، هي شهادة صارخة على جريمة عمرها أكثر من مئة سنة. فهذا الاعتراف المتأخر لا يُعيد القرى التي دُمّرت، ولا اللاجئين الذين شُرّدوا، ولا الأرض التي اغتُصبت. لكنه يكشف حقيقة واحدة: أن صوت الحق لا يمكن دفنه مهما طال الزمن، وأن اعترافات الدول الكبرى، مهما جاءت متأخرة، ما هي إلا دليل على صمود الفلسطيني الذي رفض أن يُمحى من التاريخ. غير أن الاعتراف وحده لا يكفي. فبريطانيا التي منحت وعد بلفور، وأشرفت على الانتداب، وزرعت جذور الاحتلال، مطالبة اليوم بأكثر من كلمة «نحن نعترف». إنها مطالبة بتحمل مسؤوليتها التاريخية عن النكبة، وبالاعتذار العلني، وبالمساهمة الفعلية في إنهاء الاحتلال، وإعادة الحقوق المسلوبة. فالشعوب لا تُغفر لها الجرائم بكلمات، ولا تسقط من ذاكرتها المذابح بالتقادم. وبين وعد بلفور واعتراف اليوم مسافة قرن من الدم، لن تطويها جملة دبلوماسية، بل يطويها فقط فجر التحرير وعودة الأرض لأصحابها.

اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية يحمل قيمة سياسية ورمزية كبيرة، فهو يعزز الشرعية السياسية والدبلوماسية للقضية الفلسطينية، ويمنح الفلسطينيين حججًا قوية في المحافل الدولية، ويضع ضغطًا متزايدًا على «إسرائيل». غير أن هذا الاعتراف، رغم أهميته، لا يفرض قيام دولة فلسطينية مستقلة فورًا، لأنه ليس ملزمًا قانونيًا إلا إذا ارتبط بقرار دولي صادر عن مجلس الأمن أو بآلية تنفيذية واضحة. «إسرائيل» تنظر عادة إلى مثل هذه الاعترافات كخطوات دبلوماسية لا تغيّر من واقعها على الأرض، فهي لا تجبرها على قبول حل الدولتين، الذي يتطلب التفاوض على قضايا الحدود والقدس واللاجئين والأمن والمستوطنات في الضفة الغربية. لكن مع ذلك، تكمن أهمية هذا الاعتراف في كونه يكشف أن صوت الفلسطينيين لا يمكن تجاهله، ويُظهر أن العالم بدأ يميل تدريجيًا للاعتراف بحقوقهم التاريخية والسياسية. صحيح أنه لن يوقف فورًا سياسات الاستيطان في الضفة أو محاولات تفريغ غزة من سكانها، ولن يعيد القدس إلى أصحابها، وليس سلاحًا حاسمًا يوقف الجرافة أو يعيد الأرض، لكنه خطوة تضعف غطرسة «إسرائيل» وتثبت أن الحق الفلسطيني حاضر في الوعي العالمي. وإذا تبعته اعترافات أخرى من دول كبرى أو مؤسسات دولية، فقد يتحول من مجرد رمز سياسي إلى مسار يحد من التوسع الإسرائيلي ويقوي موقع الفلسطينيين التفاوضي، مؤكدًا أن حقوقهم لا يمكن دفنها مهما طال الزمن.

مع كل هذا التاريخ المثقل بالخذلان، يبقى الأمل الفلسطيني حيًا لا ينطفئ، والصمود الحقيقي يفرض نفسه على الزمن والسياسة. فلسطين التي قاومت لتحافظ على وجودها، ستعود دولة كاملة السيادة على أرضها وعاصمتها القدس، لأن التاريخ لا ينحاز في النهاية إلا لأصحاب الحق، ولأن إرادة الشعب الذي صمد وصمدت معه القضية ستبني غدًا مشرقًا، حيث السلام والحرية والعدالة للشعب الفلسطيني. وما بين وعد بلفور واعتراف بريطانيا اليوم، يمتد قرن من المأساة والصمود، لكن التاريخ لم ولن ينسى. الاعتراف المتأخر ليس سوى صفحة رمزية في دفتر العدالة، أما الفصل الحقيقي فهو من نصيب الشعب الفلسطيني، الذي بعزيمته وصموده سيعيد كتابة التاريخ على أرضه، وسيجعل الحق والحرية والكرامة عنوان فلسطين الحقيقية. فالقضية ليست في الكلمات وحدها، بل في إرادة الحرية التي لا تنكسر، وفي وعد الأرض التي ستعود لأصحابها مهما طال الزمن.

الأيام NEW

منذ 24 عاما
تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005

العدد 5600 - الثلاثاء 30 سبتمبر 2025 م الموافق لـ 08 ربيع الثاني 1447 هـ

مواقيت الصلاة

	الفجر	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
الجزائر	5:17	12:38	16:00	18:36	19:54
وهران	5:34	12:53	16:17	18:52	20:09
قسنطينة	5:04	12:24	15:47	18:23	19:40
الطارف	4:56	12:17	15:39	18:15	19:33

توقعات الطقس

الجزائر	عنابة	سطيف	بسكرة	وهران
27 °	29 °	24 °	31 °	26 °

@elayemnews https://elayemnews.dz

بعد نصف قرن من الفن والإبداع.. "رميمز" يرحل تاركًا إرثًا خالدًا

إيمان بن يمينة

رحل عن عالمنا الفنان الجزائري الكبير فوزي صايشي، المعروف بلقب "رميمز"، مساء الأحد في العاصمة الفرنسية باريس عن عمر يناهز 74 سنة، بعد صراع قصير مع جلطة دماغية ألمّت به أثناء تلقيه العلاج في مستشفى "سان دوني". ومع رحيله، يغلق فصل طويل من العطاء الفني الذي امتد لأكثر من نصف قرن، فصل نقش فيه اسمه في ذاكرة السينما والتلفزيون والمسرح الجزائري.

ولد فوزي صايشي يوم 9 أفريل 1951 بمدينة عين الصفراء بولاية النعامة، قبل أن تنتقل عائلته إلى الجزائر العاصمة، حيث تفتحت موهبته الفنية منذ صغره. كانت البداية مع المسرح الإذاعي الناطق بالفرنسية، حيث أظهر قدرة استثنائية على الأداء وإيصال المشاعر، لتقوده خطواته نحو عالم السينما والتلفزيون.

سجل صايشي أول ظهور سينمائي له عام 1977 في فيلم ليلى والأخريات، ثم توج مسيرته الأولى بالبطولة المطلقة في فيلم سقف وعائلة عام 1982، الذي نال عنه جائزة أحسن أداء رجالي في أيام قرطاج السينمائية. لكن شهرته الواسعة تألقت بعد مشاركته في فيلم مغامرات رميمز عام 1986، الفيلم

الذي منح الجماهير لقب "رميمز" وأصبح علامة فارقة في مسيرته التي حملت بصمة فنية لا تُنسى.

على مدار عقود، تنقل صايشي بين السينما والتلفزيون مشاركًا في عشرات الأعمال التي تألقت على الشاشة الكبيرة والصغيرة، من أفلام مثل شاب، Salut cousin، وViva l'Algérie، إلى مسلسلات ناجحة مثل ناس ملاح سيتي، جمعي فاميلي، وبوقرون ولم تكن مشاركاته مجرد أدوار تمثيلية، بل كانت شهادة حية على التزامه بفن يلامس حياة الناس ويصنع الفرح والوجدان معًا.

تقدير ووفاء رسمي

قدّم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خالص التعازي والمواساة إلى عائلة الفنان فوزي صايشي والأسرة الفنية الجزائرية، مشيدًا بالبصمة الفنية المميزة التي تركها الراحل في السينما وفي قلوب الجماهير. وأكد الرئيس أن الراحل قدم طوال حياته أعمالًا هادفة صنعت بهجة المشاهدين، داعيًا الله أن يتغمد روحه بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

كما أعرب الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ورئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي عن خالص المواساة لعائلة الفنان والأسرة الفنية، مؤكدين أن رحيله خسارة كبيرة وأن إرثه الفني سيظل حاضرًا في وجدان الجمهور ومحبيه.

رحل فوزي صايشي مخلفًا إرثًا فنيًا غنيًا، لكنه ترك أيضًا أثرًا إنسانيًا يتجاوز الشاشات، إذ جمع بين الفن والرسالة وأثرى الثقافة الجزائرية بأدوار تحمل الفكاهة والدراما والصدق. إن تاريخه الفني الممتد لأكثر من خمسين سنة يظل شاهداً على موهبة استثنائية وعطاء لا ينتهي، ويؤكد أن "رميمز" سيظل حيًا في ذاكرة الفن الجزائري وفي قلوب كل من أحب أعماله وتابع مسيرته بإعجاب ووفاء.

الموتى جيران الأحياء في الاحتجاجات..

المقابر ملاذ الغاضبين في المغرب

آدم الصغير

في مشهد يختصر مأساة العلاقة بين المواطن والدولة، تحوّلت المقابر في مدن مغربية إلى فضاءات احتجاج يلجأ إليها الشباب هربًا من قبضة الأمن. هناك، بين القبور، ارتفعت أصوات الغاضبين مطالبة بالحق في الصحة والتعليم، ورافضة لمشاريع الملاعب التي تلتهم المليارات استعدادًا لمونديال 2030. صورة صادمة تكشف أن الفضاء العمومي بات محاصرًا إلى درجة أنّ الحياة لم تجد منبرًا إلا بجوار الموتى.

اندلعت مؤخرا موجة احتجاجات قادها شباب "جيل زد"، رافعين شعارات قوية ضد أولويات الإنفاق الحكومي. وبينما تتفاخر الدولة باستثماراتها الرياضية الضخمة، يعاني قطاع الصحة من انهيارات متكررة، أبرزها في مستشفى الحسن الثاني بأكادير حيث لقيت نساء مصرعهن في ظروف وُصفت بـ"المأساوية". تقارير رسمية أشارت إلى أن قسم الطوارئ استقبل أكثر من 33 ألف حالة في النصف الأول من العام وسط نقص خطير في الأطباء والمعدات، ما جعل الملاعب الجديدة في نظر المحتجين ترفًا مُستفزًا أمام معاناة يومية.

الحكومة من جهتها تؤكد أنها تنفذ إصلاحات تدريجية في الصحة والتعليم، لكن تصريحاتها بدت بعيدة عن الواقع الملموس، خاصة مع استمرار وفيات مأساوية وازدحام المستشفيات. هذا التناقض غذّى غضب المحتجين الذين هتفوا: "الملاعب موجودة، لكن أين المستشفيات؟" و"الصحة أولاً.. ما بغيناش كأس العالم".

الحركة الشبابية المعروفة باسم **جيل زد 212**، والتي تنشط رقمياً على منصات مثل "ديسكورد" و"تيك توك"، نظمت مسيرات متزامنة فيما لا يقل عن 11 مدينة، بينها الدار البيضاء، الرباط، طنجة، مراكش وأكادير. استقلالية الحركة مثّلت نقطة قوة، إذ رفضت أي تدخل من الأحزاب أو النقابات، وحتى حضور شخصيات سياسية بارزة كنبيلة منيب قوبل بالتحفظ، تأكيدًا على أن المطالب "شعبية صافية".

لكن هذه الاستقلالية لم تحمِ الشباب من القبضة الأمنية؛ فقد وثقت تقارير حقوقية اعتقال أكثر من 120 شخصًا في الأيام الأولى من الحراك. وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن ما حدث "انتهاك صارخ للحق في التظاهر السلمي"، فيما وصفت شبيبة اليسار الديمقراطي الاعتقالات بـ"الفضيحة السياسية والحقوقية الواضحة".

الجانب الرمزي الأكثر قسوة هو اضطرار المتظاهرين إلى التوجه نحو المقابر لتجنّب الملاحقة الأمنية. مشهد شبان يرفعون شعاراتهم بين شواهد القبور يلخص انسداد المجال العمومي وتحوله إلى "محظور سياسي"، حيث لم يبق أمام الأحياء سوى جوار الموتى ليجدوا فسحة للتعبير.

على مستوى الدولة، يبرز خيار القمع والمنع كاستراتيجية أولى، ما يهدد بمزيد من التصعيد إذا استمر التجاهل. أما على مستوى الحركة، فإن قوتها تكمن في شبابيتها وتنظيمها الرقمي، لكنها تفتقر إلى قيادة واضحة قادرة على التفاوض وتحويل الغضب إلى مكاسب عملية. وإذا لم تُترجم وعود الإصلاح إلى إجراءات ملموسة، فقد تنطفئ هذه الديناميكية سريعًا كما حدث في موجات سابقة.

قانونيًا، يبقى التظاهر السلمي حقًا يكفله الدستور المغربي، لكن الممارسة الأمنية تكشف تناقضًا بين النص والواقع. وأخلاقيًا، يظل إنفاق المليارات على ملاعب فاخرة في ظل وفيات بسبب هشاشة البنى الصحية سؤالًا مُحرجًا حول العدالة الاجتماعية وأولويات الدولة.

لجوء الشباب إلى المقابر ليس تفصيلًا عابرًا، بل رسالة صادمة: حين تُغلق الساحات العامة في وجوههم، يجدون في فضاءات الموت ملاذًا للحياة. وإذا لم تفتح الدولة حوارًا جادًا وتنفذ إصلاحات ملموسة، فإن هذه الحركة قد لا تكون عابرة، بل شرارة لتحولات أعمق في المغرب القادم.